

الوقف والتنمية في الأردن

الدكتور ياسر عبد الكريم الحوراني

جامعة عمان الأهلية

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية



من إصدارات اللجنة الوطنية العليا

لإعلان عمان عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٢

حقوق التأليف والنشر محفوظة. ولا يجوز إعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه على أية هيئة أو بأية وسيلة إلا بعد مراجعة الناشر أو المؤلف.

الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٩١٤ / ٤ / ٢٠٠٢)
رقم الإجازة التسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر (٨٧٢ / ٤ / ٢٠٠٢)

٣٣٨٩٥٦٥

حور الحوراني، ياسر عبد الكريم

الوقف والتنمية في الأردن / ياسر عبد الكريم

الحوراني - عمان : دار مجدلاوي، ٢٠٠٢.

() ص

ر.إ. : ٩١٤ / ٤ / ٢٠٠٢

الواصفات : / التنمية الاقتصادية / الأردن / الإسلام /

الاقتصاد الإسلامي / الوقف الخيري / الهبات /

* - تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(ردمك) 2 - 086 - 02 - 9957 - ISBN

دار مجدلاوي

عمان
عاصمة الثقافة العربية
Amman 2002
The World Cultural Capital

عمان - الرمز البريدي: ١١١٨ - الأردن

ص.ب. ١٨٤٢٥٧ - تلفاكس: ٤٦١١٦٠٦

من إصدارات اللجنة الوطنية العليا

لإعلان عمان عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى الذين امرت حلوا . . .

وبقيت كلماتهم عرائس من شمع . .

دبت فيها الروح وكتبت لها الحياة

المحتويات

المقدمة.....	٧
الفصل الأول: مؤسسة الوقف والتعليم والثقافة: الخبرة والواقع التاريخي.....	١٣
المبحث الأول: المفهوم العام لمكونات العلاقة بين الوقف والتعليم والثقافة .	١٤
المبحث الثاني: التطبيقات التاريخية للوقف في مجال العلم والثقافة.....	٢٠
المبحث الثالث: الملامح الأساسية للوقف في مجال التعليم والثقافة.....	٢٨
الفصل الثاني: إسهامات الوقف في دعم المؤسسات التعليمية في الأردن.....	٣٣
المبحث الأول: لمحة عامة عن علاقة الوقف بمؤسسات التعليم في الأردن.....	٣٤
المبحث الثاني: مؤسسة الوقف والتعليم العام.....	٣٩
المبحث الثالث: مؤسسة الوقف والتعليم الخاص.....	٤٩
المبحث الرابع: مؤسسة الوقف والثقافة.....	٥٣
الفصل الثالث: الملامح الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والاقتصاد: مدخل نظري.....	٦٣
المبحث الأول: الوقف والسلوك الاقتصادي.....	٦٤
المبحث الثاني: الوقف وعلاقات التوزيع والإنتاج وسد الحاجات.....	٧٢
المبحث الثالث: الوقف والثروة.....	٧٨
الفصل الرابع: تطور قطاع الوقف في إطار الهيكل الاقتصادي الوطني.....	٨٩
المبحث الأول: اتجاهات توزيع الأراضي الوقفية ومعدلات النمو النسبي.....	٩١
المبحث الثاني: متغيرات التوزيع الوظيفي والعلمي للقوة العاملة في مؤسسة الوقف.....	٩٦

المقدمة

الحمد لله العالم بالسرائر والضمائر، الذي لا تفوته لفتة ناظر ولا فلتة خاطر، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وبعد:

إن الدول الإسلامية بوجه عام تواجه في العصر الراهن تحديات كبيرة في أنشطة وعلاقات المجتمع، وقد برزت القضايا التنموية ومشكلات التخلف الاقتصادي كواحدة من أهم التحديات الأساسية التي يواجهها العالم الإسلامي، وربما لعبت موازين القوى في المجتمع البشري المعاصر دوراً مهماً في تشكيل هذه التحديات من خلال الهيمنة وضغوطات الاقتصاد.

وقد أولى الإسلام الجانب الاقتصادي اهتماماً واضحاً في مبادئه وتشريعاته السامية، فشرع لذلك أدوات اقتصادية ذات كفاءة عالية وفعالية مثلى في تحقيق التوازن والعدالة بين شرائح المجتمع، ويأتي نظام الوقف الإسلامي كأحد الأدوات الضرورية التي تسهم - على نحو قوي وفعال - في التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الإسلامي^(١).

ولذا يستهدف هذا البحث بيان العلاقات الاقتصادية والأنشطة والمفاهيم التنموية للوقف في ظل رؤى علمية مخططة ومستوعبة للحالة الاجتماعية وظروف المجتمع، ويركز على العديد من المؤشرات الاقتصادية موضحاً طبيعة الفجوات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وحجم المشكلات والتحديات الراهنة وعجز الجهاز الوقفي ممثلاً بوزارة الأوقاف عن الاستفادة من مقدرات الوقف واستثمار الثروات المعطلة، كما يركز على كيفية استنباط طرق ووسائل حديثة من أجل تنمية ممتلكات الوقف وتحقيق أعلى ربحية ممكنة ودعم الاقتصاد الوطني.

(١) وقد بدأ العديد من المؤسسات الإسلامية في بحث القضايا المعاصرة للوقف، مثل وزارات الأوقاف في الدول الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية بمجلة والأمانة العامة للأوقاف بالكويت، إلى جانب دور الجامع الفقهية المختلفة.

المبحث الثالث: قطاع البناء والتشييد.....	١٠٠
الفصل الخامس: الوقف والقطاع الزراعي.....	١٠٧
المبحث الأول: توزيع الأراضي الوقفية الزراعية.....	١٠٨
المبحث الثاني: مشاركة الوقف في القطاع الزراعي.....	١١١
المبحث الثالث: تفعيل دور الوقف في قطاع الزراعة.....	١١٥
الفصل السادس: الوقف ومشكلة الفقر.....	١٢١
المبحث الأول: الوقف والفقر في إطار الاقتصاد الوطني.....	١٢٢
المبحث الثاني: الوقف والقطاع الصحي.....	١٣٣
المبحث الثالث: الخصائص التنموية للوقف.....	١٣٥
الفصل السابع: استراتيجية الاستثمار الوقفي.....	١٤١
المبحث الأول: صيغة عقد الإيجار.....	١٤٢
المبحث الثاني: صيغة عقد المزارعة والمساقاة والمغارسة.....	١٤٧
المبحث الثالث: أدوات سندات المقارضة (المضاربة).....	١٥٣
المبحث الرابع: صيغة المراجعة.....	١٥٨
الخاتمة.....	١٦٢
الجداول.....	١٧١
المصادر والمراجع.....	١٩٩

ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث في محاولة بناء قاعدة متماسكة قائمة على تحليلات إحصائية واجتهادات واقعية من أجل ردم الثغرة الإحصائية في إنجازات وأداء الوقف وبالتالي بيان أهمية الدور التنموي الذي يلعبه الوقف في معالجة جوانب التخلف الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة وقدرته على الإسهام بمعالجة مشكلة الفقر.

والواقع أن هنالك صعوبات كبيرة واجهها الباحث أثناء إعداد هذا البحث، سواء على الصعيد النظري أو التطبيقي، فمن الناحية النظرية لا تتوافر أدبيات وقفية حول محاور البحث وخصوصاً في مجال السلوك الاقتصادي للوقف والدورة الاقتصادية للوقف وكذلك علاقة الوقف بالقطاعات الاقتصادية باستثناء شروحات عامة تناولتها بعض الدراسات والأبحاث الجادة مثل بعض المنشورات التي تصدرها الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، وبعض الدراسات التي طرحتها الندوات الفقهية وعجلت فيها الجوانب الفنية للوقف سواء في الكويت أو جدة أو لندن أو الباكستان وغيرها.

وأما من الناحية التطبيقية، أي دور الوقف التنموي في إطار الهيكل الاقتصادي الوطني، كدراسة تحليلية وافية وشاملة بشكل كافٍ للمتغيرات الاقتصادية فإن الباحث لا يعلم في حدود اطلاعه على أية دراسات وقفية في هذا المجال.

وفي اعتقاد الباحث أن هذا البحث رائد وحديث يستحق الجهد والمتابعة، ولعله غير مسبوق بهذه الشمولية من المعلومات والمناقشة الإحصائية، فضلاً عن أنه لا يوجد في الأردن دراسات حول الجوانب التنموي للوقف في الإطار الوطني.

ومن الصعوبات الأخرى التي لا تقل أهمية في الجانب التطبيقي هو عدم وجود قاعدة بيانات لدى وزارة الأوقاف، ما عدا نشرات إحصائية محدودة للفترة (١٩٩٨-٨٩) تفتقر إلى التصنيف القطاعي للأوقاف وبيان استخداماتها الاقتصادية وتوزيعاتها الإجمالية النسبية على مستوى الاقتصاد الوطني سواء من الناحية

النوعية أو الكمية، وبعبارة أخرى عدم وجود بيانات إحصائية معروضة بطريقة علمية تستوعب الدراسة والتحليل.

وعلى أساس ذلك تركزت منهجية البحث في المحورين التاليين:

أولاً: المجال النظري:

- الاستفادة من المنشورات الإحصائية التي تصدرها وزارة الأوقاف، وإعادة تبويبها وتحليلها ومناقشة الأفكار المستخلصة منها بطريقة إحصائية للفترة ٨٩-١٩٩٨، وواضح أن هذه النشرات غير كافية ولا تخدم محاور الدراسة وأهدافها ولم تحقق سوى فائدة محدودة.
- استقراء موضوعات الوقف في المصنفات المعاصرة وخصوصاً أبحاث الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالوقف وذلك من خلال التركيز على الجوانب الاقتصادية والتنموية.
- بذل الجهد لاستيعاب الأحكام الاجتهادية التي تناولها العلماء في مجال الوقف وتوظيفها في ثنايا البحث ومحاوره العامة.

ثانياً: المجال التطبيقي:

ويتضمن الاستفادة من الدراسات المسحية التي قامت بها دائرة الإحصاءات العامة في مجالات قطاعية مختلفة مثل العمالة والسكان وغيرها، وكذلك إجراء التحليلات الاقتصادية للمشروعات الوقفية المقترحة في إطار معطيات الاقتصاد الوطني، وتوجيه الاستثمار الوقفي ضمن أهداف التنمية ومعالجة الفقر وتحقيق فرص العدالة في المجتمع.

ولما كانت مناسبة كتابة هذا البحث هي إعلان "عمان" عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٢م فقد اجتهد الباحث في إفراة علاقة الوقف بالعلم والثقافة والتركيز عليها في فصلين مستقلين، وقد تصدر هذان الفصلان البحث الذي جاء في سبعة فصول مرتبة على النحو التالي:

الفصل الأول

مؤسسة الوقف والتعليم والثقافة: الخبرة والواقع التاريخي

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: المفهوم العام لمكونات العلاقة بين الوقف والتعليم والثقافة
- المبحث الثاني: التطبيقات التاريخية للوقف في مجال العلم والثقافة
- المبحث الثالث: الملامح الأساسية للوقف في مجال التعليم والثقافة

الفصل الأول: مؤسسة الوقف والتعليم والثقافة: الخبرة والواقع التاريخي.

وقد تناول المفاهيم العامة للوقف والتعليم والثقافة ومجالاتها التطبيقية في التاريخ الإسلامي، وكذلك بعض الملامح الرئيسة للوقف في هذا المجال.

الفصل الثاني: إسهامات الوقف في دعم المؤسسات التعليمية في الأردن.

وقد تناول أبعاد علاقة الوقف بمؤسسات التعليم في الأردن وطبيعة المؤسسة التعليمية الوقفية في المجالين العام والخاص وعلاقة مؤسسة الوقف بالثقافة.

الفصل الثالث: المبادئ الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والاقتصاد: مدخل نظري
وقد تناول بعض أوجه العلاقات الاقتصادية المهمة كعلاقة الوقف بسلوك الواقف وعلاقته بالتوزيع والإنتاج وسد الحاجات والثروة.

الفصل الرابع: تطور قطاع الوقف في إطار الهيكل الاقتصادي الوطني.

وقد تناول توزيع الأراضي الوقفية وطبيعة معدلات النمو النسبي المتعلقة بها وكذلك التوزيع الوظيفي للقوى العاملة في الوقف، وقطاع البناء والتشييد.

الفصل الخامس: استراتيجية الاستثمار الوقفي.

وقد تناول صيغ وأدوات بعض العقود الاستثمارية مثل عقد الإيجار والمزارعة والمساقاة والمغارسة وسندات المقارضة والمراجعة.

الفصل السادس: الوقف والقطاع الزراعي.

وقد تناول طبيعة توزيع أرض الوقف الزراعية وملئ مشاركتها في هذا القطاع وكيفية تنشيط الوقف في مجال الزراعة.

الفصل السابع: الوقف والقطاع الزراعي.

وقد تناول بعض مظاهر العلاقة بين الوقف والفقير ومؤشرات القطاع الصحي في هذا المجال والخصائص التنموية للفقير.

وقد انتهى البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي ينبغي العمل بها.

مؤسسة الوقف والتعليم والثقافة: الخبرة

والواقع التاريخي

لقد شهد المجتمع الإسلامي في خبرته الاجتماعية جوانب مهمة من التقدم والازدهار، وخصوصاً في مجال إسهامات الوقف في تدعيم البنى الارتكازية للتعليم والثقافة. وكانت مؤسسة الوقف حافلة بالعطاء وفرص التعليم على نحو نادر في المجتمعات الأخرى، وذلك في مجال صناعة المنشأة التعليمية وإيجاد أجيال متفاعلة مع المعرفة والثقافة كظاهرة حتمية في المجتمع الإسلامي.

ويحاول هذا الفصل التركيز على الدور التاريخي للوقف في مجال التعليم والثقافة، واستجلاء أهم الخصائص والمزايا لهذا الدور، وذلك في ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: المفهوم العام لمكونات العلاقة بين الوقف والتعليم والثقافة

المبحث الثاني: التطبيقات التاريخية للوقف في مجال العلم والثقافة

المبحث الثالث: الملامح الأساسية للوقف في مجال التعليم والثقافة

المبحث الأول

المفهوم العام لمكونات العلاقة بين الوقف والتعليم والثقافة

يمكن الوقوف على حقيقة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة؛ الوقف والتعليم والثقافة في ضوء شرح المفهوم العام لكلٍ منها، على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم الوقف،

يُعد مفهوم الوقف في اللغة على معنى الحبس والتسبيل، فيقال :

وقفت كذا؛ أي حبسته. ووقفَ الأرض وقفاً على المساكين أو للمساكين أي حبسها^(١).

وأما في الاصطلاح فلا يخرج مفهوم الوقف عن معنى الحبس ولكن على نحو أكثر تفصيلاً، ويتعلق ذلك بملكية المنفعة والمدة الزمنية الممكنة لاستخدامها وتوظيفها في وجوه البر والخير.

فعند الإمام أبي حنيفة رحمه الله يعني الوقف حبس العين على ملك الوقاف وحكمه، والتصلق بالمنفعة على جهة الخير^(٢).

وعند المالكية يدل معنى الوقف على حبس منفعة العين الموقوفة لجهة معينة لمدة محدودة يراها الوقاف^(٣).

وأما معنى الوقف عند الجمهور الشافعية والحنابلة والصاحبين فهو حبس العين على ملك الله تعالى والتصلق بالمنفعة^(٤).

وواضح أن ملكية العين الموقوفة يمكن استردادها أو إعادتها للملك الوقاف حسب رأي أبي حنيفة ورأي المالكية، ولكن حسب رأي الجمهور تنقطع صلة الوقف بالعين الموقوفة من جهة الملكية لأنها تخرج من الذمة الشخصية وتؤول إلى ملك الله تعالى.

وهذا يعني بطبيعة الحال أهمية رأي الجمهور في تأسيس مفاهيم واقعية وموضوعية في مجال عملية التعليم والثقافة، لأن هذه العملية تحتاج إلى تشييد مؤسسات دائمة تقوم على خطط وبرامج طويلة المدى، ولا تخضع لإرادة الوقاف أو رغبته في استرداد العين الموقوفة وإعادتها إلى ذمته. ومن جانب آخر فإن عملية التعليم تتخذ أشكالاً تراكمية وتستوعب جوانب جديدة في النمو والتطور، ويعني ذلك أهمية لزومية الوقف وتأويله.

ثانياً: مفهوم العلم،

هناك مفاهيم مختلفة لمعنى العلم، وقد جمع الإمام الجرجاني في كتابه "التعريفات" العديد من هذه المفاهيم، ومنها^(٥):

- العلم هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع.

(١) محمد بن أحمد الشربيني، مغني المحتاج، مصر، مطبعة البابي الحلبي، ٣٧/٢. عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغني، الرياض، مكتبة الرياض، ١٩٨١، ٥٩٧/٥. كمال الدين محمد ابن الهمام، فتح القدير، القاهرة، مطبعة مصطفى محمد، ٣٧/٥ - ٤٠.

(٢) علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨، ص ١٥٥.

(١) محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، باب الفاء فصل الواو، ٣٥٩/٩ - ٣٦٠.

(٢) محمد بن علي الحصنكي، الدر المختار، مصر، مطبعة البابي الحلبي، ٣٩١/٣. عبد الغني الميداني، اللباب، مطبعة صبيح، القاهرة ١٨٠/٢.

(٣) أحمد بن محمد الدردير، الشرح الصغير، مصر، دار المعارف، ٩٧/٤ - ٩٨. أحمد بن إدريس القرافي، الفروق، مصر، مطبعة البابي الحلبي، ١١١/٢.

- وقيل: العلم هو إدراك الشيء على ما هو به.

- وقيل: العلم صفة راسخة يدرك بها الكليات والجزئيات.

- وقيل: العلم وصول النفس إلى معنى الشيء، أو إضافة مخصوصة بين العاقل والمعقول.

ومن المعاصرين من عرّف العلم بأنه "مجموعة الحقائق التي توصل إليها العقل الإنساني في مراحل تفكيره وتجاربه وملاحظاته المتسلسلة بتسلسل الزمن، والحررة بالامتحانات المتكررة، فلا تختلف بتفاوت الأذواق، ولا تتغير بتغير المصالح"^(١).

ومدلول العلم واسع ومتنوع ومستوعب لخبرة الإنسان في الحياة، ولكن أشرف العلوم ما بني عليها مصالح أساسية في الحياة، والتي يتوصل بها إلى تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وقد حكى عن الشافعي رحمه الله، أنه قال: "العلم علمان: علم الفقه للأديان، وعلم الطب للأبدان، وما وراء ذلك بلغة مجلس"^(٢).

ثالثاً: مفهوم الثقافة؛

هناك عدة تعريفات للثقافة تتفاوت بين العموم والخصوص والتميز، ويمكن حصرها حسب دلالتها الإسلامية بالأمر التالي^(٣):

(١) محب الدين الخطيب، منهج الثقافة الإسلامية، ص ١٠.

(٢) برهان الدين الزرنوجي، تعليم المتعلم في طريق التعلم، الطبعة الأولى، بيروت - دمشق، دار ابن كثير، ص ٣٣-٣٤.

(٣) أحمد نوفل وآخرون، في الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع، ١٩٨٤ - ص ٩-١٠.

- **التعريف العام:** "الثقافة هي معرفة مقومات الأمة الإسلامية العامة، بتفاعلاتها في الماضي والحاضر من دين، ولغة، وتاريخ وحضارة، وقيم وأهداف مشتركة بصورة واعية هادفة".

- **التعريف الخاص:** "الثقافة هي معرفة مقومات الدين الإسلامي، بتفاعلاتها في الماضي والحاضر، والمصادر التي استقيت منها هذه المقومات، بصورة نقية مركزة".

- **التعريف المميز:** "الثقافة هي معرفة التحديات المعاصرة، المتعلقة بمقومات الأمة الإسلامية ومقومات الدين الإسلامي بصورة مقنعة موجهة".

وواضح أن هنالك اختلافات بين مدلولي العلم والثقافة، فالعلم يتوصل إليه بين أمم مختلفة وفي إطار لغات مختلفة، وذلك أن مفهوم العلم يستوعب المعارف التجريبية القائمة على الملاحظة والتجربة والاستنتاج، ويتم تعميمه للاستفادة منه في المجالات والحقول الطبيعية، وهذا يعني أن العلم عالمي ولا تنفرد به أمة دون غيرها، خلافاً لمدلول الثقافة الذي تختص به أمة دون غيرها، ومن جانب آخر فإن العلم يكتسب بتبادل عالمي، وأما الثقافة فيتم إنتاجها عن طريق الأمة حسب قواعد ثابتة، وبحسب قوة الأمة يمكن تصدير ثقافتها إلى الأمم الأخرى، ومن هذا الوجه يمكن اعتبار العلم جزءاً من ثقافة الأمة.

رابعاً: أبعاد مفهوم العلاقة بين الوقف والعلم والثقافة

يمثل الوقف أحد أهم الأدوات الإسلامية اللازمة لبناء المجتمع الإسلامي على أسس علمية وثقافية ثابتة، ومنسجمة تماماً مع طبيعة المنهج الرباني الذي جاءت به تعاليم الإسلام. والوقف في هذا المجال لا يختلف عن أداة الزكاة أو أدوات العمل الخيري الأخرى لأنها جميعاً تصب في قناة اجتماعية واحدة، وقد ثبت في شروحات الفقهاء المسلمين أن كتب العلم تعفى من مستحقات الزكاة

لأن طلب العلم ركن أصيل في الإسلام، ولا تحيا الأمة إلا بالمحافظة عليه والالتزام به^(١).

إن وعاء الوقف يشتمل على أصناف وفروع مختلفة من العلوم والمعرفة الإنسانية التي يمكن توظيفها في تناسق وانسجام مع مصلحة وحركة الإنسان والكون والحياة، ومثلما كان للوقف إسهامات في تأسيس علوم غير مسبوقة في المجتمعات الأخرى كالطب والهندسة والرياضيات والفلك فإنه حافظ على التراث الإسلامي وثقافة المجتمع المسلم وهويته الحضارية من الذوبان والانصهار في ثقافات الأمم الأخرى. إن الروح العلمية الإبداعية لدى علماء الإسلام تنامت وازدهرت في بدايات المد الإسلامي في ميادين شتى من العلوم الطبيعية والمعرفة الإنسانية، وقد أسهم ذلك في ترسيخ مبادئ الثقافة الإسلامية في المجتمع المسلم وأدى إلى تماسك روابط المجتمع أمام الثقافات الغازية.

ويمكن تحديد أبعاد العلاقة التكيفية بين الوقف والعلم والثقافة بالمعطيات التالية:

- يدل مفهوم الوقف على التصلق بالمنفعة في وجوه الخير، ويعني ذلك أن الوقف في مجال التعليم والتعلم يقوم على مبدأ مجانية تلك المنفعة العلمية دون مقابل.

- ينحصر العلم والمعرفة الإنسانية التي يتولى شؤونها جهاز الوقف بما هو نافع غير ضار للمجتمع الإسلامي لأن الوقف باب من أبواب الخير والبر والإحسان.

- يقوم العلم على مبدأ الاستمرارية والتواصل مع المجتمع لأن الوقف صدقة جارية لا تنقطع، ولأن ملكية العين الموقوفة تخرج من ذمة الواقف وملكه إلى ملكية الله تعالى.

- يتولى الوقف حماية المقومات الحضارية للأمة ومواجهة التحديات الثقافية التي تواجهها، وفي هذا الجانب يسهم الوقف في توفير وضمان قاعدة معرفية تنتظم جميع أنواع العلوم. وقد أشار بعض الفقهاء إلى وجوب تعلم كل نوع من أنواع العلوم على سبيل الكفاية للمجتمع الإسلامي ككل، ومن هذه العلوم الطب والحساب وأصول الصناعات كالزراعة والحياكة والسياسة، وحتى أنهم ذهبوا إلى أن تعلم الحجامة والحياطة يدخل في دائرة فروض الكفايات^(٢).

(١) علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢، ٤٧٢-٤٨.

(٢) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١١/١.

المبحث الثاني

التطبيقات التاريخية للوقف في مجال العلم والثقافة

يمكن إلقاء نظرة إجمالية وموجزة على بعض الجوانب التاريخية للوقف في المجال العلمي والثقافي، وذلك من خلال التعرف على بعض المدارس الوقفية والمكتبات ودور القرآن والحديث وغيرها.

أولاً- المدارس الوقفية،

لقد شهد التاريخ الإسلامي تجربة فريدة لدور الوقف في دعم وتشجيع المنشآت التعليمية (المدارس) ووقف الوقوف الكثيرة عليها، وكان الاهتمام بالوقف في مجال التعليم ظاهرة اجتماعية في المجتمع الإسلامي، ولم يشهد المجتمع آنذاك وجود مؤسسات حكومية أو رصد موازنات مالية للدولة من أجل منافسة جهاز الوقف في رعاية خدمات التعليم، والتي أثبتت وجود فعالية عالية في استقطاب أفراد المجتمع.

إن هناك دلالات عديدة على أهمية المدارس الوقفية في دعم وإشعاع الروح العلمية في المجتمع الإسلامي، مما أدى بالتالي إلى انتشار المدارس على نحو كبير بحيث أصبح سمة بارزة من سمات المجتمع. وهناك نماذج فريدة من علماء الإسلام حققوا إنجازات علمية وثقافية عظيمة سجلت بحفاوة كبيرة في التاريخ الإنساني على مدى مئات السنين، ولم يتم ذلك إلا عبر أساليب التربية المعرفية التي منحها نظام الوقف في الإسلام. إن الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) المجلد للمئة الهجرية الخامسة والذي يعد أحد أهم مشاهير الإسلام هو بدون شك من نتاج مؤسسة الوقف.

لقد احتضنت المدرسة الوقفية الإمام الغزالي في طفولته مع أخيه أبي الفتوح أحمد^(١) لضمان بعض الاحتياجات الأساسية بعد وفاة والده، وكان الإمام الغزالي يصف هذه المرحلة فيقول: "طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا لله"^(٢). وبالفعل تلقى الإمام تعليمه الديني في المدرسة النظامية في نيسابور التي تشكلت فيها عقليته الإبداعية عن طريق الإمام الجويني، والمعروف أن هذه المدرسة هي إحدى مدارس الوقف الشهيرة وهي على شاكله المدرسة النظامية في بغداد التي أصبح الإمام الغزالي يتبوأ التدريس فيها فيما بعد.

إن مدارس الوقف في المجتمع الإسلامي لم تحقق دورها التاريخي في مجال العلوم والمعرفة الإنسانية إلا بعد مشاركة واسعة من شرائح المجتمع المختلفة، وخصوصاً مشاركة ولاية الأمر والسلطين والأمراء والفقهاء إلى جانب قطاعات المجتمع الأخرى، وهناك أمثلة عديدة على المشاركة الشاملة للمجتمع في مجال الوقف التعليمي، ومنها:

- الأوقاف العلمية التي أنشأها صلاح الدين الأيوبي في أماكن مختلفة من البلدان الإسلامية، فقد أنشأ المدارس الوقفية في الفسطاط ووقف عليها الوقوف^(٣) وأنشأ المدارس المتخصصة بفقهاء المذاهب الأربعة في القاهرة،

(١) ويشير ابن السبكي إلى أن أبا الفتوح كان واعظاً شهيراً يلين الصخور الصم بمواعظه، وقد تولى التدريس في المدرسة النظامية في بغداد بعد رحيل الغزالي عنها. أنظر: عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، الطبعة الثانية، بيروت، دار المعرفة، ١٠٢/٤، وانظر أيضاً: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤، ٣٤٣/١٩.

(٢) ابن السبكي، طبقات الشافعية، مرجع سابق، ١٠٢/٤.

(٣) أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ١٩٦٣، ٣٤٣/٣.

كالمدرسة الناصرية للفقهاء الشافعي والمدرسة القمحية للفقهاء المالكي^(١)، وإنشأ العديد من مدارس الوقف بما يتناسب مع مصالح المسلمين ووقف عليها الوقوف^(٢).

- وقام سلاطين بني عثمان ببناء المدارس الوقفية كما يشير إلى ذلك المقرئ في كتابه "نفح الطيب"، وقد قام السلطان سليم خان ببناء المدرسة العظيمة ورتب لها الأوقاف^(٣)، وكذلك لما ولي أمين الدين كمشتكين بن عبد الله عسكر دمشق وفيها المدرسة الأمينية قرب الجامع الأموي بدمشق قام بوقفها، ووقف ما حولها من سوق السلاح^(٤).

- ويشير ابن العماد الحنبلي في "شذرات الذهب" إلى وجود مدارس للوقف في القرن السابع الهجري، بناها بعض الأمراء وغيرهم؛ فيذكر أن ست الشام الخاتون أخت الملك العادل بنت أيوب قامت ببناء مدرسة في دمشق إضافة إلى دارها التي تحولت إلى مدرسة وقفية بعد موتها، ووقفت عليها الوقوف الكثيرة وكان ذلك سنة ٦١٦هـ^(٥).

(١) عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة، القاهرة، ١٤٢٢.

(٢) علي بن أبي الكرم الشيباني المعروف بابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، دار صادر، ١٩٦٦، ٨٧/٢.

(٣) أحمد بن محمد التلمساني المقرئ، فتح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق محمد محي الدين، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، ١٩٤٩، ١٧٩/٢.

(٤) عبد القادر بن محمد النعيمي، المدارس في تاريخ المدارس، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠، ١٣٣/١.

(٥) عبد الحي بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ٦٧/٥.

وقام "إقبال الشرايبي" ببناء مدرسة بواسطة سنة ٦٥٣هـ في سوق السلطان ببغداد وأوقف عليها الوقوف^(١)، وفي سنة ٦٥٥هـ بنى المعز عز الدين آيبك المدرسة المعزية على النيل ووقف عليها وقفاً جيداً^(٢).

- وهناك مدارس وقفية أنشأها بعض القضاة والفقهاء، ومنها المدرسة الفاضلية التي أنشأها القاضي الفاضل سنة ٥٨٠هـ ووقف عليها الوقوف، وكانت تشتمل على مائة ألف مجلد^(٣). وهناك مدارس أوقفت لنشر العلوم الفقهية وقفها بعض الفقهاء حسب مذاهبهم واتجاهاتهم الفقهية، مثل مدرسة أبي علي الحسيني التي وقفها حسب تعاليم الفقه الشافعي، وكان يزيد عدد طلابها على ألف شخص بين دارس وعالم، ومثلها مدرسة الإمام الإسرافيني ومدرسة أبي القاسم القشيري التي وقفها سنة ٤٠٦هـ^(٤).

ثانياً، المكتبات الوقفية:

لقد صاحب انتشار المدارس الوقفية اهتمام واضح وكبير في مدخلات العملية التعليمية ومنها المكتبات، وفي الواقع لا يقل الاهتمام بإنشاء المكتبات عن العمليات المساعدة الأخرى مثل صناعة الورق والفهرسة والترجمة والنسخ وغيرها، لأن كل ذلك شرط أساسي لتطور عملية التعليم والارتقاء بمستوى الخدمات العلمية والثقافية التي تقدمها الوقفيات. وأما المكتبات فهناك أمثلة

(١) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، مرجع سابق، ٢٦١/٥.

(٢) المرجع نفسه، ٢٦٧/٥.

(٣) تقي الدين أحمد بن علي المقرئ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، طبعة بولاق، ١٢٧٠هـ ٣٦٦/٢.

(٤) صالح كامل، دور الوقف في النمو الاقتصادي، ندوة "نحو دور تنموي للوقف" الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٣، ص ١٩.

عديلة على ازدهارها وازدياد فعاليتها في المجتمع الإسلامي، ومن ذلك:

- مكتبة المدرسة النظامية التي سبقت الإشارة إليها، والتي تبنها الوزير السلجوقي نظام الملك، فقد أوقف مكتبة ضخمة تابعة للمدرسة تضم نفائس الكتب، وأنفق عليها الأموال الطائلة^(١)، وقد أشار الإمام الغزالي إلى أن مجلسه العلمي كان يحضره أكثر من (٤٠٠) عمامة من العلماء سوى طلاب العلم^(٢)، وقد حكى ابن جبير عن بعض مشاهداته لمرافق هذه المدرسة ومزاياها الفريدة^(٣).

- ويشير ابن خلكان في كتابه "وفيات الأعيان" إلى بعض الجوانب المهمة للمكتبة الوقفية من حيث إمكاناتها الكبيرة من الموارد البشرية والمادية، ومنها المكتبة الضخمة التي أنشأها الوزير الفاطمي ابن قليس، وتشتمل على أماكن خاصة لإلقاء المحاضرات وأخرى للدراسة وينفق عليها الأموال الكثيرة^(٤). وقد رافق ذلك وجود مهارات يدوية متعددة في فنون المهنة المكتبية، مثل الخطاطون الذين يقومون بدور النسخ والمجلدون للكتب وغيرهم.

- وهناك مكتبات وقفية عديلة منها المكتبة التابعة لمدرسة الإمام أبي حنيفة التي

أنشئت سنة ٤٥٩هـ وأوقفت عليها الكتب الكثيرة^(١)، ودار دينار ببغداد التي أوقف عليها الكتب أبو الحسن علي بن أحمد العلوي الزبيدي^(٢)، ومكتبة سامراء التي أنشأها ابن خاقان وزير المتوكل^(٣)، وسواها من المكتبات. والواقع أن انتشار المكتبة الوقفية كان يمتد على مساحات واسعة من العالم الإسلامي، وكانت تجتذب اهتمامات الخلفاء العباسيين في بغداد، والخلفاء الفاطميين في القاهرة، والأمويين في الأندلس، ويذكر المؤرخون تلك الهجمات البربرية التي ذهبت بقسم كبير من ذخائر المعرفة الإسلامية سواء عن طريق الحروب الصليبية وخصوصاً ما أحدثه هولاء في بغداد، إلى جانب الخراب الذي أحدثه الفرنج في الأندلس وكذلك الدمار الذي أحدثه المماليك الأتراك في المكتبات الفاطمية. وفي إطار الحملات الصليبية تم سرقة آلاف المخطوطات العربية والفارسية وقد نقلت إلى متحف الغرب ومؤسساته العلمية، وواضح أن هنالك مؤلفات نفيسة مفقودة يصعب الحصول عليها إما بسبب إخفائها واحتكارها وإما بسبب الخراب الذي لحق بها.

ثالثاً- دور القرآن والحديث:

لقد تفرع عن المكتبة الوقفية انتشار واسع لدور القرآن والحديث ولا سيما في القرن الخامس الهجري^(٤). وقام السلاطين وغيرهم برعاية هذه الدور،

(١) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، تحقيق مصطفى جواد، بغداد، ١٣٥١هـ ص ٥٤.

(٢) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عبد القادر عطا وشقيقه، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢، ١٧/١٢٥ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات، الطبعة الثانية، فيسبلان، فرانز شتاينر، ١٩٦١، ٢٧٥/١.

(٣) محمد بن أحمد بن جبير، رحلة ابن جبير، بيروت، دار صادر، ٢٠٥.

(٤) أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان، وفيات الأعيان، القاهرة، دار الطباعة الأميرية، ٣٣٤/٣.

(١) ناجي معروف، أصالة حضارتنا العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٥، ص ٤٦٠.

(٢) ياقوت الحموي بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، ١٩٥٥، ١٥٣/١.

(٣) ناجي معروف، أصالة حضارتنا العربية، مرجع سابق، ص ٤٥٣.

(٤) عبد الملك أحمد السيد، الدور الاجتماعي للوقف، ندوة: إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، مجلة البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثانية، ١٩٩٤، ص ٢٦٤.

ومن ذلك إسهامات نور الدين زنكي ببناء دار حديث بدمشق وقد قام بوقف الوقوف عليها وعلى المشتغلين بها وهو أول من بنى داراً للحديث، وقيل أن وقوفه وصلت عام ٦٠٢هـ إلى تسعة آلاف دينار كل شهر^(١)، ومنها أن السلطان الأشرف أبو الفتح موسى بن العادل (ت ٦٣٥هـ) وقف دار الحديث الأشرفية الدمشقية التي تنسب إليه^(٢)، وأن السلطان تنكز المالكي الناصري بنى دار قرآن وحديث في غاية الحسن، ورتب فيها الطلبة والمشايخ^(٣) وفي سنة ٦٣٥هـ قام الملك الكامل أبو المعالي محمد بن العادل المولود سنة ٥٧١هـ ببناء دار حديث بالقاهرة ووقف عليها الوقوف^(٤)، وهناك شواهد عديدة وكثيرة تدل على وقف دور القرآن والحديث^(٥).

والواقع أن هناك مجالات أخرى نهض بها قطاع الوقف خصوصاً في مجال تعليم الطب وإنشاء المرافق الصحية والبيمارستانات، ويروى في هذا الجانب أن محمد بن عبيد الله (ت ٥٠٧هـ) كان طبيباً حاذقاً من الحكماء المشهورين، وكان في دولة نور الدين ابن الشهيد الذي أوقف الكثير من الكتب الطبية وجعل أمر الطب إليه، فكان المشتغلون بالطب يجلسون في مجلسه وتجري المناقشات الطبية في

علوم كثيرة من فنون الطب^(٦)، وكان صلاح الدين الأيوبي من أهم السلاطين الذين اهتموا بإنشاء البيمارستانات ووقف الوقوف عليها لمصلحة المسلمين^(٧).

وبوجه عام برز علماء مسلمون في ميادين مختلفة في الطب على نحو غير مشهود في المجتمعات الأخرى، أمثال الرازي وابن البيطار وابن النفيس وابن رشد صاحب كتاب "الكليات" الذي ما يزال يدرس في جامعات الغرب، وهناك علماء آخرون برعوا في الطب حكى عنهم ابن أبي أصيبعة في كتابه "عيون الأنباء في طبقات الأطباء" وكذلك ابن القفطي في كتابه "أخبار العلماء بأخبار الحكماء" إلى جانب كتب الطبقات والسير وتراجم الرجال وغيرهم.

(١) عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الشافعي، الروضتين في أخبار الدولتين، بيروت، دار الجيل، ١٠/١.

(٢) محمد بن علي ابن طولون الصالح، اللمعات البرقية في النكات التاريخية، تحقيق محمد خير رمضان، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم، ١٩٩٤، ص ٤٩.

(٣) النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، مرجع سابق، ٩١/١.

(٤) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، مرجع سابق، ١٧٢/٥.

(٥) ياقوت الحموي بن عبد الله الحموي، معجم الأدباء، بيروت، دار المستشرق، ٢٢٤/٣-٢٢٥.

(١) النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، مرجع سابق، ١٠٨/٢.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مرجع سابق، ٨٧/١٢.

المبحث الثالث

الملامح الأساسية للوقف في مجال التعليم والثقافة

يمكن استخلاص بعض الملامح والخصائص الرئيسة للوقف في مجال التعليم والثقافة، وأهمها:

١- إن المدارس الوقفية تحكمها أسس دينية تنطلق من أحكام الوقف الإسلامي، وتستخدم أموال الوقف في تحويل المنشأة التعليمية وضمان الاحتياجات الأساسية لها ابتداءً من أجور العاملين وحتى توفير السكن والطعام للمتعلمين، وفي بعض الأحيان تصرف مكافآت وحوافز مالية تشجيعية للطلبة المتعلمين، ويعني ذلك أن نظام الوقف التعليمي يقوم على مبدأ مجانية التعليم، وأن التعليم متاح للجميع.

وتدل الوقائع التاريخية على أن مؤسسة الوقف كانت تستقطب في مجال التعليم الرجال والنساء على السواء، وحتى أنها استوعبت الممالك والعيبد والإماء من النساء والأيتام واللقطاء، وانتشر العلم بين البوابين والفراشين لأن شروط الوقف في الدخول للمدارس مسهلة^(١).

٢- وهناك تسهيلات إضافية واضحة للمعلمين والمتعلمين على اختلاف شرائحهم، ومن ذلك أن المعلمين تصرف لهم رواتب مجزية وبدل تنقلات على الخيول والبغال^(٢)، وأما الطلبة فكانت تصرف للمتزوجين منهم

مخصصات مالية تتناسب مع احتياجاتهم واحتياجات عيالهم وأولادهم وخدمهم^(٣)، وقد أشار بعض الفقهاء إلى أنه يجوز لطلبة العلم في المؤسسات الوقفية العمل وطلب المعاش وذلك حسب أحوال مختلفة^(٤).

٣- إن المدرسة الوقفية تمثل المؤسسة الإسلامية المركزية للتعليم العالي، ولم يوجد في التاريخ الإسلامي بديل تعليمي غير الوقف موجه من قبل الدولة، أو خاضع لسيطرة وقرار الدولة، وكانت المدرسة الوقفية تقع في نطاق رسالة المسجد، وضمن الحيز المكاني للمسجد، وفي بعض الأحوال تنفصل عن المسجد اعتماداً على شرط الواقف، وتتصف الأهداف التعليمية في مؤسسة الوقف بكونها جماعية ومشتركة وغير مخالفة للمبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية، بمعنى أن شروط الواقفين ليست قرارات شخصية حيث أن نجاح الوقفيات يعتمد على الالتزام والكفاءة والإنجاز، ومن ثم لا تجوز أشكال التعليم أو مناهجه، التي تتعارض مع روح الإسلام ومعتقداته.

٤- تركز التعليم الفقهي على المذاهب الفقهية المعتمدة في الشريعة الإسلامية، إلا أنه كان من النادر تدريس أكثر من مذهب واحد في مدرسة واحدة.

٥- يتسع التعليم في المدرسة الوقفية لفنون علمية أخرى مثل علوم النحو والإشتقاق والصرف والوزن والقافية والعروض، ومعرفة تاريخ القبائل وعلم الأنساب، وينسجم ذلك مع اهتمامات الأفراد وطبيعة الواقع المعاش.

٦- إن اكتساب الطالب لفنون العلم المختلفة يعتمد فعلياً على العلوم التي

(١) علي حيدر أفندي، ترتيب الصفوف في أحكام الوقوف، ترجمة أكرم عبد الجبار ومحمد العمر، بغداد، ١٩٥٠، ص ٣٦٢.

(٢) برهان الدين إبراهيم الطرابلسي، الإسعاف في أحكام الأوقاف، الطبعة الثانية، المطبعة الهندية، مصر، ١٩٠٢، ص ١٢٢.

(١) ناجي معروف، أصالة حضارتنا العربية، مرجع سابق، ص ٣٥٥.

(٢) مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٦٩، ص ١٣٤.

يتقنها أستاذة أو شيخه الذي قرر التلمذ على يديه، وقد كان الأساتذة في المؤسسة الوقفية يتمتعون بقدرات ومهارات فكرية عالية وشاملة.

٧- إن خروج بعض الأساتذة أو الشيوخ عن أهداف التعليم المطلوب على نحو مخالف لأحكام الشريعة وتعاليم الإسلام يعتبر قضية جوهرية وإخلال مباشر بالأهداف مما يستوجب التهمة وعدم استمرارية العمل.

٨- تمنح الشهادات عن طريق الإجازات، وهي وثيقة يمنحها العالم أو الأستاذ للمتعلم يسمح من خلالها بنقل المعلومات التي تم اكتسابها، وهذا يعني أن الشهادة الممنوحة مرتبطة بشكل مطلق بإرادة العالم وليس بقرار المدرسة الوقفية، وبوسع العالم أن يحجب منح الشهادة (الإجازة) إذا اقتضى الأمر ذلك.

من هنا يتضح أن مؤسسة الوقف تتمتع بصفة إدارية ومهنية وتنظيمية مستقلة، ويتمتع العلماء في إطار العمل التعليمي في هذه المؤسسة بنفس الصفة الاستقلالية، بمعنى أن المؤسسة الوقفية تستقل باتخاذ القرار عن إرادة الدولة وأشكال التدخل الأخرى، وأن العلماء أنفسهم مستقلون باتخاذ القرار عن إرادة المؤسسة، ويعني ذلك أن شروط الواقف ليست مطلقة في مجال التعليم، فيمكن للواقف أن يحدد السياسة التعليمية العامة لمؤسسة الوقف وطبيعة التدابير والإجراءات المطلوبة في سبيل إنجاح عملية التعلم والتعليم، ولكن لا يمكن للواقف أن يملّي أو يشترط على الجهاز التعليمي المتمثل بالعلماء والأساتذة والشيوخ الارتقاء بمستوى التعليم لدى شريحة معينة من الطلبة ومنح فئات دون غيرها الإجازة العلمية المطلوبة وما شابه ذلك من الأوضاع والمواقف التعليمية غير السليمة، ولعل ذلك يمثل أحد الجوانب المهمة لنجاح مؤسسة الوقف عبر التاريخ الإسلامي ودورها الريادي في صناعة العلم وتخريج العلماء وفقاً لمعايير الكفاءة والأهلية والإنجاز.

الفصل الثاني

إسهامات الوقف في دعم المؤسسات التعليمية في الأردن

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: لمحة عامة عن علاقة الوقف بمؤسسات التعليم في الأردن

المبحث الثاني: مؤسسة الوقف والتعليم العام

المبحث الثالث: مؤسسة الوقف والتعليم الخاص

المبحث الرابع: مؤسسة الوقف والثقافة

الفصل الثاني

إسهامات الوقف في دعم المؤسسات التعليمية في الأردن

هناك أشكال مختلفة لعلاقة الوقف بمؤسسات التعليم في الأردن. ويتراوح ذلك بين دور قطاع التعليم العام من خلال وزارة الأوقاف، ودور قطاع التعليم الخاص من خلال الجمعيات والمراكز الخيرية الإسلامية. ويشتمل قطاع التعليم بفرعيه العام والخاص على جميع مراحل التعليم ابتداءً من المدارس الشرعية ودور القرآن الكريم وحتى المعاهد والكلية.

ويتناول هذا الفصل علاقة وإسهامات الوقف في دعم التعليم في الأردن في أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: لمحة عامة عن علاقة الوقف بمؤسسات التعليم في الأردن

المبحث الثاني: مؤسسة الوقف والتعليم العام

المبحث الثالث: مؤسسة الوقف والتعليم الخاص

المبحث الرابع: مؤسسة الوقف والثقافة

المبحث الأول

لمحة عامة عن علاقة الوقف بمؤسسات التعليم في الأردن

إن جهاز الوقف في الأردن يتمتع بمقتضى الدستور الأردني بشخصية معنوية مقرونة باستقلال مالي وإداري، كما حدد القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦، الأهداف العلمية لوزارة الأوقاف بالنقاط الآتية:

- دعم النشاط الإسلامي العام والتعليم الديني، وإنشاء المعاهد الدينية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم.
- العناية بتطوير المسجد ليؤدي رسالته في مجالات التربية الإسلامية.
- نشر الثقافة الإسلامية والحفاظ على التراث الإسلامي، وإبراز دور الحضارة الإسلامية في رقي الإنسان، وتنمية الوعي الديني، وشد المسلم إلى عقيدته.
- وقد أوضحت المادة السابقة من القانون بعض الآليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة في مجال الوقف التعليمي ومنها:
- تأسيس وإدارة الكليات والمعاهد والمدارس الشرعية ودور الأيتام الإسلامية المهنية والأكاديمية بموافقة الجهات المعنية وفق القوانين والأنظمة، وتحديد رسوم الدراسة فيها، وشروط الإعفاء منها.
- تنسيب الأنظمة، ووضع التعليمات اللازمة لتعيين الهيئة التدريسية والأجهزة الفنية والإدارية للكليات والمعاهد والمدارس الشرعية ودور الأيتام وتنظيم سائر شؤونها الإدارية والمالية.

- والواقع أن تطور الوقف في الأردن في مجال التعليم شهد تجربة طويلة مع مطلع القرن العشرين وخصوصاً بعد محاولة الاستعمار والانتداب البريطاني

فرض مناهج غربية وهيمنة ثقافية عامة مما أدى إلى وجود رفض شعبي وورسمي للأهداف الاستعمارية وبالتالي إعادة بناء الدولة وتشديد صروحها وفق التعاليم والقيم الإسلامية.

ففي مطلع القرن العشرين كانت المناهج المقررة والأنظمة التعليمية في الأردن تخضع إدارياً لمدير المعارف في دمشق التي تمثل ولاية تابعة للخلافة العثمانية، ولم يكن آنذاك سوى متصرفية تابعة لهذه الولاية، ولكن في عام ١٩٢٠ وبعد دخول جيوش الثورة العربية لبلاد الشام، فرضت وزارة المعارف في سورية أنظمة جديدة في التعليم أهمها انتقال لغة التعليم من اللغة العثمانية إلى اللغة العربية^(١)، غير أنه بعد سقوط الدولة السورية وتقسيم المنطقة حسب معاهدة سايكس - بيكو أصبحت إمارة شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني واعتمدت اللغة الإنجليزية بدلاً من اللغة العربية في مناهج التعليم للمدارس الابتدائية والثانوية، ونتيجة لذلك تأثر التعليم القائم حسب نظام الوقف بالتحويلات التربوية التي كانت تتطور بشكل بطيء للغاية وذلك من عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٥٠م^(٢).

ويمكن ملاحظة بعض السمات والملامح العامة لنظام التعليم للفترة الواقعة في النصف الأول من القرن العشرين، والتي شهدت جوانب مختلفة للنمو والتدخل الأجنبي، ومنها:

- تقسيم الاستعمار البريطاني لنظام التعليم في الأردن إلى قسمين أحدهما يتبع

(١) ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، الإدارة الثقافية، ١٩٤٩، ص ٤٤.

(٢) أحمد التل، الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في تطور التربية والتعليم في الأردن، ١٩٢١ - ١٩٧٧، عمان، وزارة الثقافة والشباب، ١٩٧٨، ص ١١.

المدن المركزية مثل عمان والسلط، والآخر يتبع القرى الأردنية، ويعتمد على العادات الثقافية الموروثة عن النظام العثماني.

- إهمال المدارس القروية التي تكون في العادة ملحقة بالمسجد ويتولى التدريس فيها إمام المسجد، بحيث ينحصر التعليم فيها على الجانب الديني، وهي ما تعرف "بالكتاتيب"^(١).

- فتح المجال للبعثات التبشيرية للتغلغل بين فئات المجتمع، وتغريب المسلمين عن طريق تأسيس مدارس خاصة وفرض قيم ثقافية وأشكال مختلفة من مظاهر وأنماط السلوك الغربي.

- وبالرغم من تطوير الاستعمار البريطاني لمناحي التعليم المختلفة وإغفاله لدور المدارس الوقفية في القرى (الكتاتيب) إلا أن هذه الكتاتيب كان لها دور واضح في زعزعة الاستقرار والنموذج الأجنبي، وقد دأب الأمير عبد الله بن الحسين رحمه الله على ترسيخ قواعد التعليم الديني من خلال نظام المعارف لعام ١٩٣٩ الذي راعى أهمية وأولوية المدارس الدينية إلى جانب إنشاء العديد من المعاهد الشرعية الوقفية مثل معهد العلوم الإسلامية الذي أنشئ عام ١٩٤٣، ودار الأيتام الإسلامية الصناعية التي أنشئت في القدس عام ١٩٢٢ وغيرها^(٢)، وواضح أن القانون الأساسي لإمارة شرقي الأردن لعام ١٩٢٨ أعطى استقلالية تامة للشؤون الوقفية في المجال المالي والإداري، وقبل ذلك كان قد صدر نظام خاص عام ١٩٢٥ تم بموجبه تأسيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في القدس الذي عالج تنظيم الوقف بشكل قانوني^(٣).

والواقع أن القانون الأساسي للإمارة وكذلك دستور المملكة الذي صدر بعد ذلك حدد كل منهما الأبعاد الشرعية المتعلقة بجهاز الوقف ككل، وذلك من حيث عدم اختلاط أموال الوقف بالأموال العامة، واستقلالية الوقف عن غيره من الجهات الأخرى، وإعطاء الوقف جميع المزايا الإيجابية التي تتمتع بها المصالح الحكومية^(٤).

- وفي عام ١٩٤٥ صدر نظام خاص حدد طبيعة المدارس الخصوصية، وهذا النظام يعرف بنظام المعارف، وقد عمل على تنظيم العمل بالمدارس الوقفية وشروط تأسيسها وتمويلها باعتبار أنها مدارس خصوصية^(٥)، ثم استتبع ذلك شكل تنظيمي آخر للمدارس الوقفية نتج عن تأسيس دائرة الأوقاف الإسلامية رقم ٢٥ لعام ١٩٤٦^(٦).

وأما في النصف الثاني من القرن العشرين فقد حدث تحولات مهمة على صعيد الوحدة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية في ٢٤ نيسان ١٩٥٠ والتي اشتملت على تنوع جديد في المجالات التعليمية والثقافية في الأردن^(٧). وقد استعانت الحكومة الأردنية في إطار الوحدة بين الضفتين ببعض المتخصصين من الضفة الغربية للإسهام في التطور التعليمي والفني لجهاز وزارة التربية والتعليم^(٨).

(١) عبد السلام العبادي، إدارة الأوقاف الإسلامية في المجتمع المعاصر في الأردن وفلسطين، ندوة "أهمية الأوقاف الإسلامية في عالم اليوم"، سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين، لندن، المملكة المتحدة، ١٩٩٦، ص ٢٥٨.

(٢) ساطع الحصري، حولة الثقافة العربية، مصدر سابق، ص ٦٧-٦٨.

(٣) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، التقرير السنوي لعام ١٩٧١، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٤) أحمد التل، الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(١) أحمد التل، الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، التقرير السنوي لعام ١٩٧١، ص ٥٦.

(٣) محمد راكان الدغمي، الأوقاف الإسلامية، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، رقم: ٤، عمان، لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩١، ص ١٥-١٦.

المبحث الثاني

مؤسسة الوقف والتعليم العام

يقصد بالتعليم العام الذي ينهض به جهاز الوقف ذلك التعليم الذي يخضع لتدخل وإشراف الدولة ممثلاً بـدور وزارة الأوقاف، ويمكن الحديث عن جانب التعليم العام من خلال ثلاثة محاور:

أولاً: المدارس الوقفية القديمة:

يوضح الجدول رقم (١) بعض المؤشرات والملامح الأساسية للمدارس الوقفية القديمة، وأهمها:

- يوجد في الأردن نحو (٦٠) مدرسة وقفية قديمة ذات طابع أثري، أنشئ بعضها في مطلع القرن العشرين كالمدرسة الرشيدية، بينما يصل إنشاء بعضها الآخر إلى نحو (٩٠٠) سنة كالمدرسة الحشنية.
- وباستثناء مدرسة واحدة هي المدرسة السيفية التي تقع في السلط فإن أغلب المدارس القديمة تقع في القدس، وتحديداً بجوار ومحاذة الحرم القدسي، مما يدل على أهمية الدور التاريخي الذي لعبه المسجد الأقصى كمؤسسة دينية فاعلة في مجال التعليم.
- ويتضح أن المدارس الوقفية القديمة تم إنشاؤها بمشاركة الملوك والأشراف والأمراء والسلاطين، وأن هناك إسهامات واضحة لسلاطين بني عثمان الذين قاموا ببناء العديد من هذه المدارس في العهد العثماني، كما أن هناك وقفيات تعليمية لبعض العلماء وشيوخ الإسلام.
- ويلاحظ أن عدد المدارس الوقفية لم يتجاوز عشرة مدارس من بين (٦٠)

وبعد سقوط الضفة الغربية ووقوعها تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي بسبب العدوان الثلاثي على الدول العربية في ٥/ حزيران/ ١٩٦٧م، تم إنشاء وزارة الشؤون الدينية والأماكن المقدسة في ٧/ تشرين أول/ ١٩٦٧ من أجل حفظ المقدسات وتزويد الناس بأشكال الثقافة والتعليم الإسلامي لمواجهة خطر التهويد، وفي يوم ٢٠/ كانون ثاني/ ١٩٦٨ استبدل مسمى الوزارة بمسمى جديد وهو وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، والذي ما يزال قائماً حتى الآن^(١).

وقد صدر في عام ١٩٧٩ نظام خاص بوزارة الأوقاف يتعلق بإعادة هيكلة الوزارة وصياغة تنظيم إداري جديد أبرز ما فيه إنشاء مديرية مستقلة بوزارة الأوقاف خاصة بالمسجد الأقصى نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به وزارة الأوقاف في الأردن برعاية المقدسات والمؤسسات الدينية في فلسطين وأهمها القدس، وفي عام ١٩٩٣ حدث تحول مهم في مسؤولية وزارة الأوقاف وصلاحياتها في الضفة الغربية، أي بعد إخضاع بعض المدن الفلسطينية لمسؤوليات السلطة الفلسطينية، فبعلم كانت وزارة الأوقاف في الأردن تتولى إدارة الوقف في سبع مدن فلسطينية هي: القدس وبيت لحم ورام الله والخليل ونابلس وطولكرم وجنين تقلص دورها إلى رعاية القدس دون غيرها نظراً لأهميتها الإسلامية بينما خضعت المدن الستة الأخرى لإدارة ومسؤولية السلطة الفلسطينية.

(١) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، التقرير السنوي، ١٩٧٧، ص ٩.

مدرسة، أي بنسبة (١٧٪)، وقد تحولت المدارس الأخرى إلى بيوت سكنية بوجه عام، ومنها ما تحول إلى خراب كالمدرسة المعظمية أو تحول إلى دكاكين كمدرسة العماد أو تمت إزالته بشكل نهائي كمدرسة الناصر حسن، وذلك بفعل سياسة العدوان الإسرائيلي على الممتلكات الوقفية في فلسطين، وخصوصاً أوقاف القدس التي تتعرض إلى حملة عدوانية واسعة النطاق تستهدف بشكل عام إعادة ترتيب المدينة المقدسة والحرم القدسي الشريف وفق المخططات الصهيونية من أجل التسريع في بناء الهيكل المزعوم، وبالفعل اتخذت سياسة العدوان أشكالاً مختلفة مثل: التشريعات القانونية، وتدخل المستوطنين، والتوسع الإستيطاني، والاستيلاء والغصب والهدم لأسباب أمنية وسياسية واجتماعية^(١).

- إن المدارس الوقفية القديمة تنسب في الغالب إلى مؤسسيها، فمن بين (٦٠) مدرسة يوجد نحو (٤٠) مدرسة تنسب إلى الأشخاص الذين أسهموا ببنائها، سواء كانت النسبة إلى شهرتهم أو ألقابهم أو إلى عائلاتهم التي انحدرت منها، والواقع أن هذا العدد من المدارس المنسوبة إلى الأشخاص يمثل مشاركة

(١) وهذه السياسة تقودها الزعامة الإسرائيلية المعاصرة بكل ما تنطوي عليه من تحديات لمشاعر المسلمين، وفي هذا الصدد يشير "مايكل دمير" في كتابه "سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين" أن إريشيل شارون كان وزيراً للتجارة والصناعة في حكومة إسرائيل عام ١٩٨٧، وكان من إجراءاته تشجيع المجموعات الاستيطانية وأهمها مجموعة غوش إيمونيم المتطرفة دينياً، من أجل توسيع المد الاستيطاني في الأحياء الإسلامية وانتهاج الأوقاف واستبدالها بالهيكل اليهودي المزعوم. وكانت مواقف شارون آنذاك صريحة في الاعتداء على الأوقاف ودعوته لزيادة مخصصات الاستيطان وتطوير الأحياء اليهودية على حساب الأوقاف. انظر: مايكل دمير، سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين ١٩٤٨-١٩٨٨، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٩٧، وما بعدها، ص ٢٢٦-٢٢٧.

عالية تصل إلى نحو (٦٧٪) من العدد الإجمالي، ولا شك أن هناك دلالة عميقة في مسميات المدارس الوقفية وهي أن الدولة لا تباشر مسؤولية تدخلية في شؤون الوقف حتى في الجانب الفني لمعطيات الأسماء، بل إن الدولة ممثلة بالملوك والسلاطين والأمراء كانت تقوم ببناء المدارس الوقفية والحفاظ عليها، وفي هذه الحالة تنسب المدارس إلى أشخاص يمثلون الدولة، ليس بسبب أنهم من أصحاب القرار، وإنما نسبة إلى جهودهم في بناء المدارس وحرصهم على إبراز دور الوقف في المجتمع الإسلامي وخصوصاً في مجالات التعليم والفكر والثقافة^(٢). ومن جانب آخر هناك مدارس وقفية تنسب إلى حقول العلم المختلفة كما تنسب إلى الاتجاهات المذهبية والفكرية، مثل المدرسة النحوية التي تختص بفنون النحو واللغة، والمدرسة الغزالية التي تختص بالعلوم الصوفية، والمدرسة الحنبلية التي تهتم بالفقه الحنبلي، ومدرسة دار السلام القرآنية ومدرسة دار الحديث.

ثانياً: المدارس الوقفية المستحدثة:

وهي المدارس التي تم إنشاؤها مع مطلع هذا القرن منذ تأسيس إمارة شرق الأردن وحتى نهاية التسعينيات، ويلحق بهذه المدارس الكليات الجامعية ودور القرآن الكريم، سواء في الضفة الشرقية أو الضفة الغربية، والتي تخضع لإدارة وزارة الأوقاف في الأردن.

ويمكن إجمال الحديث عن هذه المدارس والكليات ودور القرآن الكريم

(١) ولا يمنع في بعض الحالات من قيام البعض بالإساءة لاستخدامات الوقف من خلال التهرب من قوانين الدولة، أو لتحقيق مظاهر اجتماعية أو بناء علاقات مع الأفراد لكسب التأييد، انظر: ابن تغري بردي، منتخبات من حوادث الدهور. كاليفورنيا، ١٩٤٢، ص ٥١٧-٥١٨.

حسب أقدميتها وسنة تأسيسها فهناك مدارس عريقة نسبياً تمتد جذور تأسيسها إلى الثلث الأول من القرن العشرين، وهناك مدارس مستحدثة إلى حد ما.

وتتضمن المدارس العريقة كلاً من مدرسة دار الأيتام الإسلامية الصناعية في القدس، ومدرسة العلوم الدينية الإسلامية في عمان، ومدرسة الأقصى الثانوية الشرعية في القدس، ويمكن إعطاء نبذة تعريفية عن كل واحدة منها على النحو التالي:

أ - دار الأيتام الإسلامية الصناعية:

أنشئت هذه الدار في القدس عام ١٩٢٢م من أجل توفير بعض الاحتياجات الأساسية للأيتام، ومساعدتهم على التزود بالتعليم من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الصناعية، وتشمل هذه الدار كافة المرافق والخدمات اللازمة لعملية التعليم مثل المساكن الداخلية وقاعات الطعام وغيره، وأما الخدمات التعليمية فتشمل تدريب الطلاب على الجوانب الحرفية والمهنية كالنجارة والطباعة وتجليد الكتب وأعمال الصيانة المنزلية، ويوجد في الدار خدمات تعليمية متخصصة في مجال تدريب الطالب الكفيف، وتقوم الدار باستيراد المواد الأولية (المواد الخام) التي تدخل في أعمال التدريب مثل الورق والأخشاب والجلود، وقد أثبتت الدار مشاركة مرموقة على مستوى المعارض الدولية ومنها معرض دمشق الدولي وذلك من خلال عرض المنتوجات المحلية التي يقوم الطلاب الأيتام والأكفاء بتصنيعها^(١).

(١) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، قرار مجلس الأوقاف الأعلى رقم ٥٢ تاريخ ١٩٥٤/١١/٩.

ب - مدرسة العلوم الدينية الإسلامية:

أنشئت هذه المدرسة في عمان ١٩٤٣، وتم دمجها في كلية العلوم الإسلامية عام ١٩٤٦، ثم انتقلت كلية العلوم إلى المعهد الشرعي الذي تحول في نهاية المطاف إلى كلية جامعية تقوم بتدريس العلوم الشرعية وكان ذلك عام ١٩٥٧^(٢).

ونتيجة لذلك شكلت مدرسة العلوم الدينية الإسلامية نواة حقيقية لكلية جامعية استطاعت مع مطلع العام الدراسي ١٩٦٤/١٩٦٥ على تخريج أفواج من الطلبة الذين يدرسون العلوم الشرعية المختلفة، وكان هنالك تركيز واضح على القطاع النسائي في عملية التعليم^(٣).

وفي العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٢ تم إلحاق الكلية الشرعية بالجامعة الأردنية وأصبحت كلية للشريعة الإسلامية تمنح الشهادات العلمية في مختلف مراحل التعليم الجامعي ابتداءً من البكالوريوس وحتى الدكتوراة.

ج - مدرسة الأقصى الثانوية الشرعية:

أنشئت هذه المدرسة في القدس بمسمى المعهد العلمي الإسلامي، وابتدأت التدريس مع مطلع العام الدراسي ١٩٥٨/١٩٥٩، وكانت تعتمد على فترة دراسية تزيد مدة عام واحد عن المرحلة الثانوية الحكومية، حيث تهدف إلى تخريج مستويات علمية مميزة من الطلبة الشرعيين، وقد أقامت علاقات علمية مع جامعات ذات شهرة واسعة وحصلت على الاعتراف بإمكانية معادلة شهاداتها العلمية من هذه الجامعات، ومنها جامعة الأزهر الشريف، والجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وكلية الشريعة ببغداد. وبدون شك أن هذه التجربة العلمية

(١) قرار الهيئة العلمية الإسلامية رقم (٢٤) تاريخ ١٩٥٧/٩/٢٤م.

(٢) وزارة الأوقاف، قرار مجلس الأوقاف رقم: (٥٩) تاريخ ١٩٦٤/١١/٢٨.

النجاحة لمدرسة الأقصى عكست تطلعات جديدة لإنشاء مدارس أخرى مماثلة للمدرسة الثانوية الشرعية في الخليل والمدرسة الثانوية الإسلامية في نابلس.

وأما المدارس المستحدثة، فيمكن التركيز على بعض المعطيات الإحصائية المتعلقة بها، من خلال الجدول رقم (٢) والذي يشير إلى الأمور التالية:

١- الضفة الشرقية:

يتضح من الجدول المشار إليه خلال الفترة المغطاة (١٩٩٠-١٩٩٨) (١) أنه لا يوجد أي شكل للتقدم العلمي في مدارس الضفة الشرقية سواء في مجموع الوظائف المستحدثة أو في طبيعة المستويات الجامعية للعاملين، باستثناء مدرسة عمر بن الخطاب الشرعية في إربد، حيث أن المدارس الأخرى في عمان والكرك والسلط انخفض فيها عدد الوظائف بما يساوي (-٣) لكل واحدة منها لنفس الفترة، مما يدل على وجود انكماش وظيفي بدلاً من التوسع، وكذلك لا يوجد تحسن ملحوظ في نسبة الوظائف الجامعية، علاوة على ضآلتها في الأصل وهي لا تزيد عن (١٤) وظيفة جامعية في نهاية عام ١٩٩٨ للمدارس الأربع بعدما كان العدد الإجمالي يعادل (١٦) وظيفة عام ١٩٩٠. وفيما يتعلق بكلية الدعوة وأصول الدين فقد انتقلت مسؤوليتها من وزارة الأوقاف إلى جامعة البلقاء التطبيقية عام ١٩٩٥ وفقدت بالتالي الصفة الوقفية حيث تتقاضى رسوماً جامعية من طلبتها مثل الكليات العاملة في القطاع العام.

٢- الضفة الغربية:

يتضح من نفس الجدول رقم (٢) أنه باستثناء دار الأيتام الإسلامية فإن جميع المدارس لم تحقق إلا تقدماً ضئيلاً في المجموع الإجمالي للوظائف المستحدثة والعاملين الجامعيين، مع ملاحظة انفصال مسؤولية إدارة كلية العلوم الإسلامية في قلقيلية والمدرسة الشرعية في البيرة عن اختصاصات وزارة الأوقاف في الأردن.

ولحقاً بمسؤولية السلطة الفلسطينية، ومع ذلك بسبب الانخفاض الكبير للمتغيرات في دار الأيتام الإسلامية انخفض العدد الإجمالي لهذه المتغيرات، ففي عام ١٩٩٠ كان العدد الإجمالي للعاملين الجامعيين والوظائف المستحدثة في أربع مؤسسات تعليمية يساوي (٣٢) موظفاً و(١٢٨) وظيفة على التوالي، انخفض هذا العدد عام ١٩٩٨ إلى (٣١) موظفاً و(١٠٠) وظيفة على التوالي.

ولكن من وجهة النظر الكلية لقطاع الوقف في الأردن فإن أعداد العاملين حققت تغيراً إيجابياً حسب مؤهلاتهم العلمية بالرغم من ضآلة هذا التغير للفترة المغطاة ١٩٩٠-١٩٩٨. ففي حين أن الفئة الجامعية من العاملين ازدادت من (٤١٨) جامعياً عام ١٩٩٠ إلى (٥١٤) جامعياً عام ١٩٩٨، أي بتغير إيجابي يصل إلى (٩٦) جامعياً، فإن أعداد العاملين في الوقف بمستوى علمي "أقل من توجيهي" انخفض من (٣٣٦٢) شخصاً عام ١٩٩٠ إلى (٢٠٠٢) شخصاً عام ١٩٩٨، أي بتغير سلبي يساوي (-٣٦٠) شخصاً، وهذا يعني تحقيق تطور نسبي عام في المستوى التعليمي، إما بانقل هؤلاء الأشخاص إلى الفئات العلمية الأخرى لاستئناف الدراسة والتعليم الشخصي وإما التحول إلى عمل آخر بسبب انخفاض الأجور للعاملين بمؤهلات علمية دنيا.

والواقع أن مقارنة التغيرات بين أعداد العاملين في جهاز الوقف التعليمي (المدارس) حسب معطيات الجدول رقم (٢) وبين أعداد العاملين في جهاز الوقف ككل حسب معطيات الجدول رقم (٣) يؤكد وجود إختلالات وظيفية، لدى وزارة الأوقاف في الأردن لأن العاملين في المدارس الوقفية أولى بالحصول على مؤهلات علمية عالية أكثر من العاملين في قطاعات الوقف الأخرى.

ثالثاً: دور القرآن الكريم:

يمكن تتبع تطور دور القرآن الكريم في الأردن حسب المحافظات في الضفة الشرقية والضفة الغربية، ووفقاً لعدة اعتبارات أساسية موضحة كالتالي:

١- الضفة الشرقية:

من المعروف أن دور القرآن الكريم إما أن تكون ملحقة بالمساجد، وهذه الحالة محدودة نسبياً، وإما أن تكون ملحقة بالمراكز الثقافية، وهذه الحالة شائعة في القطاع الوقفي التابع لوزارة الأوقاف.

يشير الجدول رقم (٤) إلى أن "عمان" تمثل المرتبة الأولى استيعاباً لدور القرآن الكريم، وقد ازدادت مراكز دور القرآن فيها من (٣٤) داراً عام ١٩٨٩ إلى (١١٦) داراً عام ١٩٩٨، بزيادة قدرها (٨٢) داراً، تليها مدينة الزرقاء بواقع (١٠) دور عام ١٩٨٩، ازدادت إلى (٣٣) داراً عام ١٩٨٩، أي بزيادة قدرها (١٣) داراً.

ولكن هنالك عدة ملاحظات حول طبيعة التطور الذي شهدته دور القرآن الكريم حسب معطيات الجدول رقم (٤). وأهم هذه الملاحظات هي:

أ - هناك مدن لا تشملها خدمات القرآن الكريم مثل الأغوار، ولا شك أن هذه المناطق بحاجة شديدة إلى تعلم القرآن الكريم قياساً إلى تدني المستوى التعليمي ونقص خدمات التعليم بوجه عام.

ب - لا يوجد في مدينة إربد، وهي المدينة الثالثة سكانياً في المملكة، أية مراكز لدور القرآن الكريم عام ١٩٨٩، ولم تتطور في هذا المجال حتى عام ١٩٩٨ إلا بإنشاء مركزين لدور القرآن، أي بزيادة تعتبر الأقل حتى من المدن الأدنى منها في التمثيل السكاني مثل السلط ومعان.

ج - أن العديد من المدن في الأردن لم تحقق أية زيادة في إنشاء دور القرآن الكريم للفترة ١٩٨٩-١٩٩٨ مثل: الكورة والأغوار والرمثا وعجلون والطفيلة، وحتى أن بعضها حقق نمواً سالباً مثل مدينة مأدبا التي انخفض عدد دور القرآن فيها إلى (-١).

د - ازداد المجموع الإجمالي لدور القرآن الكريم في المملكة من (٦٨) داراً عام ١٩٨٩

إلى (١٧٩) داراً عام ١٩٩٨، أي بزيادة قدرها (١١١) داراً، إلا أن مدينة عمان ازداد عدد دور القرآن فيها (٨٢) داراً، أي بنسبة (٧٤٪) من المجموع الإجمالي، ويعني ذلك وجود اختلال في التوزيع، لأن نصيب مدينة واحدة يتجاوز نصيب المدن الأخرى مجتمعة، وبنسبة عالية.

٢- الضفة الغربية:

تولي وزارة الأوقاف في الأردن عناية كبيرة للمشروعات التعليمية في الضفة الغربية، وذلك في المناطق التي تقع ضمن صلاحياتها، والواقع أن هذا الاهتمام هو استجابة حقيقية للاهتمامات العليا التي توليها القيادة الهاشمية في الأردن للصروح الوقفية في فلسطين وخصوصاً أوقاف بين المقدس.

وتشير الإحصائيات للعام ١٩٨٦ أن حجم الإنفاق لوزارة الأوقاف على مشروعات الوقف في الضفة الغربية يساوي (٥) مليون دينار أردني، أي ما يعادل نصف موازنة وزارة الأوقاف^(١).

ويشير الجدول رقم (٥) إلى بعض مظاهر اهتمامات الوزارة في المجال التعليمي في مدن الضفة الغربية، والذي يوضح تطور دور القرآن الكريم في سبع مدن هي القدس وبيت لحم ورام الله والخليل ونابلس وطولكرم وجنين، وذلك للفترة ١٩٨٩-١٩٩٣، حيث أن الملة الزمنية ما بعد عام ١٩٩٣ بداية انفصال لصلاحيات وزارة الأوقاف في الأردن عن الشؤون الوقفية للمدن المذكورة باستثناء مدينة القدس كما أوضحنا سابقاً.

ففي الجدول المذكور تحتل ثلاث مدن هي القدس ونابلس والخليل أعلى نسبة في استيعاب دور القرآن الكريم لعام ١٩٨٩ بمعدل (١٠) دور لكل منها وفي

(١) محمد راكان الدغمي، الأوقاف والمساجد، مرجع سابق، ص ١٠.

المبحث الثالث

مؤسسة الوقف والتعليم الخاص

يقصد بالتعليم الخاص الذي ينهض به جهاز الوقف ذلك التعليم الذي لا يخضع لتدخل الدولة خلافاً للتعليم العام، ويتكفل بمسؤوليته القطاع الخاص ممثلاً بالجمعيات والمراكز الإسلامية ولكن هناك مجال آخر لعلاقة الدولة بالتعليم الخاص وهو ضبط العمل والإشراف عليه ومتابعته في إطار الأنظمة والتعليمات التي تحددها الدولة.

ومن هنا يمكن تحديد ثلاثة أطر لعلاقة الدولة بالوقف في مجال التعليم ونشر الفكر الإسلامي وهذه الأطر هي:

- تنظيم ومتابعة التعليم الوقفي العام من خلال وزارة الأوقاف، وقد تم شرح هذا الإطار بالتفصيل.

- ضبط ومتابعة التعليم الوقفي الخاص من خلال وزارة الثقافة التي تعتبر مسؤولة بصفة إشرافية على نشاطات الجمعيات الخيرية ومنها جمعية المحافظة على القرآن الكريم التابعة لجمعية المركز الإسلامي الخيرية.

- دعم التعليم الوقفي الخاص على المستوى الدولي من خلال تقديم المساعدات والمعونات المختلفة.

وعلى أساس ذلك ينقسم التعليم الوقفي الخاص إلى قسمين؛ أحدهما يتعلق بالإطار المحلي، والآخر يتعلق بالإطار الدولي.

هذا ويمكن التركيز على التعليم الوقفي الخاص في الإطار المحلي من خلال التعرف على دور جمعية المركز الإسلامي الخيرية التي تعتبر واحدة من أهم

عام ١٩٩٣ سجلت مدينة طولكرم أعلى نسبة بمعدل (١٨) داراً، أي بزيادة (٨) دور خلال (٤) سنوات، تليها نابلس بزيادة (٥) دور ثم الخليل بزيادة (٣) دور.

ويلاحظ وجود مدينتين هما بيت لحم وجنين لم يحقق أي منهما أية زيادة، كما أن مدينة رام الله المنخفض معدل تمثيل دور القرآن فيها من (٨) دور لعام ١٩٨٩ إلى (٦) دور عام ١٩٩٢، بمعدل (-٢) داراً.

وبشكل إجمالي ازداد عدد دور القرآن الكريم في مدن الضفة الغربية الخمسة من (٥٦) داراً عام ١٩٨٩ إلى (٧١) داراً عام ١٩٩٣، أي بزيادة مقدارها (١٥) داراً.

الجمعيات الخيرية الإسلامية الفاعلة في مجال الوقف التعليمي في المجتمع الأردني، وهي تعتمد في مصادر التمويل على حملات البر والإحسان والمعونات النقدية من المؤسسات الخيرية وغيرها.

والواقع أن هنالك خدمات تعليمية مميزة تقدمها جمعية المركز الإسلامي الخيرية موزعة على (٧) مدن في المملكة، وهي تضم (٤٠) مدرسة وروضة تعليمية، ويشير الجدول رقم (٦) إلى توزيع المراكز التعليمية على المناطق المختلفة، ويتضح أن مدينة عمان تستحوذ على النصيب الأعلى من خدمات الجمعية حيث يقع فيها (١٥) مركزاً بنسبة (٣٧,٥%) يليها في المرتبة الثانية كل من الزرقاء وإربد بواقع (٧) مراكز، وبنسبة (١٧,٥%) لكل منهما.

وتحتل مدينة معان أدنى معدل تمثيل في خدمات التعليم الممنوحة من جمعية المركز الإسلامي الخيرية بواقع مركز واحد وبنسبة (٢,٥%) تليها البلقاء بواقع مركزين وبنسبة (٥%) ثم مدينة المفرق بواقع (٣) مراكز، وبنسبة (٧,٥%).

ومن جانب آخر تقوم جمعية المركز الإسلامي الخيرية بنشاطات تعليمية مهمة و متميزة في المجتمع الأردني، وهي تمثل إغاة للدور التاريخي للكتاتيب التي تعنى بعلوم القرآن الكريم، فقد دأبت جمعية المركز من خلال الدور الفاعل لجمعية المحافظة على القرآن الكريم على تقديم خدمات تعليمية في مجال علوم القرآن وحفظه والمحافظة عليه والالتزام بتعاليمه بين شرائح المجتمع المختلفة، وتزداد قدرة جمعية المحافظة على القرآن الكريم على التواصل مع الأفراد وخصوصاً فئات الطلبة في مواسم الصيف من كل عام، فتنتشر مئات الفروع للجمعية في المساجد والمراكز الإسلامية، وبدون شك أن جمعية المحافظة على القرآن الكريم استطاعت أن تمارس دوراً ريادياً مشهوداً على مستوى العمل الخيري الأردني عن طريق تخريج أجيال قرآنية تلتزم بالإسلام عقيدة وعبادة وسلوكاً ونظام حياة، ويعتبر هذا الدور مكماً للدور الذي تقوم به وزارة الأوقاف

عن طريق دور القرآن التابعة للمراكز الثقافية الإسلامية.

وهناك مؤسسات دينية تقوم بدور مماثل للدور الذي تقوم به دور القرآن الكريم في مجال النشاطات التعليمية على مستوى القطاع الخاص، ويتمثل ذلك بالدور النشط الذي تلعبه المساجد الأهلية في بعض مدن المملكة، حيث تقوم بتنظيم حلقات ومحاضرات ودروس يومية وأسبوعية متخصصة في مجالات العلوم المختلفة إلى جانب العلوم الشرعية، وهي تحظى بقبول ورضى عام لدى الفئات المثقفة من مختلف شرائح المجتمع.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن دور القطاع الخاص في مجال الوقف التعليمي يمثل رديفاً مسانداً للدور الذي تلعبه وزارة الأوقاف، أي في مجال التعليم العام، فمثلاً هناك دور واضح لبعض المساجد في المملكة في تدعيم إطار المشاركة العلمية الواسعة، وهذا الدور تقوم به مساجد عديدة غير المساجد الأهلية، ومنها مسجد الملك عبد الله، وهو من المساجد العريقة في الأردن، ومن ضمن فعالياته العلمية أن وزارة الأوقاف تقوم سنوياً بتنظيم حلقات المجالس العلمية الهاشمية في رمضان على مدار الشهر الكريم في كل أسبوع، وهذه المجالس تحظى برعاية ملكية سامية، ويشارك فيها متخصصون في مجال الفكر والثقافة الإسلامية من شتى أرجاء العالم الإسلامي، وتتناول موضوعات شاملة في المعرفة الإسلامية المعاصرة والتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية ووضع تصورات للحلول المناسبة لها.

وأما تدخل الدولة في مجال دعم التعليم الوقفي الخاص على المستوى الدولي فيتم عن طريق المنح المالية والتمويل اللازم لإقامة الصروح العلمية الوقفية في مناطق وبلدان مختلفة، وهناك أمثلة عديدة، منها^(١):

- دعم وتمويل بناء مسجد (ليفربول) في بريطانيا، والذي يتبع من الناحية

(١) محمد راكان الدغمي، الأوقاف والمساجد، مرجع سابق، ص ٤٦ - ٤٧.

المبحث الرابع

مؤسسة الوقف والثقافة

يعد الوقف في الإسلام أحد أهم الأدوات التي تحقق أهداف التنمية الثقافية، والواقع أن إسهامات الوقف بضمان الحاجات الأساسية يوفر دعماً قوياً للتنمية الإنسانية الشاملة بكل أبعادها الصحية والتعليمية والأمنية والثقافية بوجه عام.

ويمكن الحديث عن أهم الجوانب الثقافية للوقف من خلال التركيز على أربعة محاور مهمة وهي: قطاع السياحة الدينية، والمراكز الثقافية الوقفية والجمعيات الخيرية الإسلامية والمقامات الأثرية على النحو التالي:

أولاً: قطاع السياحة الدينية:

يسهم قطاع السياحة الدينية التابع لوزارة الأوقاف برفد احتياجات الدولة من العملة الأجنبية إضافة إلى العديد من الاحتياجات الأخرى التي تؤدي إلى تحريك النشاط الاقتصادي وخصوصاً سوق العمل، ويأتي ذلك انسجاماً مع طبيعة الأردن التاريخية والتي تضم معالم إسلامية نادرة يقصدها الناس من شتى بقاع الأرض، وهذا يؤكد طبيعة الدور الحيوي الذي تقوم به وزارة الأوقاف في الأردن في رعاية المساجد وأهمها رعاية المسجد الأقصى المبارك.

وهناك أمثلة عديدة على اهتمامات وزارة الأوقاف في هذا المجال، فقد قامت الوزارة بتشكيل "اللجنة الملكية لإعمار مساجد ومقامات الصحابة والشهداء"، واستطاعت عن طريق هذه اللجنة بإنشاء العديد من المشروعات الحيوية، ومنها إنشاء مشروع إعمار المقامات الخاصة بالصحابة في مدينة الكرك، وبالتحديد في

الإدارية الجمعية الإسلامية في ليفربول.

- دعم وتمويل بناء المسجد التابع للمركز الإسلامي في مونتريال بكندا، والإسهام في تأمين بعض احتياجاته ولوازمه.
- المشاركة في تمويل بناء المركز الإسلامي في السنغال.
- الدعم المالي لمعهد التوجيه الإسلامي في دمشق.
- دعم وتمويل المشروعات العلمية للمركز الإسلامي في نيويورك.
- مساعدة الاتحاد الإسلامي في (تالنجانيتا) بمطبوعات الفكر الإسلامي ومطبوعات القرآن الكريم التي تم طباعتها في دار الأيتام الإسلامية في القدس.
- مساعدة اتحاد المسلمين في كوريا الجنوبية ودعم المركز الإسلامي في جزر مورستيس، ومساعدة مدرسة غياث الدين الإسلامية في نيجيريا.

بلدتي مؤتة والمزار الجنوبي، وقد وصلت تكاليف هذا المشروع إلى (٢٠) مليون دولار، وتم الانتهاء من تنفيذ المراحل الأولى، والواقع أن هذا المشروع ينطوي على تحقيق أهداف اقتصادية طموحة، تعود بالنفع والعائد على مؤسسة الوقف والمجتمع ككل، ومن أهم المزايا التي يحققها المشروع^(١):

- تنشيط قطاع السياحة الدينية.
- توظيف قوة العمل وتشغيلها من خلال ضمان وتوفير فرص العمل الكريمة والحد من ارتفاع معدلات البطالة.
- الإسهام في تنمية القطاع التعليمي عن طريق إنشاء كلية العلوم الإسلامية التي تم التخطيط لها في المشروع إلى جانب إنشاء مدرسة تعليم القرآن وإنشاء مدرسة أبناء الشهداء.
- تحقيق وفر إضافي في دخل الوقف عن طريق تأجير واستثمار السوق التجاري، وتحقيق دخل من عائدات الرسوم التي يتم تحصيلها من مدخلات السياحة الدينية للمشروع والمتحف، كما أنه يوجد خطط واعلة لدى وزارة الأوقاف لإحياء المنطقة الوقفية بإقامة بعض الفنادق ومشاريع الخدمات والمحال التجارية.
- وعلى غرار مشروع مؤتة بالكرك الذي يضم مقامات الشهداء جعفر بن أبي طالب وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحه رضي الله عنهم أجمعين، هناك مشروعات مختلفة تقوم بها "اللجنة الملكية لإعمار مساجد ومقامات الصحابة والشهداء" في منطقة الأغوار الشمالية، وبالتحديد مشروع إعمار وتطوير مسجد الصحابي الجليل أبي عبيدة عامر بن الجراح إضافة إلى مشروعات إعمار مقامات

(١) محمد الشوملي، دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجربة المملكة الأردنية الهاشمية في هذا المجال، ندوة الأوقاف والتنمية الاقتصادية، ماليزيا، ١٩٩٨، ص ٩.

الصحابة والشهداء في الأغوار الشمالية والأغوار الوسطى والتي تضم مقامات ضرار بن الأزور وشرحبيل بن حسنة وعامر بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم أجمعين.

ثانياً: المراكز الثقافية الوقفية:

يمكن بيان تطور المراكز الثقافية الوقفية في الأردن بإجراء مقارنة بين عامي ١٩٨٩، و ١٩٩٨ حسب الاتجاه العام للدراسة.

يشير الجدول رقم (٧) إلى علة مؤشرات حول التطور الذي شهدته المراكز الثقافية الإسلامية في مدن المملكة، ومن هذه المؤشرات:

١- وصل العدد الإجمالي للمراكز الثقافية عام ١٩٨٩ إلى (٢٢) مركزاً، موزعة إلى مراكز ثقافية خاصة بالرجال بواقع (١٢) مركزاً، ومراكز ثقافية خاصة بالنساء بواقع (١٠) مراكز.

٢- تحتل عمان (٦) مراكز، منها (٥) مراكز للنساء، وهي أعلى نسبة على مستوى مدن المملكة، بينما يوجد (٥) مدن لم يتوافر فيها أي مركز ثقافي وقفي سواء على مستوى الإناث أو الذكور وهي الزرقاء والسلط والأغوار والرمثا وعجلون.

٣- وأما في عام ١٩٩٨ فقد وصل العدد الإجمالي إلى (٢٨) مركزاً، موزعة بالتساوي بين مراكز الرجال والنساء بواقع (١٤) مركزاً لكل منهما.

٤- ولكن على مستوى التطور الذي شهدته مدن المملكة في المراكز الثقافية للفترة المعطاة، فهناك علة حقائق:

أ- هناك (٨) مدن لم تشهد أي تطور، بمعنى أن العدد الإجمالي بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٨ لم يسجل أي مركز إضافي.

ب- يلاحظ أن الأغوار لم تسجل وجود أي مراكز على امتداد الفترة المعطاة.

وهذا يخالف لطبيعة الدور الحضاري والثقافي الذي تلعبه هذه المنطقة التي تضم مواقع أثرية وتاريخية ومقامات للصحابة الأبرار.

ج- هناك تطور سالب لمدينة عمان بواقع (١-) بينما توجد زيادة مهمة لمدينة الزرقاء بواقع (٣) مراكز، وهي أعلى نسبة بين مدن المملكة، علماً بأن مدينة الزرقاء لم يوجد فيها أي مركز في بداية الفترة المعطلة خلافاً لمدينة عمان التي تغطي بالنصيب الأكبر، وهذا يدل ببساطة على عدم وجود آلية سليمة لإنشاء المراكز الثقافية لدى وزارة الأوقاف تتناسب مع التوزيع السكاني واحتياجات كل مدينة على حدة، وأن هناك اختلافات جوهرية تحتاج إلى إجراء دراسات ومسوحات كافية للتعرف على طبيعة توزيع المراكز الثقافية وتحديد أهدافها وأغراضها حسب الاحتياجات المطلوبة.

ثالثاً: الجمعيات الخيرية الإسلامية،

تلعب الجمعيات الخيرية الإسلامية دوراً بارزاً ومميزاً في مجال العمل الثقافي، والواقع أنه بازدياد النشاطات الاجتماعية الأخرى التي تقدمها الجمعيات الإسلامية تتعاضد الحاجة إلى أهمية الدور الحيوي لسياسة التكافل الاجتماعي حيث يقوم الوقف بدور مهم في تفعيل طاقات المجتمع وإحياء المؤسسات الخيرية العاملة في المجال الاجتماعي والثقافي العام.

يشير الجدول رقم (٨) إلى توزيع الجمعيات الخيرية الإسلامية مبنياً أماكن تواجدها وسنة تأسيسها وطبيعة أهدافها الثقافية والعلمية.

ويمكن توضيح بعض الخطوط الرئيسة المميزة للجمعيات الخيرية الإسلامية من خلال الجدول بالنقاط التالية:

١- تتمركز الجمعيات الإسلامية غالباً في عمان، وباستثناء جمعية المركز

الإسلامي الخيرية لا تتوافر فروع لسائر الجمعيات بوجه عام، وتحتل الزرقاء المرتبة الثانية بواقع (٦) جمعيات، ونسبة (٢١,٤%)، ثم إربد بنسبة (١٠,٧%)، ويعني ذلك أن تمثيل الجمعيات الإسلامية غير متوازن على مستوى المملكة، وبالتالي تغيب الخدمات عن كثير من المناطق.

٢- تعتبر الزرقاء أول محطة للعمل الخيري الإسلامي، ولكن منذ عام ١٩٦٠ الذي شهد ميلاد أول جمعية لم تخضع الزرقاء لتجارب العمل الخيري بمعدلات نمو طبيعية قياساً على عدد السكان ووجود قاعلة شعبية من الفئات الأقل حظاً. وبانخفاض هذه المشاركة سجلت عمان أكبر معدل لحضور الجمعيات الخيرية الإسلامية والذي بلغ حتى بداية عام ١٩٩٥ ما يعادل (٥٧,١%).

٣- يلاحظ أن عامي ١٩٦٥ و ١٩٩١ هما أكثر الأعوام التي شهدت نشوء جمعيات خيرية إسلامية جديدة، فقد ظهر فيها (١١) جمعية بنسبة (٣٩,٣%) من العدد الإجمالي للجمعيات الإسلامية على مدى (٤٥) عاماً، مما يؤكد أن الجمعيات الإسلامية ترتبط في وجودها وممارسة عملها بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية.

ويدون شك أنه تزداد الحاجة إلى نشوء جمعيات إسلامية كلما ظهر الوعي بعلاقات التكافل بصورة كبيرة وقد برزت مفاهيم معاصرة لتكثيف العمل الخيري المؤسسي وفق أسس تعليمية وثقافية وتعاونية تستمد جذورها من دوافع الإحسان في ظل مفاهيم المؤسسة في تحقيق إنجازات جماعية وبناء مشروعات ثقافية وتعليمية مخططة وفق أهداف الرعاية الاجتماعية والإنسانية بحيث تضم جميع الأفراد المحتاجين في المجتمع.

٤- إن الجمعيات الخيرية الإسلامية تباشر مسؤولياتها على أساس الأهداف المتعلقة الأغراض، ولم توجد سوى (٧) جمعيات متخصصة في نشاطات

محددة، أي بنسبة (٢٥٪) من العدد الإجمالي، وما عدا ذلك تبرز النشاطات المتعددة لكل جمعية، وتتفاوت بين نشاطات تعليمية وثقافية ونشاطات صحية وأخرى تتعلق بجانب التأهيل والتدريب المهني والمساعدات العينية والنقدية ورعاية الطفولة ومكافحة الأمية وكفالة الأيتام والأسر المحتاجة وغير ذلك.

وأما النشاطات الثقافية والتعليمية فتركز في المجالات التالية:

- إنشاء وفتح مدارس ومعاهد وجامعات إضافة إلى رياض الأطفال.
- إنشاء مراكز تدريب مهني كالحياطة والتريكو والأشغال اليدوية.
- تقديم منح ومساعدات للطلبة.
- الاشتراك في المؤتمرات الثقافية وتعميق طرق الاتصال الثقافي مع الدول الأخرى.
- التركيز على العلوم والثقافة الإسلامية والحفاظ على اللغة العربية.
- رعاية المحتاجين وخصوصاً ذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة.
- التركيز على دور المرأة من خلال فتح مراكز محو أمية ومراكز وتأهيل مهني مختلفة وتعزيز المركز الاجتماعي للمرأة ثقافياً وعلمياً.
- ٥- ويلاحظ في أداء الجمعيات الخيرية الإسلامية وجود تركيز على تأهيل النساء ورفع كفاءتهن في مجالات مختلفة، إضافة إلى فرص التشغيل المتاحة للنساء في مراكز الطفولة ومحو الأمية ومراكز التأهيل النسوية، مما يعني أن دور عنصر الرجال في الاستفادة من مشروعات الخدمة الاجتماعية للجمعيات لا يتناسب مع الطموحات المتوقعة للمساهمة في حلول مشكلة البطالة التي تقاس بفقد العمل للرجال بشكل خاص.

رابعاً، المقامات الأثرية،

هناك العديد من المعالم الأثرية في الأردن يشمل بعضها مقامات لبعض الأنبياء عليهم السلام وبعض الصحابة، وقد اكتسبت هذه المواقع أهمية كبيرة في المجالات الدينية والسياحية على المستويين المحلي والخارجي، وقد ظهرت مواقع جديدة في الأردن ازدادت أهميتها السياحية في السنوات الأخيرة ومنها موقع "المغطس" في جنوب الأردن.

يشير الجدول رقم (١٠) إلى توزيع المقامات الأثرية في الأردن، ويتضمن (٣٦) موقعاً أثرياً، تتوزع على معظم مناطق المملكة وهناك مواقع اكتسبت شهرة واسعة ويؤمنها الناس بشكل مستمر، وتقع غالباً في منطقة الأغوار مثل مقامات أبي عبيدة وشرحبيل بن حسنة وسعد بن أبي وقاص وغيرها، إلا أنه يلاحظ أن العديد من المقامات الأثرية غير مشتهرة على المستوى المحلي وتحتاج إلى إعادة إحياء ثقافي وديني من جديد مما يسهم في رفد قطاع السياحة الديني التابع لوزارة الأوقاف.

الفصل الثالث

الملامح الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والاقتصاد

مدخل نظري

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الوقف والسلوك الاقتصادي

المبحث الثاني: الوقف وعلاقات التوزيع والإنتاج وسد الحاجات

المبحث الثالث: الوقف والثروة

الفصل الثالث

الملامح الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والاقتصاد :

مدخل نظري

يعد الوقف أحد الأدوات الاقتصادية المهمة التي يتبناها المنهج الإسلامي في إعادة ترتيب علاقات المجتمع. وبدون شك أن نظام الوقف يرتبط بالسلوك الاقتصادي للمسلم من خلال رؤيته العامة للعمل الإنساني المشترك المتضمن توجيه علاقة الإنسان بخالقه على أسس إيمانية وأخلاقية سامية والتي يظهر من خلالها قيم إسلامية قادرة على تحريك عجلة النشاط الاقتصادي نحو أهداف الخير العام ومصلحة الجماعة.

ويتناول هذا الفصل بعض جوانب الآفاق المشتركة للعلاقة بين الوقف والاقتصاد وذلك في المبحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: الوقف والسلوك الاقتصادي

المبحث الثاني: الوقف وعلاقات التوزيع والإنتاج وسد الحاجات

المبحث الثالث: الوقف والثروة

المبحث الأول

الوقف والسلوك الاقتصادي

أولاً، مفهوم الوقف والسلوك الاقتصادي،

فقد اتضح أن مفهوم الوقف عند جمهور الفقهاء الشافعية والحنابلة والصالحين هو حبس العين على ملك الله تعالى والتصدق بالمنفعة. وهذا المفهوم يتفق مع إتجاه المفهوم العام للوقف بأنه تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة، وهو المعنى المشهور في مذهب الشيعة والزيدية^(١).

وواضح أنه يمكن استخلاص أهم المتغيرات الاقتصادية من خلال دلالات المفهوم اللغوي والاصطلاحي للوقف، وهي: الادخار (التحبيس)، الملكية (الأفق الزمني)، المنفعة^(٢).

وأما معنى السلوك الاقتصادي فهو النشاط الذي يمارسه الفرد عبر علاقات السوق أو المنشأة أو الوحدات الإنتاجية المختلفة.

ويقسم علماء الاقتصاد السلوك الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع، هي: السلوك الرشيد، والسلوك غير الرشيد، والسلوك العشوائي. وتختلف هذه الأنواع فيما بينها حسب معيار التوافق والانسجام بين طريقة النشاط الذي يمارسه الفرد وبين الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها. فالسلوك الرشيد هو توافق الأهداف مع حركة

(١) يحى المرتضى، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، صنعاء، دار الحكمة اليمانية، ١٩٤٧، ١٤٧/٤.

(٢) سيتم تحليل المتغيرات الاقتصادية في ضوء علاقتها بالسلوك الاقتصادي للواقف في المبحث التالي.

النشاط الاقتصادي، والسلوك غير الرشيد هو عدم التوافق بين الأهداف وحركة النشاط الاقتصادي، والسلوك العشوائي هو افتقاد العملية الاقتصادية للأداء السليم للنشاط الاقتصادي أو افتقاد الأهداف المرجوة.

ولكن يفترض علماء الاقتصاد حالة مغايرة للمفهوم الإسلامي جداً وهي أن السلوك الاقتصادي لا يمكن النظر إليه بأنه سلوك غير رشيد أو غير عقلاني ما دام يهدف إلى تعظيم شيء ما. بمعنى أن السلوك الاقتصادي يمكن وصفه بأنه سلوك رشيد وعقلاني ولو افتقر إلى الصفات المثلى الملازمة للقيم الإيجابية.

ويعني ذلك بوضوح أن السلوك الرشيد لا يتضمن بالضرورة عنصر الأخلاق أو عنصر العقيدة أو شكل النشاط المرغوب فيه، ولا حتى يفترض أن الفرد لا يمكن أن يقع في أخطاء صريحة^(٣).

وتبعاً لهذه الاتجاهات التي يطرحها الاقتصاد المعاصر فإن المتغيرات الاقتصادية الأنفة (الادخار، الملكية، المنفعة) يجب إعادة تكيف المفهوم الخاص بها وفق المفهوم الإسلامي للوقف، لأنه لا يمكن اعتبار السلوك الادخاري للمنتج مثلاً هو سلوك رشيد إذا كان يستهدف احتكار السلع ومنعها عن التداول، ولا يمكن اعتبار ظاهرة التملك بأنها ظاهرة عقلانية إذا تحققت فيها صور الاعتداء على الآخرين، ويلحق بذلك المنفعة المشتقة من قبل المستهلك فلا يمكن اعتبار سلوك المستهلك بأنه سلوك رشيد إذا كان هدفه من اشتقاق المنفعة الإضرار بمصالح الجماعة أو تحقيق الإشباع واللثة من السلع الخبيثة.

إن إعادة تكيف مفهوم السلوك الاقتصادي (السلوك الرشيد) مع صيغة الوقف في الإطار الاقتصادي الإسلامي يستلزم النظر في الأبعاد الشرعية والأخلاقية والاجتماعية للوقف إلى جانب الأبعاد الاقتصادية على السواء.

(١) Michael Bradley, Macro economics, Second Edition, P4

ثانياً - تكييف متغيرات السلوك الاقتصادي مع نظام الوقف:

١- الوقف والسلوك الادخاري:

إن علاقة الوقف بالادخار واضحة من جهة إطلاقه على معنى الحبس ومنع العين الموقوفة عن أنشطة التبادل في السوق. وفي هذه الحالة يحتمل تكييف نظام الوقف مع السلوك الادخاري معنيين، أحدهما: أن الادخار يراد به حفظ الأموال الموقوفة وتخزينها وحجزها عن عمليات التداول، أي أن الادخار مقصود لذاته ولا غاية من القيام به إلا ترصد الحاجات الخاصة خوفاً من فوات الفرص المنتظرة أو ضياعها. إن هذا المعنى أقرب إلى نموذج الوقف الذري الذي يستهدف تضيق استخدام الأعيان الموقوفة في إطار قرابي أو عائلي محدود. وبذلك المعنى الآخر على أن الادخار غير مقصود لأغراض التخزين والحفظ ولو اتخذ طبيعة هذا الشكل، وإنما هو مقصود للانتفاع والإنفاق على الغير وعلى مشروعات الخير العام. إن المعنى الأول للادخار جائز ولكن الجواز يرتبط بوجود إشكالات واضحة، إذ أن سلوك الفرد يتعدى حدود الاستخدام الرشيد والعقلاني للأعيان الموقوفة، والتي وجدت أصلاً للانتفاع بها بدلاً من إمساكها وحجزها عن إفادة الغير. ولكن المعنى الثاني يشكل أهمية قصوى لأنه يوفر ظروف الجدوى الاقتصادية من خلال توسيع قاعدة الاستفادة من الأعيان الموقوفة والقدرة على إعادة تدويرها وتنميتها. ومن إشكالات أو محاذير المعنى الأول أن الادخار يرتبط على نحو قريب بمعنى الاكتناز أي حجز تدفق الثروة أو تيار الدخل النقدي من الانسياب والجريان في القناة الاستثمارية المطلوبة، وكما هو معروف فإن الاكتناز يمثل سلوكاً اقتصادياً يستهدف تجميد الأموال وتعطيل الموارد الاقتصادية.^(١)

(١) محمد المبارك، نظام الإسلام: الاقتصاد، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الفكر، ص ٨٦.

فالمعروف أن الوقف يشكل ظاهرة اقتصادية حيث " أن قرار إنشاء الوقف هو قرار اقتصادي يتعلق بطريقة الانتفاع بالمال ومن هو المنتفع وطريقة الانتفاع"^(١) وترتكز ظاهرة الوقف على أصول الشريعة الإسلامية الرامية إلى تحقيق مقاصد فطرية وأخلاقية وإنسانية واجتماعية عامة كما أنها تكفل وجود غطاء تنظيمي مرن مدعوم بتعاليم الفقه الإسلامي، حيث أن هنالك مجموعة كبيرة متجانسة من القواعد (الثوابت) الفقهية التي تحكم أهداف الخير العام ومصلحة الجماعة، وتحقق في نفس الوقت الإطار القيمي والأخلاقي والإنساني للسلوك الاقتصادي وتصبغه بصبغة عقديّة راسخة ومتمينة، ومن أهم هذه القواعد: " التصرف على الرعية منوط بالمصلحة"، " لا ضرر ولا ضرار"، "الضرر يزال"، "يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام"، "الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف"، "الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة"، وغير ذلك من القواعد الفقهية.^(٢)

إذن، فالسلوك الاقتصادي الرشيد يعكس حالة قيمية مثلى في التصور الإسلامي، وذلك لأن النشاط الذي يمارسه الفرد لتحقيق هدف ما يلتزم بالقانون الشرعي القائم على أصول العقيدة الإسلامية، مما يتفرع عنه ضرورة وأهمية مراعاة المبادئ الأخلاقية والإنسانية الإيجابية التي تحقق الأهداف الجماعية للمجتمع.

(١) جلال أمين (مناقش) "نحو إحياء دور الوقف في التنمية المستقلة، إبراهيم البيومي غانم، حلقة نقاشية حول الأوقاف والتنمية، عقدت بالقاهرة في ١٩٩٧/١٢/٤م، المستقبل العربي، ٢٣٥، ص ١٢٢.

(٢) عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، الطبعة التاسعة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦، ص ٩٧-١٠٠.

وقد ذهب بعض علماء الاقتصاد المعاصر، ومنهم العالم " كينز " وهو أحد أهم مشاهير علم الاقتصاد وأبرز رجالاته المعاصرين، إلى أن الادخار يجب أن يكون معادلاً للاستثمار، وقد جاءت آراء " كينز " أثناء قيامه بتحليلات مستفيضة حول الأسعار والتوظيف والفائدة، والتي انتهت فيها إلى أن أهمية الادخار تبرز كقناة استثمارية لديها القدرة على إيجاد الحلول الاقتصادية لمشكلات الانكماش والبطالة عند سعر فائدة يساوي الصفر^(١) (= إبطال عملية الربا).

ومن هنا يتضح أن مفهوم الوقف على اعتبار أنه حبس للأعيان الموقوفة يرتبط بالسلوك الادخاري الذي يتخذ شكل وعاء للموارد الاقتصادية بحيث يتم استثمار مكونات الوعاء الاقتصادي على أساس عقلائي رشيد تتوافق من خلاله أهداف ونشاطات الاستثمار بعضها مع بعض ضمن الإطار القيمي والأصول العقدية على السواء.

٢- الوقف والملكية (الأفق الزمني)،

يتضح من أقوال الفقهاء حول المعنى الاصطلاحي للوقف وعلاقته بالملكية، أن ظاهرة الملكية تختلف بشكل نسبي في شروحات الفقهاء حسب معيار الأفق الزمني للتصرف في منفعة العين الموقوفة. فالإمام أبو حنيفة رحمه الله، والذي يحيط بموقفه من الوقف أصلاً شيء من الغموض والتردد، لا يقول بلزوم الوقف، أي لا يلزم انتقال ملكية العين الموقوفة أو زوالها عن ملك الوقف، مما يضمن للوقف فرصة الرجوع عن الوقف لأنه يملكه، ويجوز له حق التصرف فيه، مما يعني أن الأفق الزمني لحق انتقال ملكية الوقف محدود، ويمكن للوقف استرداد ما وقف في أية لحظة زمنية. وعند الملكية كذلك تخضع قاعدة انتقال الملكية لمدة زمنية

محدودة (التأقيت)، أي أن المنفعة المترتبة على المال الموقوف تستمر لمدة مؤقتة معلومة ثم ينتقل بعدها الموقوف للواقف.^(١)

وأما جمهور الفقهاء فقد أسقطوا إرادة الواقف مطلقاً في جواز استرداد ملكية الموقوف، أي أن الأفق الزمني لا نهائي في هذه الحالة (التأيد)، فتنتقل بموجب ملكية الموقوف إلى ملكية الجماعة والتي هي في الأصل ملك لله تعالى.^(٢)

إن مفهوم الوقف لدى جمهور الفقهاء يسهم في إيجاد قاعدة متينة لمشروعات الوقف، ويكفل لها وجود قوة ودعم حيوي في خطط التنمية الوطنية. كما أن الاستثمار الوقفي يتخذ دوراً أكثر كفاءة وجدية على مدى الأفق الزمني، الأمر الذي يسمح بوجود فرص أكثر فاعلية في مجالات الاستثمار طويل الأجل، وذلك خلافاً لرأي الحنفية والمالكية الذي لا يسمح إلا بمشاركة محدودة في نشاطات التنمية، ويتبلور هذا الجانب بشكل خاص من جهة أن الوقف يركز بشكل أساسي على عنصر الأرض والعقارات غير المنقولة، مما يعني أن أهمية إطلاق المدى الزمني في مسألة الملكية للأعيان الموقوفة لا ينحصر في إطار البيئة المكانية فحسب وإنما يسهم في إيجاد امتداد استراتيجي متنوع قادر على التكيف الواعي مع عوامل المكان وعناصر العمل حسبما تقتضيه احتياجات التنمية. وواضح في هذا الجانب أن الأفق الزمني كمتغير اقتصادي على المدى الطويل يكشف جدوى المشروعات الوقفية واستخداماتها البديلة حسب تغيرات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، والذي يطلق عليه أحياناً مصطلح " مؤشر الأسعار"، حيث أن

(١) عبد الستار أبو غلة وحسين شحاتة، الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، الكويت، الأمانة العامة للوقف، ١٩٩٨، ص ٢٨.

(٢) محمد فاروق النبهان، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤، ص ٣٤.

(١) Robert D. Gordon, Macroeconomics, Fourth Edition, Boston, Little, Brown and Company, P 36-39.

هذا المؤشر أو الرقم القياسي يقوم بتوجيه النشاطات الوقفية في الاستخدامات الرشيدة. ولكن من جانب آخر قد يتحقق في بعض الحالات الخاصة استفادة محدودة من ظاهرة "تأقيت" الوقف، وتتمثل ببذل الواقف لجزء من عقاراته على سبيل الخدمة الطارئة لمصلحة مؤسسة الوقف، ويتم ذلك على سبيل المثال بتقديم مساكن مؤقتة للإسهام في حل أزمة سكنية ونحو ذلك.

٣- الوقف والمنفعة،

المنفعة هي اللذة أو القناعة التي يحصل عليها الفرد من استهلاك سلعة أو خدمة^(١) والمعروف أن قرارات الاستهلاك تعتمد على قيم المنفعة الهامشية (الحدية) لكل وحدة نقدية، ويفترض علماء الاقتصاد أن المستهلكين لديهم الرغبة في زيادة قناعتهم إلى أقصى درجة ممكنة عن طريق سلة سلع وخدمات مكونة من أذواق مختلفة^(٢).

إن أهمية المنفعة في التصور الإسلامي لا يتعلو اعتبارها وسيلة من الوسائل المصاحبة للنشاط الاقتصادي من أجل تحقيق القدر الأدنى من ضروريات الحياة وذلك في ضوء ما يضمن ارتقاء الإنسان وتحريره من أوهاق الحياة المادية. وتمثل الشروحات الفقهية الإطار القانوني الذي يضبط السلوك الاستهلاكي للفرد، ويوجه قناعاته ولذته نحو الحياة الأخروية التي تتميز بوفرة المنفعة ومضاعفة الثواب. هذا وإن نظام الوقف يساعد الأفراد في الحصول على المنافع العمومية وتحقيق أشكال مختلفة من الإشباع أو القناعة التي تصب في مصلحة الخير العام، وكما هو معروف فإن منفعة الوقف هي منفعة موجبة، وأن ملكية منفعة الموقوف

شرط في صحة الوقف مهما اختلفت أشكال وصور العين الموقوفة^(٣)، وواضح أن المنفعة الموجبة تدخل في معنى الصدقة الجارية (تيار دخل متدفق) كما ورد في الحديث، لذا فالمنفعة في التصور الإسلامي تشتمل على قيم موجبة، وقد ورد في القرآن الكريم العديد من ألفاظ: الخير والإحسان والبر والطيبات^(٤) وهي بعمومها تفيد الخير العام.

ومن هنا فإن المنفعة المستهدفة في مشروعات الأوقاف تتعدى المشروعات الضارة في المجتمع، وتتجاوز المنفعة المشتقة من الخبائث، وجميع صور الاستثمار المحرمة شرعاً. ولذا يتجه سلوك الواقف بالإنفاق على مشاريع البنية التحتية لتحقيق منافع يستفيد منها معظم الأفراد، ومثال ذلك بناء الجسور والقناطر وتشديد دور الرعاية الصحية للمرضى والمراكز التعليمية للمدارس وبناء المساجد والرباطات ونحو ذلك.

(١) إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨، ص ٩٧.

(٢) انظر على سبيل المثال الآيات: الحج/٧٧، النحل/٩٠، المائدة/٢، البقرة/٢٦٧.

(١) سوزان لي، أجمدية علم الاقتصاد، ترجمة خضر حسان، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨، ص ٢٢٤.

المبحث الثاني

الوقف وعلاقات التوزيع والإنتاج وسد الحاجات

أولاً- الوقف وعلاقات التوزيع:

تشتمل فكرة التوزيع على تخصيص مكافأة نسبية من الثروة أو الدخل على عناصر الإنتاج المختلفة. ومن جانب آخر ترتبط فكرة التوزيع "بالتحويلات الاجتماعية" في إطار مبادئ التكافل بين الأفراد في المجتمع الإسلامي.

والواقع أن دخل الفرد يصب في ثلاث قنوات رئيسة، هي: الإنفاق على النفس أي الإنفاق على الاستهلاك الشخصي، والإنفاق على الغير (التحويلات الاجتماعية الخاصة)، والإنفاق على مصالح الجماعة والخير العام (التحويلات الاجتماعية العامة).

وأما سلوك الواقف فإنه يتم عن طريق تحرير جزء من دخله في قنة التحويلات الاجتماعية العامة. وبذلك يسهم نظام الوقف بنقل قوة شرائية (=خدمات) من فئة اجتماعية إلى أخرى، إذ أن الوقف على الخدمات العامة التي تستفيد منها الفئات المحتاجة أو الفقيرة هو في ذاته تحويل عام للقوة الشرائية لصالح هذه الفئات. ويدعم المنهج الإسلامي سلوك الواقف نحو توسيع دائرة المشاركة الاجتماعية لأن ما يزيد عن حاجة الفرد من دخله المكتسب أو ثروته يجب أن يصرف للاستهلاك في إطار الأهداف الجماعية وتحقيق مصالح الخير العام. يقول الإمام الغزالي: "ولا خلاف في أن تفرقة المال في المباحات فضلاً عن الصدقات أفضل من إمساكه"^(١). وفي موضع آخر يقول: "فلئن تريق المال أخذ

القوت منه وصرف الباقي إلى الخيرات وما عدا ذلك سموم وآفات"^(٢). ويعني ذلك أن التوزيع العادل للدخل في مشروعات الوقف يحقق كفاءة عالية للمردود الاجتماعي والاقتصادي الذي تعم فائدته بسبب سرعة تدوير الثروة والدخل وانتفاع الناس به.

هذا، وإن معيار توزيع الأعيان الموقوفة ينبع من فكرة الإحسان وواقع الخير البر والذي تضمنه فكرة "الصدقة الجارية"، وبدون شك أن ضوابط المنهج الإسلامي المتضمنة ضرورة الاعتدال والرفق في الإنفاق والنهي عن تضيقه أو توسيعه (التقتير = التبذير) من شأنه أن يحدد مستويات الطلب الاستهلاكي، ويصحح قرارات الإنفاق الفردية ويساعد في حفظ التوازن لقوى السوق وحماية علاقات التوزيع من الاختلالات وتقلبات الأسعار. وثمة إشارة جوهرية في سياق الحديث عن علاقة الوقف بالتوزيع، وهو أن ثروة الواقف أو دخله ينبغي النظر إليه على أنه معادل لمجموع قيم الإنفاق على الاستهلاك والادخار، وهو المتحقق فعلياً في ظل تطبيق المنهج الإسلامي، أي أنه لا وجود للضرائب بصيغتها المعاصرة (الخارج لا يساوي الضرائب)، ويسهم ذلك بضمان فرصة حقيقية للواقف لتفعيل قدرته على توجيه الإنفاق بسبب زيادة الدخل وتقديم حوافز أعلى قياساً على قدرة الفرد على الإنفاق في ظل الفرضية الرأسمالية المعاصرة، وذلك أن الفرد في ظل هذه الفرضية يجب أن يخصص جزءاً من دخله للإنفاق على الضرائب الحكومية^(٣)، ونتيجة لهذا فإن الإنفاق في المصالح الجماعية والذي يقوم به الواقف يضمن الاستفادة الكلية من الدخل المتاح على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة.

(١) المصدر نفسه، ٣/٢.

(٢) Michael Bradley, Macro economics , P 43.

(١) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، مرجع سابق، ٣٤٦٣.

ثانيا- الوقف والإنتاج:

يعرف الاقتصاد المعاصر الإنتاج بأنه خلق منفعة أو إضافة منفعة جديدة. وأن هذه المنفعة المنتجة تتوافر بعدة صور وأشكال، منها: المنفعة " الشكلية" المتضمنة لتغيير شكل المادة، والمنفعة " المكانية" المتضمنة لنقل المنفعة إلى مكان آخر، والمنفعة " الزمنية" والتي تتعلق بحجز المنفعة كما في عمليات التخزين، والمنفعة " التملكية" التي يحصل عليها بطريق التبادل، ومنفعة " الخدمة" (١). ولكن يختلف التصور الإسلامي لمفهوم الإنتاج اختلافا جوهريا عن مفهوم الاقتصاد المعاصر، وينبع ذلك من طبيعة فلسفة الإسلام لعملية الخلق والإيجاد وما يترتب عليها من آثار مختلفة تتعلق بأصول الشريعة .

ولذلك يرتبط مفهوم الإنتاج في الإسلام بفكرة " الإصلاح" وليس " الخلق"، ويمكن القول بأنه يشكل عملية "إصلاح" لرأس المال الإنتاجي من الآلات والأدوات الإنتاجية. إن الإصلاح يدل على أن المادة موجودة أصلا خلافا لأفكار المدرسة الطبيعية التي نسبت عملية الخلق والإيجاد للجهد المبذول من قبل الأفراد. وأيضاً فإن القول بخلق المنفعة غير جائز لأن عملية الخلق لا تتناسب عموماً مع قدرات البشر على الإيجاد والتصوير، ولذا يدل مفهوم " الإصلاح" على إضافة منفعة جديدة أو زيادة المنفعة الأصلية للسلع المنتجة. كما أن مفهوم الإنتاج المتضمن لفكرة " الإصلاح" يدل على المضمين الإيجابي للمنفعة، لأن "الإصلاح" نقيض الإفساد، الأمر الذي يحدد اتجاهات الإنتاج نحو اشتقاق المنفعة في باب الطيبات التي تدر نفعا وخيرا وإشباعا فعليا وعدم إنتاج السلع الخبيثة أو التي تتضمن منفعة سلبية ضارة وغير مشروعة.

ومن هنا فإن سلوك الوقف هو سلوك إنتاجي للأعيان الموقوفة حيث يقع

(١) اسماعيل هاشم، الاقتصاد التحليلي، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٢، ص ١٩٤.

في جانب "الإصلاح"، وتبعاً لذلك يعتبر الوقف عضو "مصلح" في المجتمع، ويتوافق ذلك مع قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقَرْيَةَ بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مَصْلُوحِينَ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (٣)، فإصلاح الأرض (= عدم الإفساد) هو خير، والوقف في ذاته خير وصدقة جارية.

ويتفرع عن ذلك تعظيم الدور الاجتماعي الذي يقوم به الوقف بصفته "مصلح" على مستوى الإنتاج والاستهلاك معاً، فالوقف بصفته "مصلح" لا يبدل جهده أو يتنازل عن جزء من ثروته لقاء أرباح دنيوية عاجلة ولكنه يحقق أرباحاً مضاعفة (ثواب أخروي) نتيجة تأكيد عضويته في المجتمع في إطار علاقات التكافل والتراحم، وفي جانب الاستهلاك تتحدد اتجاهات الطلب الاستهلاكي في نطق الأذواق المقبولة شرعاً مما يعني عدم وجود رغبات ودوافع استهلاكية في السوق تسعى للحصول على منافع سلبية محرمة أصلاً، ويتضح ذلك بصورة أوسع نتيجة تركيز الوقف إلى حد ما في قطاع الموارد أو الأصول الثابتة (الأرض) مما يتيح الكثير من فرص الاستفادة بالموارد الطبيعية ومنافعها المتنوعة.

ثالثاً- الوقف وسد الحاجات:

يعتبر الوقف من أهم الأدوات الاقتصادية المساعدة التي شرعها الإسلام للمشاركة في ضمان الضروريات الأساسية، باعتبار أن هذه الضروريات غير مقصودة لذاتها، وإنما هي مقصودة لحفظ النوع الإنساني. وأهم هذه الضروريات التي يدعمها نظام الوقف هي: المطعم والملبس والسكن، وقد اشتملت عليها

(١) سورة هود الآية ١١٧.

(٢) سورة الأعراف، الآية ١٧٠.

(٣) سورة الأعراف، الآية ٨٥.

الآية الكريمة: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى، وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾^(١). فالمطعم ما يطعمه الإنسان على قدر حاجته، والكسوة مما لا يستغني عنه من اللباس والثياب^(٢)، والمسكن الذي يكن الإنسان من الحر والبرد^(٣). يقول صاحب مغني المحتاج: "يجب دفع ضرر المسلمين ككسوة عار، وإطعام جائع، إذا لم تندفع بركة وبيت مل"^(٤).

وتحدد مشاركة الوقف في سد الحاجات أو الضروريات الأساسية الثلاثة ضمن حدود الاعتدال من غير إفراط أو تفريط. فأما المطعم فلا يجوز للإنسان أن يستهلك فوق حاجته لأنه متعلق به حق الغير من المعوزين والفقراء، ولأن الإنسان يقصد بهذا الاستهلاك منفعة نفسه، حيث تنعدم هذه المنفعة فوق مستوى الشبع ويكون فيها مضرة (قانون تناقص المنفعة الحدية)^(٥).

وأما المسكن فالمراد منه دفع أذى الحر والبرد، فصار المسكن من هذا الوجه بمنزلة الطعام والشراب^(٦).

وأما الملبس فهو مقصود لحماية النفس من الهلاك، وتلتقي ضرورته مع المطعم والمسكن على حد سواء.

إن سلوك الواقف بتخصيص جزء من الوقف على أية حاجة من الحاجات الأساسية يرتبط بمدى تحقق المنفعة أو تحصيل مستوى الإشباع اللازم لضمان استمرارية البقاء ونهوض الفرد في سلم الارتقاء والكمال في إطار الفرص المتاحة والواقع أن الإنفاق أو تخصيص الوقف على أهداف معيشية محددة ضمن نطاق ومستوى الحد الأدنى من الضروريات الأساسية يؤدي ابتداء إلى تحرير سلوك الفرد من سيطرة الأشياء المادية والتعلق بها لأن غرض الإشباع في حدوده الدنيا من هذه الضروريات غير مقصود لذاته وإنما هو تلبية لاستعدادات الفرد العضوية وتوازن حركته في الحياة مع أهدافه فيها، وذلك أن اهتمام الفرد للإشباع المفرط من الحاجات الأساسية فوق الحدود الطبيعية يعكس حالة من التبرير غير المنطقي في فهم حقائق الحياة واستيعاب مقاصدها الفطرية.

إن مشاركة أنشطة الوقف في ضمان الحاجات الأساسية ضمن الحدود الطبيعية يفرض حالة خاصة في المنهج الاقتصادي في الإسلام، مما يميزه عن النظام الرأسمالي الذي يقوم على تعظيم الاستهلاك، إذ أن الفرد في هذا النظام يركز على الإشباع الشخصي دون مراعاة الجوانب الجماعية علاوة على فلسفته القائمة على تعظيم الأجر والفراغ وتفضيلها على العمل والإنتاج، حيث أن الفرد ينتهي دوره بمجرد اكتفائه في سد حاجاته الشخصية وتحقيق المنفعة الذاتية منها.

ولكن مشاركة الوقف في إشباع الضروريات الأساسية تتسع ضمن وعاء اقتصادي يستوعب المزيد من الضروريات الأساسية مثل الحاجات الصحية وتحقق عن طريق وقف المستشفيات والمراكز الصحية وتأمين العقاقير والأدوية، والحاجات العلمية، عن طريق وقف المدارس ومساعدة الطلبة، حتى أنه يتسع للحاجات الأمنية، وهناك شواهد تاريخية ومعاصرة لإسهامات الوقف في هذه المجالات موجودة في مظانها.

(١) سورة طه، الآيتان ١١٨ - ١١٩.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، بيروت، دار إحياء التراث العربي، دت. ١٦٣/٣.

(٣) الشيباني، الكسب، تحقيق سهيل زكار، الطبعة الأولى، دمشق، عبد الهادي حرصوني، ١٩٨٠، ص ٧٤.

(٤) الشربيني، مغني المحتاج، ٢١٢/٤.

(٥) يقصد بقانون تناقص المنفعة أن الفرد كلما يزيد استهلاكه من السلع تتناقص منفعته إلى مستوى معين بحيث يصير الاستهلاك بعدها سالباً (ضرراً).

(٦) الشيباني، الكسب، ص ٧٤ - ٧٥.

المبحث الثالث

الوقف والثروة

أولاً: الوقف والثروة القومية: تفعيل أم تعطيل

هنالك علاقة وثيقة بين نظام الوقف ومكونات الثروة القومية، بحيث أن هذه العلاقة تتأرجح صعوداً وهبوطاً حسب اتجاهات واستخدامات الوقف. وقبل بيان أبعاد هذه العلاقة لا بد من توضيح مفهوم الثروة القومية.

تعرف الثروة القومية بأنها مجموع الدخول المكتسبة في خلال فترة معينة من الزمن. وهناك اختلاف بين مفهوم الثروة والدخل حيث أن الدخل يعبر عنه بالتدفق النقدي الذي يحصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة، ولذا يمكن اعتبار الثروة بأنها تمثل المخزون من السلع المادية القابلة للتحويل^(١).

ولكن يمكن النظر إلى الثروة بأنها مساوية للدخل من وجهة نظر المجتمع بسبب أنه يمكن تحويل الدخل إلى ثروة في أية لحظة زمنية، وهذه الفرضية صحيحة دون إطلاق.

ومن هنا يمكن مناقشة أبعاد علاقة الوقف بالثروة القومية في إطار المكونات الاقتصادية: الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق على الاستثمار، الإنفاق الحكومي، صافي الصادرات.

ففي جانب الإنفاق الاستهلاكي يسهم الوقف بتحويل القوة الشرائية من الفئات القادرة إلى الفئات المحتاجة. والمعروف أن الميل الحدي الاستهلاكي لدى

الشرائح الفقيرة مرتفع وواسع^(٢) (الاستهلاك في منطقة الضرورة) مما يؤدي إلى إيجاد طلب فعال وقوة شرائية فعلية تزيد من حركة النشاط الاقتصادي وتفتح آفاقاً جديدة للتنمية والتطور.

وتصب القوة الشرائية المتولدة في مجال الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الاستهلاكية غير المعمرة إضافة إلى الإنفاق على الخدمات.

وأما في جانب الإنفاق على الاستثمار، أي الاستثمار المحلي الخاص الإجمالي، فإن هنالك ثلاثة أنواع من هذا الإنفاق:

الأول: ويشمل المشتريات النهائية من الأصول الثابتة كالمعدات والأدوات والآلات.

الثاني: ويشمل النفقات على قطاع البناء والتشييد وخصوصاً البناء السكني، ويعتبر البناء السكني من مدخلات الاستثمار لأنه يتولد عنه ريع عقاري.

الثالث: ويشمل التغير في حجم المخزون الإجمالي^(٣).

وواضح لدى إسهام الوقف في مجال الإنفاق الاستثماري، حيث أن أهداف المشروعات الوقفية تتجه بشكل أساسي للاستثمار في مجال البنى التحتية ابتداء من عنصر الأرض الذي يشكل نسبة عالية في الوعاء الوقفي، كما أن سلوك الواقف العقلاني يتركز غالباً في إقامة المنشآت وما يستتبعها من مخرجات إنتاجية متمثلة في الأصول الثابتة، وقد مر آنفاً كيف يتصرف الواقف بوصفه عضو فاعل في المجتمع في جوانب البر والخير وإنتاج الطيبات.

(١) صالح كامل، " دور الوقف في النمو الاقتصادي"، بحث مقدم إلى ندوة: نحو دور تنموي للوقف، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٣، ص ٣٠.

(٢) إدوين مانسفيلد وناريمان بيهرافيش، علم الاقتصاد، ترجمة مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٨، ص ٩٥.

(١) اسماعيل هاشم، الاقتصاد التحليلي، ص ٥٢٣ - ٥٢٦.

وكذلك فإن قطاع البناء والتشييد يشكل مساحة كبيرة في العمل الوقفي وذلك من جهة كونه استثمارا يحقق نسبة من العائد المادي الذي يتم تدويره لمصلحة مشروعات الوقف.

ويسهم قطاع البناء والتشييد في نظام الوقف بضمنان جزء مهم من السلع المعمرة (المنشآت) للنهوض بالاحتياجات المجتمع لأشكال مختلفة من الرعاية الاجتماعية.

وفي جانب الإنفاق الحكومي تبرز الحاجة إلى الوقف كمؤسسة اجتماعية موازية للقطاع العام في تحمل أعباء ووظائف تقوم بها الدولة في الأصل، مثال ذلك تجهيز الجيش والمحافظة على الأمن والدفاع عن الأمة ضد الأعداء وكفالة الحاجات الأساسية للأفراد وغير ذلك من المهام الكثيرة^(١). وهناك واجبات أساسية تقع على كاهل الدولة في مجال القطاع العام مثل إنشاء الطرق والجسور والرعاية الصحية والخدمات التعليمية ونحو ذلك. والواقع أن مؤسسة الوقف تستطيع الإسهام في معظم الواجبات والمهام التي تقوم بها الدولة، وذلك بسبب وجود تقاطع مشترك بين مسؤوليات المؤسسة الوقفية وطبيعة النشاطات التي تقوم بها وبين مسؤوليات الدولة، وبدون شك أن هذا التقاطع يحجز مساحة كبيرة وعميقة في العمل المشترك بين الطرفين.

والواقع أن فكرة وجود "مجال مشترك" بين مؤسسة الوقف والدولة يهيء فرصا تعاونية بين قطاعات العمل الخاص والعام من أجل دعم وإحياء صور

التكافل الاجتماعي بين الأفراد وواضح أن هذه الفكرة تسهم في ردم الفجوة بين مؤسسة الوقف والدولة وتؤسس مفاهيم وطموحات مشتركة في جانب الخير العام والمنافع العمومية وتطرح مبادرات للتعاون والتآلف والتكافل الاجتماعي.

وأخيرا يتجلى دور الوقف في جانب الصادرات والواردات بالمشاركة الفاعلة في دعم التجارة الخارجية وزيادة حجم صافي الصادرات. وذلك أن مشاركة الأفراد في تفعيل دور الوقف في مشروعات المصلحة العامة من شأنه أن يخفف العبء عن كاهل الدولة، حيث أن الدولة في الغالب تقوم بفرض الضرائب كمورد أساسي لخزينة الدولة لتتمكن من تنفيذ سياستها المالية للإنفاق على المشاريع العامة.

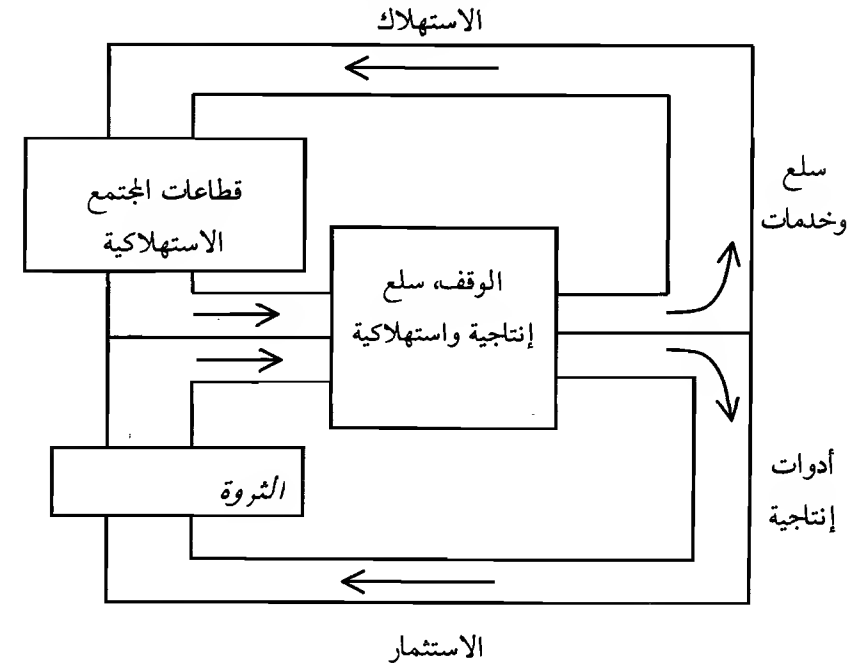
إذن، دور الوقف وعلاقته بالثروة القومية هو دور إيجابي وعلاقة تفعيل في ضوء الأخذ بالشروط الشرعية والاجتماعية اللازمة لنجاح مؤسسة الوقف وخصوصا علاقة الوقف بالدولة وهنا لابد من الإشارة إلى أهمية السياق الحضاري للبيئة الإسلامية الراهنة التي يعمل في إطارها الوقف شأنه في ذلك شأن نجاح العوامل الإسلامية الأخرى، وهو ما يطلق عليه شمولية تطبيق الإسلام في جميع مناحي الحياة، والواقع أن اختلال أحد الشروط المطلوبة يؤثر سلبا في علاقة الوقف بالثروة القومية، وبمقدار هذا الاختلال تتراجع علاقة التفعيل والدور الريادي للوقف لتحل محلها علاقة التعطيل وتصبح أعيان الوقف طاقة معطلة أو جاملة تعجز عن إحداث التغيير المنشود.

ثانياً، الوقف والدورة الاقتصادية

مما تقدم، يمكن استخلاص شكل وطبيعة أداء الدورة الاقتصادية للوقف حسب المتغيرات الاقتصادية التي تم توضيحها آنفاً وهي علاقات التوزيع والإنتاج وسد الحاجات الأساسية.

(١) ومن هذه المهام تحقيق التنمية الاقتصادية والإشراف على الثروات الطبيعية والمؤسسات التقنية وقوانين العمل والعمال وتحقيق العدل الاجتماعي. للمزيد من التوضيح؛ انظر: محمد فاروق النبهان، أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦، ص ٩٤-١٠٦.

يمثل الشكل المجاور طبيعة التدفق الدائري بين الوقف والشروة وقطاعات المجتمع الاستهلاكي، ويمكن بيان ذلك بإيجاز في النقاط التالية:



١- يتوزع سلوك الوقف بين وقف الأصول الرأسمالية (السلع المعمرة) وبين السلع الاستهلاكية غير المعمرة (سلع وخدمات).

٢- تمر الأصول الرأسمالية (أدوات إنتاجية) بقناة الاستثمار، حيث ينقسم الاستثمار في هذه الحالة إلى شكلين: أحدهما يتخذ شكل الاستثمار الإجمالي لتعويض ثروة المجتمع، والآخر يتخذ شكل الاستثمار المستحدث، والذي يؤدي إلى زيادة ثروة وطاقة المجتمع الإنتاجية.

٣- يواجه قطاع المجتمع الاستهلاكي خيارين هما خيار الاستهلاك وخيار الاستثمار وذلك من أجل مواصلة واستمرارية الإنتاج من جديد.

٤- وواضح أن الاتجاه الاستهلاكي لقطاعات المجتمع يضغط للحد من التوسع في الطلب على الاستهلاك وذلك من أجل تحرير بعض الموارد للإسهام في إنتاج السلع الاستهلاكية ومن ثم تدويرها من أجل إنتاج السلع الرأسمالية.

ثالثاً: الوقف والأخلاقيات الاقتصادية: ربح أو هبة

إن مفهوم الوقف يشترك مع العديد من المفاهيم الفقهية كالبيع والصدقة والإجارة والوصية والعتق. وكذلك " الهبة " حيث يشبه الوقف " الهبة " إذ هو تبرع في الحياة ^(١). وتعرف الهبة في الشرع بأنها " تمليك العين بلا عوض " ^(٢)، ومن هذا الوجه فإن الوقف (الوقف الخيري) يشتمل على تنازل في الملكية لمصلحة المجتمع عامة. وتبعاً لذلك يصنف نظام الوقف ضمن المشروعات غير الربحية من جهة الهدف والغاية.

ولكن إلى أي مدى يمكن اعتبار الوقف مؤسسة ربحية؟

يعرف الربح بأنه النماء في التجارة، وهو الزيادة الحاصلة في المبيعة، ثم يتجاوز به في كل ما يعود من ثمرة عمل ^(٣). ولكن بلغة اقتصادية يمثل الربح في حسابات الدخل القومي أحد مكافآت عناصر الإنتاج، ولذا يعرف بأنه الفرق بين عائد المنشأة المتحقق من بيع السلع وبين التكاليف المترتبة على بيع السلع ^(٤).

إن دافع الربح يحرك المخاطرة، والتي عن طريقها يسعى المالك لتحقيق أكبر ربح بأقل التكاليف ^(٥)، وكما ينظر للربح على أنه مردود أو مكافأة لتحمل

(١) عبد الستار أبو غلة وحسين شحاتة، الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، ص ٤٥.

(٢) أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، ١٩٨١، ص ٤٩١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٤) Michael Bradley, Macro economics, P 135.

(٥) يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص ٣٣.

المخاطرة التي تحدث بسببها كثير من الطفرات الحادة في الإنتاج فإنه ينظر للربح من زاوية ثانية كما يقول "شومبيتر" كمردود للتجديد والإبداع، ويمكن أن ينظر إليه من زاوية ثالثة بأنه مجرد حظ كما في حالة "الأرباح غير المتوقعة"^(١). وهناك فكرة جوهرية في مسألة الربح وهي أن المنتج في النظام الرأسمالي يسعى لتعظيم الربح بأية وسيلة ممكنة، وهذا ما يتحقق فعليا في إطار المنافسة والمغامرة الفردية^(٢)، دون الالتفات إلى الجوانب الأخلاقية في علاقات السوق. وعلى هذا الأساس نتج العديد من العيوب عن سلوك المنتج في تعظيم الربح في النظام الرأسمالي، مثل: التركيز على الربحية في المشروعات وإهمال مصلحة المستهلك والمجتمع على السواء، وإحلال السلع والخدمات الكمالية بدلا من الضرورية، واستغلال الفئات العاملة وإهدار الحقوق الإنسانية في علاقات العمل^(٣). وأخيرا فإن المنتج يلجأ إلى استخدام أية وسائل ممكنة لتحقيق أهداف المنشأة الربحية مثل الإنفاق المرتفع على احتياجات الدعاية والإعلان^(٤).

ومن هنا لا يمكن اعتبار المشروعات الوقفية مشروعات ربحية بالمفهوم السابق من عدة وجوه أهمها:

أ- ليس من أهداف الواقف تعظيم الربح كالمنتج لأن صلة الواقف تنقطع عن

العين الموقوفة عند جمهور الفقهاء (لزوم الوقف).

ب- العائد المتحقق من الوقف بالنسبة للواقف هو عائد أخروي (ثواب) وليس عائدا دنيويا (ربح)، وقد أشار الحديث الذي يعتبر الأصل في مشروعية الوقف إلى أن الوقف "صدقة جارية" -حسب تفسير الفقهاء- يستفيد منه الواقف بعد موته حسب نص الحديث: "إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة، إلا من صدقة جارية..."^(١).

ج- المشروعات الربحية موجهة في الغالب إلى الفئات الغنية (سلع كمالية)، بينما مشروعات الوقف موجهة للفئات المحتاجة (سلع ضرورية).

وعلى هذا الأساس فإن الوقف من المؤسسات غير الربحية، ولكن من الممكن -على سبيل التجوز- القيام ببعض المشروعات الاستثمارية التي تحقق (لا تساوي تعظيم) بعض الأرباح للإسهام في النفقات التي يحتاجها جهاز الوقف بصفة مستمرة وبخاصة في حالة عجز غلة الوقف أو مخصصاته الوقفية للنهوض بالاحتياجات الإنفاق الجديدة. ومن هذا الوجه يمكن اعتبار الاستثمار الوقفي هدفا اقتصاديا من أجل زيادة تدفق تيار الدخل النقدي في أوجه الاستخدامات الاستثمارية الحلال^(٢) وبذلك فإن العائد المتحقق ليس ربحا بالمعنى الشائع في نظام السوق الرأسمالي لأنه تتوافر فيه الشروط الشرعية وهي: مشروعية العمل، وإنتاج الطيبات، والتملك بالطرق المشروعة، والتعامل في إطار أفعال الخير والبر والإحسان (قيم الوقف) والتعاون الاجتماعي بدلا من المنافسة المدمومة.

(١) مختصر صحيح مسلم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، لجنة إحياء السنة، رقم الحديث ١٠٠١، ص ٢٦٤.

(٢) أنس الزرقاء، الوسائل الحديثة للتمويل والاستثمار، الحلقة الدراسية لثمرير ممتلكات الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، جلة، ١٨٦.

(١) سوزان لي، أبجدية علم الاقتصاد، ص ١٧٧.

(٢) محمد عبد المنان، الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق، ترجمة منصور إبراهيم التركي، الاسكندرية، المكتب المصري الحديث، دت، ص ٣٦ - ٣٧.

(٣) حمزة الجميعي الدومهي، عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٢٨١.

(٤) تشير الاحصائيات إلى أن تكاليف الدعاية والإعلان تصل إلى معدلات عالية، وفي أمريكا بلغت هذه المعدلات ما يعادل (٢٥٠) مليار دولار. أنظر هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فسخ العولة، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٣٨، تشرين أول ١٩٩٨، ص ٤٥.

الفصل الرابع

تطور قطاع الوقف في إطار الهيكل

الاقتصادي الوطني

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: اتجاهات توزيع الأراضي الوقفية ومعدلات النمو النسبي
- المبحث الثاني: متغيرات التوزيع الوظيفي للقوة العاملة في مؤسسة الوقف
- المبحث الثالث: قطاع البناء والتشييد.

تطور قطاع الوقف

في إطار الهيكل الاقتصادي الوطني

لقد شهد قطاع الوقف في الأردن على مدى العشرية الأخيرة حالة تطور تراكمي في مساحات الأراضي الوقفية، ولكن في أغلب الأحيان صادف مسار التطور منعطفات حادة في معدلات النمو النسبية المتحققة، فهي غير منتظمة ومتذبذبة باستمرار، وتتراوح بين الزيادة والثبات والنقصان من سنة إلى أخرى. وبدون شك أن التغيرات في الأعيان الوقفية تنحصر في الوعاء الكمي، وأما من حيث النظر إلى هذه الأعيان من زاوية التصنيف القطاعي للاقتصاد وفي مجالاته المختلفة كالتجارة والصناعة والزراعة (الوعاء النوعي) فليس هناك أية سياسات واضحة تسلكها وزارة الأوقاف وفقاً لمعايير علمية مخططة في إطار الهيكل العام للاقتصاد الوطني^(١).

ونتيجة لافتقار مؤسسة الوقف في الأردن إلى أية بيانات أو معلومات حول تصنيف الأراضي الوقفية حسب التوزيع القطاعي فقد لجأ الباحث إلى إجراء

(١) يشير الباحث إلى أنه تم استبعاد محافظة عمان من الدراسة لعدم وجود معلومات محوسبة عنها في مجال الوقف وذلك عند ابتداء كتابة البحث، علماً بأن محافظة عمان تحتاج إلى بحث مستقل في مجال الوقف بسبب وفرة وازدياد أنشطة الوقف فيها.

دراسة شاملة للأراضي الوقفية وتصنيف الواقع القطاعي لها والوقوف على توزيعها الوظيفي لعام ١٩٩٩م والذي يشكل الإجمالي التراكمي للفترة العشرية محل الدراسة، وتم إعادة تنظيم قاعدة المعلومات المتعلقة بها حسب اتجاهات وأهداف الدراسة.

وقد اشتمل هذا الفصل على عرض ومناقشة نسب الأراضي الوقفية مع الإشارة إلى أوجه علاقتها بالاقتصاد الوطني، وذلك في ثلاثة مباحث، هي:
المبحث الأول: اتجاهات توزيع الأراضي الوقفية ومعدلات النمو النسبي
المبحث الثاني: متغيرات التوزيع الوظيفي للقوة العاملة في مؤسسة الوقف
المبحث الثالث: قطاع البناء والتشييد.

المبحث الأول

اتجاهات توزيع الأراضي الوقفية ومعدلات النمو النسبي

يمكن بيان أهم الدلالات الإحصائية في توزيع الأراضي الوقفية ومعدلات النمو النسبية للفترة (١٩٨٩-١٩٩٨) كما يشير الجدول رقم (١١)، وذلك في النقاط الرئيسة الآتية:

أولاً- تباشر وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في الأردن مسؤوليات وإدارة الأوقاف في الضفتين الشرقية والغربية على السواء، وتمتد مساحات الأراضي الوقفية في الضفة الشرقية في (٣) أقاليم موزعة على (١٥) مدينة؛ (٤) مدن في جنوب المملكة وهي: الكرك والطفيلة ومعان والعقبة، و (٤) مدن في وسط المملكة وهي: عمان والزرقاء والسلط ومأدبا، و (٤) مدن في شمال المملكة وهي: إربد والكورة والأغوار الشمالية والرمثا، وهناك (٣) مدن أخرى ممتدة في المنطقة الواقعة بين منطقة الوسط والشمال، وهي المفرق وجرش وعجلون.

وأما مساحات الأراضي الوقفية في الضفة الغربية فتغطي (٧) مدن رئيسة هي: القدس وبيت لحم ورام الله والخليل ونابلس وطولكرم وجنين، إلا أنه مع نهاية عام ١٩٩٣ انحسرت مسؤولية وزارة الأوقاف على مدن الضفة الغربية لتشمل أهم مدينة فيها وهي القدس ولتخضع مسؤولية المدن الأخرى للسلطة الفلسطينية.

ثانياً- شهد القطاع الوقفي في الأردن (الضفة الشرقية) ارتفاعاً طفيفاً في إجمالي مساحة الأراضي الوقفية من (١٥٢١٢,٣٠٤) دونماً عام ١٩٨٩ إلى (١٨٦٨٧,٥٨٩) دونماً عام ١٩٩٨، بزيادة قدرها (٣٤٧٥,٢٨٥) دونماً وبمتوسط نمو يساوي (٢,٥ ٪).

وقد شهد القطاع الوقفي في الضفة الغربية (فلسطين) والذي يتبع الأوقاف في الأردن انخفاضاً كبيراً في إجمالي مساحة الأراضي الوقفية من (١٥١٤٦,٦٢٤) دونماً عام ١٩٨٩ إلى (٣٠٧٣,٠٣) دونماً عام ١٩٩٨ بنقص قدره (١٢٠٧٣,٥٩٤) دونماً، وبمتوسط نمو سالب يساوي (- ٨,٨٥ %) وذلك بسبب استبعاد (٦) مدن رئيسية وإخضاعها للسلطة الفلسطينية.

وبوجه عام، فإن مساحة أراضي الوقف في الضفتين الشرقية والغربية انخفضت على المستوى الإجمالي العام من (٣٠٣٥٨,٩٢٨) دونماً عام ١٩٨٩ إلى (٢١٧٦٠,٦١٩) دونماً عام ١٩٩٨، وقد وصل الانخفاض إلى (٨٥٩٨,٣٠٩) دونماً، وبمتوسط نمو سالب يساوي (- ٢,١٩ %).

ثالثاً- ويشير الجدول رقم (١١) إلى ظاهرة جديدة غير معهودة في نظام الوقف، وهي وجود حالة انكماش في مساحة الأراضي الوقفية لعام ١٩٩٥، وقد شهد هذه الحالة (١٠) مدن في المملكة موزعة كما يلي:

- ففي عمان وصلت فجوة الانخفاض في مساحة الأراضي الوقفية لعام ١٩٩٥ ما يعادل (٢١,٤٣٣) دونماً، بمعدل نمو سالب مقداره (- ٠,٩٧ %).

- وفي اربد وصلت فجوة الانخفاض إلى (٤٦٦,٠٢) دونماً، بمعدل نمو سالب (- ٢٣,٣٧ %).

- وفي الأغوار الشمالية وصلت فجوة الانخفاض إلى (١٦٤٢,١٥٦) دونماً، بمعدل نمو سالب (- ٥٩,١٤ %).

- وفي المفرق وصلت فجوة الانخفاض إلى (٣٣٨,٠٥٤) دونماً، بمعدل نمو سالب (- ٨,٢٤ %).

- وفي عجلون وصلت فجوة الانخفاض إلى (٤٨٧,٩١٣) دونماً، بمعدل نمو سالب (- ١٠٠ %).

- وفي الكرك وصلت فجوة الانخفاض إلى (٣٥٣,٣٦٨) دونماً، بمعدل نمو سالب (- ١٥,٠٣ %).

- وفي الطفيلة وصلت فجوة الانخفاض إلى (٩٨,٢٠٥) دونماً، بمعدل نمو سالب (- ١٢,٤٩ %).

- وفي السلط وصلت فجوة الانخفاض إلى (٦,١٨٨) دونماً، بمعدل نمو سالب (- ١ %).

- وفي مأدبا وصلت فجوة الانخفاض إلى (٢٢٣,١٤٦) دونماً، بمعدل نمو سالب (- ٣٣,٤٤ %).

- وفي العقبة وصلت فجوة الانخفاض إلى (٤٨,٦٤٧) دونماً، بمعدل نمو سالب (- ١٣,٤ %).

ونتيجة لذلك انخفض إجمالي المساحة الوقفية في الأردن بمقدار (٢٦٩٢,٥٣٦) دونماً، بمعدل نمو سالب (- ١٢,٩٢ %). والواقع أن تفسير حالة الانحسار أو الانكماش في مساحات الأراضي الوقفية يعزى إلى عدة أسباب أو احتمالات متوقعة، أهمها:

١- الاستبدال: وهو أن تقوم مؤسسة الوقف ببيع مساحات وقفية وشراء أراضي أخرى قد تكون أقل منها من أجل الاستثمار.

٢- التأقيت: وهو استرداد الواقف للوقف بعد اكتمال أجل المعلوم، ويدخل في ذلك فكرة عدم اللزوم وفكرة شرط الواقف.

٣- إمكانية حدوث اختلال في قاعدة المعلومات الإحصائية لدى وزارة الأوقاف للعام المذكور، غير أنه لم يوجد استدراك في النشرات الإحصائية اللاحقة لاحتمالية وقوع أخطاء لعام ١٩٩٥.

رابعاً- ونتيجة للهبوط الحاد في فجوة الانخفاض لمساحة الأرض الوقفية

لعام ١٩٩٥ فقد أدى ذلك إلى إيجاد ثغرة احتلالية هائلة لخمسة مدن هي الأغوار الشمالية وعجلون والكرك ومادبا والعقبة، بحيث أن هذه المدن عجزت أن تغطي الثغرة حتى نهاية عام ١٩٩٨ حسب معطيات الجدول رقم (١١). وبمعنى أن مساحة الأرض الوقفية لهذه المدن الخمسة في مطلع عام ١٩٨٩ يزيد عن المساحة الوقفية المتحققة لعام ١٩٩٨ بنسب متفاوتة تعتمد على الهزة الانكماشية التي وقعت عام ١٩٩٥ دون إمكانية الوقوف على معرفة الأسباب الحقيقية المؤثرة فيها.

وفيما يلي بيان لفجوة الانخفاض في المدن المذكورة بين العامين ١٩٩٨ و ١٩٨٩ ومتوسط معدلات النمو النسبية لكل فجوة انخفاض:

- ففي الأغوار الشمالية وصلت فجوة الانخفاض في مساحة الأراضي الوقفية ما بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٨٩ ما يعادل (١١٠,١٤٦) دونما، بمتوسط معدلات نمو نسبية مقداره (٤,٧٨%).

- وفي عجلون وصلت فجوة الانخفاض إلى (٢٧٥,٣٥١) دونما، بمتوسط معدل نمو نسبي مقداره (-٨,٧%).

- وفي الكرك وصلت فجوة الانخفاض إلى (١٢٣,٦٥٦) دونما، بمتوسط معدل نمو نسبي مقداره (-٥,٥%).

- وفي مادبا وصلت فجوة الانخفاض إلى (٢٢٥,٥٩٩) دونما، بمتوسط معدل نمو نسبي مقداره (-٢٧,٦٢%).

- وفي العقبة وصلت فجوة الانخفاض إلى (٤٥,٤٥٩) دونما، بمتوسط معدل نمو نسبي مقداره (-٦,٢٦%).

خامسا - ويتضح من الجدول رقم (١١) أن هنالك (٦) مدن تزيد مساحة الأراضي الوقفية فيها عن ألف دونم، ولكن دون أن تحقق زيادة مقنعة في مساحة الأراضي الوقفية لفترة زمنية طويلة تمتد من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٨، ويمكن

ترتيب هذه المدن تنازليا حسب حيازتها للأرض الوقفية كما يلي:

- المفرق: ازدادت مساحة الأراضي الوقفية في المفرق من (٢٧٠٦,٠٠١) دونما عام ١٩٨٩ إلى (٤١٧٦,٩٩) دونما عام ١٩٩٨، أي بزيادة قدرها (١٤٧٠,٩٨٩) دونما. وتشكل المفرق أعلى مدينة في إجمالي حيازة الأرض الوقفية.

- عمان: ازدادت مساحة الأراضي الوقفية في عمان من (١٩٢١,١٢٥) دونما عام ١٩٨٩ إلى (٢٢٢٥,٧٣٥) دونما عام ١٩٩٨، أي بزيادة قدرها (٣٠٤,٦١) دونما.

- الكرك: انخفضت مساحة الأراضي الوقفية في الكرك من (٢١٥٨,٠٨١) دونما عام ١٩٨٩ إلى (٢٠٣٤,٤٢٥) دونما عام ١٩٩٨، أي بانخفاض قدره (١٢٣,٦٥٦) دونما، علما بأن الكرك من المدن التي أصابها الهزة الانكماشية لعام ١٩٩٥.

- اربد: ازدادت مساحة الأراضي الوقفية في اربد من (١٢٦٣,٨٥١) دونما عام ١٩٨٩ إلى (١٥٩٥,٩٥) دونما عام ١٩٩٨، أي بزيادة قدرها (٣٣٢,٠٩٩) دونما، وبالرغم من أن مدينة اربد واجهت هزة ١٩٩٥ بمعدل نمو سالب قدره (-٢٣,٣٧%) وفجوة انخفاض تعادل (٤٦٦,٠٢) دونما، إلا أن مساحتها الإجمالية من أراضي الوقف ازدادت ولم تنخفض كمدينة الكرك بسبب تحقيق معدلات نمو عالية على مدى الفترة الزمنية ٨٩ - ١٩٩٨.

- معان: ازدادت مساحة الأراضي الوقفية في معان من (٨٧,٢٨٦) دونما عام ١٩٨٩ إلى (١٢٩٢,٢٧٩) دونما عام ١٩٩٨، أي بزيادة قدرها (٤٠٤,٩٩٣) دونما.

- الأغوار الشمالية: وتشبه حالة الأغوار الشمالية حالة الكرك من حيث انخفاض مساحة الأراضي الوقفية الإجمالية فيها من (١٣٦٣,٥٥١) دونما عام ١٩٨٩ إلى (١٢٥٣,٤٠٥) دونما عام ١٩٩٨، أي بانخفاض قدره (١١٠,١٤٦) دونما. وقد وصلت حلة الهزة الانكماشية فيها أعلى معدل نمو سالب وقدره (-٥٩,١٤%).

المبحث الثاني

متغيرات التوزيع الوظيفي للقوة العاملة

في مؤسسة الوقف

يمكن بيان أهم اتجاهات توزيع القوة العاملة في مؤسسة الوقف ضمن

محورين:

التوزيع الوظيفي المهني والتوزيع الوظيفي الإداري^(١):

المحور الأول- التوزيع الوظيفي المهني:

يشير الجدول رقم (١٢) إلى أن تصنيف القوة العاملة في وزارة الأوقاف الأردنية في الضفتين الشرقية والغربية.

وواضح أن توزيع القوة العاملة في القطاع المهني يندرج في شؤون المساجد ويتضمن القطاع المهني عدة أشكال وظيفية مثل: إمام وواعظ، ومؤذن وخادم، وحارس ووظائف أخرى. وقد سجلت الضفة الشرقية بعض التطورات الطفيفة في هذا القطاع ما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٨، ومن ذلك:

- ازداد عدد العاملين في مهنة إمام وواعظ من (٥٢٠) موظفا عام ١٩٨٩ إلى (١٢٩٦) موظفا عام ١٩٩٨، أي بزيادة قدرها (٧٧٦) موظفا، وهناك انخفاضات في أعداد الموظفين في هذه المهنة لبعض الأعوام، مثل انخفاض ١٩٩٠ بما يعادل (١٥)

(١) لقد تم مناقشة بعض أبعاد التوزيع الوظيفي العلمي سابقاً في نطاق علاقة الوقف بالتعليم.

موظفاً عن العام السابق، وانخفاض ١٩٩٤ بما يعادل (٥٣٣) موظفاً، وانخفاض ١٩٩٦ بما يعادل (٣٤) موظفاً.

- ازداد عدد العاملين في مهنة مؤذن وخادم من (١٤٨٧) موظفاً عام ١٩٨٩ إلى (١٧٧٠) موظفاً عام ١٩٩٨، أي بزيادة قدرها (٢٨٣) موظفاً، وقد سجلت الانخفاضات في ثلاثة أعوام؛ (٣) موظفين عام ١٩٩٤، و(٨١) موظفاً عام ١٩٩٥، و(٥٩) موظفاً عام ١٩٩٧.

- انخفضت أعداد الموظفين في المهن الأخرى من (٣٠) موظفاً عام ١٩٨٩ إلى موظفين اثنين عام ١٩٩٨، أي بانخفاض قدره (٢٨) موظفاً.

- وعلى المستوى الإجمالي لم تتحقق زيادة في أعداد الموظفين للفترة المعطاة سوى (٦٣٦) موظفاً، فقد ارتفعت من (٢٤٣٧) موظفاً عام ١٩٨٩ إلى (٣٠٦٨) موظفاً عام ١٩٩٨، وانخفض الإجمالي (٣٩) موظفاً عام ١٩٩٤، و(٤) موظفين عام ١٩٩٦.

كما شهد القطاع المهني في الضفة الغربية بعض التطورات المشابهة، ويشير المعدل الإجمالي في الجدول رقم (١٢) إلى زيادة طفيفة تصل إلى (٢٨) موظفاً للفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٣)، ولكن مع انفصال (٦) مدن عن مسؤوليات وزارة الأوقاف الأردنية مع مطلع عام ١٩٩٤ انخفض الإجمالي إلى (٣٨١) موظفاً، ثم استمر بالانخفاض التدريجي حتى انتهى إلى (٣٦٠) موظفاً، أي أن إجمالي النقص المتحقق من عام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٨ يعادل (١٠٧٦) موظفاً.

المحور الثاني- التوزيع الوظيفي الإداري:

يضم القطاع الإداري العاملين في مديريات الوزارة (المركز) ومديريات الأوقاف في أنحاء المملكة إلى جانب العاملين في دور القرآن الكريم والمراكز الثقافية الإسلامية، والواقع أن هنالك مديريات متنوعة ولكن القليل منها يوجه نحو أهداف النشاط الاقتصادي، وأهمها:

-مديرية التخطيط والتطوير الإداري

-مديرية الدراسات والمطبوعات

-مديرية المال.

-مديرية السياحة والآثار الإسلامية.

-مديرية التنمية والاستثمارات الوقفية.

ولكن جميع هذه المديریات بحاجة إلى إعانة تطوير ومواكبة للأهداف التنموية في إطار خطة التنمية العامة في الأردن، حيث أنها لم تمارس الصفة المهنية التي وجدت من أجلها، ولم تحقق أهداف التنمية والتطور الاقتصادي إلا بنسبة محدودة قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي كما سيأتي لاحقاً.

وكما هو واضح من الجدول أن قوة العمل الإدارية في الضفة الشرقية تشكل (٦٥٣) موظفاً، بنسبة (٠,٢١) من إجمالي العمالة الوقفية لعام ١٩٨٩، وقد انخفض الإجمالي إلى (٥٥٤) موظفاً، وبنسبة (٠,١٥) عام ١٩٩٨.

ويتضح أن هذا القطاع قد واجه حالة تذبذب مستمر صعوداً وهبوطاً على مدى الفترة المعطاة، وسجلت معدلات نمو سالبة للأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٨، بنسب متصاعدة: (-٥,٧%)، (-١١,٨%)، (-١٦,٤٤%) وعلى التوالي.

وأما في الضفة الغربية فقد انخفض إجمالي العمالة الإدارية من (٤٦٣) موظفاً عام ١٩٨٩ إلى (٣٥٢) موظفاً عام ١٩٩٨، إلا أن نسبة التمثيل ارتفعت من (٠,٢٥) إلى (٠,٥٣) لنفس الفترة. ويعود هذا الارتفاع إلى التحول في عام ١٩٩٤، والذي نتج عنه حراك وظيفي للعاملين في مدن الضفة الغربية الستة التي تم استبعادها من مسؤوليات وزارة الأوقاف الأردنية، ووجود انخفاض في أعداد المساجد واحتياجاتها من العاملين باستثناء مساجد القدس وأهمها المسجد الأقصى المبارك. ويلاحظ على المستوى الإجمالي العام أن القطاع الإداري في الضفتين

الشرقية والغربية قد واجه حالات انخفاض متعده، ويعكس معدل النمو الإجمالي وجود تناقص في أعداد العاملين للأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٧ (نفس حالة الضفة الغربية) بمعدلات نمو سالبة (- ١٩,٨٥ %) ، (- ٣,٩٤ %) ، (- ٥,٤٩ %) على التوالي.

وقد انخفض العدد الإجمالي من (١١١٦) موظفاً عام ١٩٨٩ إلى (٩٠٦) موظفاً عام ١٩٩٨، أي بفجوة انخفاض تعادل (٢١٠) موظفاً، وأن معدل نسبة التمثيل نحو (٢٢,٤٣) على مدى الفترة الزمنية المعطاة.

المبحث الثالث

قطاع البناء والتشييد

يدخل في مكونات قطاع البناء والتشييد تصنيف البناء إلى ثلاثة أقسام: تجاري، وسكن، وسكن وتجاري، وقد وصلت المساحة الإجمالية لهذا القطاع ما يعادل (٤٢٨٦,١٤) دوغماً لعام ١٩٩٩م (الجدول رقم ١٣). وتشكل المساحة الإجمالية لقطاع البناء والتشييد (١٨٪) من المساحة الإجمالية الكلية.

تمثل محافظة المفرق أعلى نسبة مشاركة في قطاع البناء والتشييد بواقع (١٤٠,٦٣) دوغماً، بينما تنخفض مشاركة الأغوار الشمالية إلى أدنى مستوى بين مدن المملكة بواقع (٤٦,٠٥) دوغماً، ثم معان (٥٣,٨) دوغماً، فالكرك (٧٧,٥) دوغماً. يشير الجدول رقم (١٤) إلى توزيع المساحات الوقفية بين مدن المملكة حسب معطيات قطاع البناء والتشييد وتوزيعاته إلى تجاري، وسكن، وسكن وتجاري.

- تحتل الزرقاء أعلى مساحة إجمالية للاستثمار التجاري وتصل إلى (٣١٧,٧) دوغماً، بواقع (٢٧) قطعة أرض، وتليها المفرق حيث تصل مساحة الأراضي الوقفية فيها الصالحة للاستثمار التجاري إلى (٢٢٥,٣) دوغماً، بواقع (٢٢) قطعة أرض، بينما تصل مشاركة الكورة إلى أدنى مستوى (٢,٩) دوغماً بواقع (٦) قطع أرض.

ولما كان الاستثمار التجاري يعتمد بدرجة كبيرة على استراتيجية الموقع وعدد القطع فإن مدينة اربد تحتل تبعاً لذلك أعلى إمكانية للاستثمار بسبب احتوائها على (٥٣) قطعة أرض وقفية صالحة للاستثمار التجاري، بمساحة إجمالية تصل إلى (٤٨,٧) دوغماً. وتأتي الزرقاء بالمرتبة الثانية (٢٧) قطعة، ثم عجلون بواقع (٢٣) قطعة، فالفرق بواقع (٢٢) قطعة بينما تضم كل من معان والطفيلة

(٤) قطع أرض وقفية لكل منها.

- وأما بالنسبة للسكن فإن المفرق تستقطب أكبر مساحة إجمالية بواقع (١١٦٦,٧٣) دوغماً، بنسبة (٩٦٪) مغطاة في السكن (ب) والسكن (ج). وتحتل اربد المرتبة الثانية بواقع (٥٣٠,٨٢) دوغماً للمساحة الإجمالية، موزعة على السكن (أ) بواقع (١١٠,٢٦٣) دوغماً، بنسبة (٢١٪)، والسكن (ب) بواقع (٢٦٦,٦٢٢) دوغماً، بنسبة (٥٠٪)، والسكن (د) بواقع (١٣١,١٧٦) دوغماً، بنسبة (٢٥٪).

وتأتي الزرقاء في المرتبة الثالثة بواقع (٣٣٧,١٦) دوغماً للمساحة الإجمالية، منها (١٠٥,٧) دوغماً في السكن (أ) بنسبة (٣١٪).

وتأتي معان في المرتبة الأخيرة لعدم توافر مساحة سكنية وقفية فيها سوى (٣٩,٢) دوغماً، ثم الأغوار بواقع مساحة إجمالية تساوي (٤٠,٤٥) دوغماً، ثم الكرك بواقع (٤٥,٧) دوغماً.

- وأما بالنسبة لطبيعة الأرض الوقفية التي يمكن استثمارها في مشروعات سكنية وتجارية في نفس الوقت، فإن مادبا تقع في المرتبة الأولى حيث تبلغ مساحتها الإجمالية في هذا المجال (١١٩,٤) دوغماً، بواقع (٤) قطع أرض، تليها الطفيلة (٨٦,٥) دوغماً، بواقع (٣) قطع أرض، ثم اربد (٧٣,٦) دوغماً، بواقع (٢٠) قطعة أرض، فالزرقاء (٦٢,٩) دوغماً، بواقع (٧) قطع أرض.

وكذلك فإن مدينة اربد تحتل أعلى مستوى في "عدد قطع" الأراضي الوقفية حيث تصل إلى (٢٠) قطعة أرض موزعة على جميع المواقع السكنية باستثناء موقع السكن (أ)، ومنها نسبة (٩٦٪) في منطقتي السكن (ب) و(ج). وكذلك فإن الأغوار الشمالية لا يوجد فيها هذا النوع من قطاع البناء والتشييد، ثم تليها الرمثا (١٠١) دوغماً، بواقع (٣) قطع أرض، والكورة (٣,١) دوغماً بواقع (٣) قطع أرض.

وبالنظر إلى إجمالي مساحة قطاع البناء والتشييد يتضح الأمور التالية:

- تسجل المفرق أعلى مساحة إجمالية (١٤٠١,٦١) دونغا، منها (٨٣٪) صالحة للاستثمار السكني وبخاصة مواقع السكن (ب) و (ج)، وبواقع (٨٦) قطعة أرض.
- تحتل الزرقاء المرتبة الثانية بمساحة إجمالية (٧١٧,٧٦) دونغا، منها (٤٧٪) صالحة للاستثمار التجاري، وأيضا منها (٤٧٪) صالحة للاستثمار السكني وبخاصة في موقع السكن (أ)، وبواقع (٧) قطع أرض.
- تحتل اربد المرتبة الثالثة بمساحة إجمالية (٦٥٣,١٢) دونغا، منها (٨١٪) صالحة للاستثمار السكني وبخاصة في موقع السكن (ب)، وبواقع (٦٧) قطعة أرض.
- تحتل مأدبا المرتبة الرابعة بمساحة إجمالية (٤٦٢,٤) دونغا، منها (٧٣٪) صالحة للاستثمار السكني، وبخاصة في موقع السكن (ب)، وبواقع (١٨) قطعة أرض.
- تحتل جرش المرتبة الخامسة بمساحة إجمالية (٢٠٨,٨) دونغا، منها (٨٩٪) صالحة للاستثمار السكني وبخاصة في موقع السكن (ب)، وبواقع (١٩) قطعة أرض.
- تحتل الكورة المرتبة السادسة بمساحة إجمالية (٢٠٢,٦٤) دونغا، منها (٩٧٪) صالحة للاستثمار السكني وبخاصة في موقع السكن (ب)، وبواقع (١١) قطعة أرض.
- تحتل الطفيلة المرتبة السابعة بمساحة إجمالية (١٦٩,٥) دونغا، منها (٥١٪) صالحة للاستثمار في مجال سكن (ج) وتجاري.
- تحتل السلط المرتبة الثامنة بمساحة إجمالية (١٤٣,١) دونغا، منها (٩٢٪) صالحة للاستثمار السكني وبخاصة في مواقع السكن (أ)، (ج)، (د)، وبواقع (٣٧) قطعة أرض.
- تحتل عجلون المرتبة التاسعة بمساحة إجمالية (١١١,٣٦) دونغا، منها (٨٢٪) صالحة للاستثمار السكني، وبخاصة في موقع السكن (ب)، وبواقع (٧) قطع أرض.

- هنالك (٤) مدن تقل المساحة الإجمالية فيها عن (١٠٠) دونم، وهي حسب الترتيب التنازلي: الكرك والرمثا ومعان والأغوار الشمالية.
 - أما الكرك فمساحتها الإجمالية (٧٧,٥) دونغا، منها (٥٩٪) للاستثمار السكني وخصوصا في موقع (ج) بواقع (١٤) قطعة.
 - وأما الرمثا فمساحتها الإجمالية (٦٧,٥) دونغا، منها (٧٦٪) للاستثمار السكني وخصوصا في موقع (أ)، بواقع (٥) قطع.
 - وأما معان فمساحتها الإجمالية (٥٣,٨) دونغا، منها (٧٣٪) للاستثمار السكني وخصوصا في موقع (د) بواقع (١٨) قطعة.
 - وأما الأغوار الشمالية فمساحتها الإجمالية (٤٦,٠٥) دونغا، منها (٨٨٪) للاستثمار السكني وخصوصا في موقع (د) وبواقع (١٣) قطعة.
- إذن يتضح أن قطاع البناء والتشييد هو قطاع استثماري في مجال الإسكان، فباستثناء الزرقاء والطفيلة توجد فرص استثمارية في القطاع التجاري للمدن الأخرى ولكنها محدودة وضئيلة، وبدون شك أن الموقع التجاري وعدد القطع يلعب دورا حيويا في الاستثمار ويسهم في تحقيق أعلى كفاءة استثمارية ممكنة.

الفضل الخامس

الوقف والقطاع الزراعي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: توزيع الأراضي الوقفية الزراعية.

المبحث الثاني: مشاركة الوقف في القطاع الزراعي.

المبحث الثالث: تفعيل دور الوقف في قطاع الزراعة.

الفصل الخامس

الوقف والقطاع الزراعي

إن هناك خلل قائم في قطاع الزراعة الوطني لم يواجهه حتى الآن بل الجهود المناسبة في الاستثمار الزراعي. والواقع أن التنمية الزراعية تعتمد بشكل أساسي على الإمكانات الذاتية الوطنية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية التنسيق بين كافة المؤسسات للنهوض بالقطاع الزراعي والإسهام بالحلول المناسبة لمشكلات هذا القطاع.

وبالرغم من وجود بعض المحاولات والجهود المبذولة في سبيل تطوير هذا القطاع الحيوي إلا أنها ما زالت قاصرة عن تحقيق آثار إيجابية ملموسة قادرة على تحقيق مستويات مقبولة من الإكتفاء الذاتي الغذائي. وبدون شك أن ذلك يحتاج إلى توحيد الجهود نحو استثمار الأراضي الزراعية والحفاظة على مصادر المياه، وزيادة الحوافز ووضع برامج متكاملة ذات أهداف إنتاجية محددة.

إن مؤسسة الوقف يمكن أن تلعب دوراً استراتيجياً في تفعيل خطط التنمية الوقفية في مجال الإستثمار الزراعي، خصوصاً في ضمان الأرض الوقفية الصالحة للزراعة في محاصيل معينة وفي أماكن مختلفة، ولا سيما المحاصيل الموسمية التي تسبب عجزاً في الميزان التجاري الوطني.

وسيحاول هذا الفصل توضيح بعض آفاق علاقة الوقف بالقطاع الزراعي في ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: توزيع الأراضي الوقفية الزراعية.

المبحث الثاني: مشاركة الوقف في القطاع الزراعي.

المبحث الثالث: تفعيل دور الوقف في قطاع الزراعة.

المبحث الأول

توزيع الأراضي الوقفية الزراعية

يتضمن القطاع الزراعي واقع الأراضي الزراعية من حيث مجال استخداماتها، وتصنيفها إلى زراعي، ومزرعة، وأشجار مثمرة.

ويشير الجدول رقم (١٦) إلى المساحة الإجمالية للقطاع الزراعي والتي تصل إلى (٩٩٤٦,٨) دونماً، بنسبة (٤٢٪) من إجمالي المساحة الوقفية الكلية. تتوزع هذه المساحة على القطاع المخصص للزراعة بواقع (٨٨٤٢,٥) دونماً، بنسبة (٣٧٪) من المساحة الوقفية الكلية، والقطاع المخصص لإقامة مزارع بواقع (٨٥٠,٤) دونماً، بنسبة (٤٪) من المساحة الوقفية الكلية، والقطاع المخصص لزراعة أشجار مثمرة بواقع (٢٥٣,٩) دونماً، بنسبة (١٪) من المساحة الوقفية الكلية.

وبالنظر إلى إجمالي مساحة القطاع الزراعي يتضح الأمور التالية:

- تسجل المفرق أعلى مساحة إجمالية (٢٦٠٦,٢) دونماً، موزعة على الأرض المخصصة للزراعة بنسبة (٨٩٪)، وبواقع (٧٠) قطعة، والأرض المخصصة لإقامة مزارع بنسبة (١١٪)، وبواقع (٥) قطع.
- تحتل اربد المرتبة الثانية بمساحة إجمالية (١٣٣٨,٨) دونماً، منها (٨٨٪) صالحة للاستثمار في الأرض المخصصة للزراعة بواقع (٤٣) قطعة.
- تحتل عجلون المرتبة الثالثة بمساحة إجمالية (٩١٦,١) دونماً، منها (٦٤٪) صالحة للاستثمار في الأرض المخصصة للزراعة، بواقع (٤٢) قطعة.
- تحتل الرمثا المرتبة الرابعة بمساحة إجمالية (٧٨٨,٥) دونماً، منها (٩٤٪) صالحة للاستثمار في الأرض الوقفية المخصصة للزراعة، بواقع (٢٦) قطعة.

- تحتل الأغوار الشمالية المرتبة الخامسة بمساحة إجمالية (٦٨٨,٦) دونماً، تتركز جميعها في مجال الاستثمار في الأرض الوقفية المخصصة للزراعة، بواقع (٢٦) قطعة.

- تحتل جرش المرتبة السادسة بمساحة إجمالية (٦٢٢,٢) دونماً، منها (٩١٪) صالحة للاستثمار في الأرض الوقفية المخصصة للزراعة، بواقع (٣٣) قطعة.

- تحتل الكرك المرتبة السابعة بمساحة إجمالية (٦٠٤,٩) دونماً، منها (٩٩٪) صالحة للاستثمار في الأرض الوقفية المخصصة للزراعة، بواقع (١١) قطعة.

- تسجل كل من السلط والكورة والطفيلة مساحة إجمالية تزيد عن (٥٠٠) دونماً، تتركز في الاستثمار في الأرض الوقفية الصالحة للزراعة بنسبة (٩٤٪)، (٨٣٪)، (٩٦٪)، وبواقع (٥١)، (١٨)، (١٩) قطعة لكل منها على التوالي.

- وأما الزرقاء ومادبا ومعان فتحتل أدنى مساحة إجمالية في القطاع الزراعي حيث يصل مجموعها إلى (٦٨١,٣) دونماً، بنسبة (٩٠٪) صالحة للاستثمار في الأرض الوقفية المخصصة للزراعة، وبواقع (٦٥) قطعة.

إذن، يتضح أن القطاع الزراعي هو قطاع استثماري في مجال الأرض المخصصة للزراعة، وتوجد فرص استثمارية للأرض الوقفية المخصصة لإنشاء مزارع وأهمها المفرق (٢٧٤,٧) دونماً، بواقع (٥) قطع، والأرض المخصصة للزراعة الأشجار المثمرة وأهمها مناطق إقليم الشمال وهي الكورة (٩٥,٩) دونماً، بواقع (٣) قطع، وعجلون (٧٩,١) دونماً، بواقع (٢٣) قطعة، واربد (٧٨,٩) دونماً، بواقع قطعة واحدة.

ويشير الجدول رقم (١٦) إلى إسهام الوقف في القطاع الزراعي حسب معطيات الدراسة لعام ١٩٩٩، موزعة بين محافظات المملكة، ويتضح وجود عدة مؤشرات، وهي:

المبحث الثاني

مشاركة الوقف في القطاع الزراعي

يحتل القطاع الزراعي في الأردن أدنى مشاركة في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاعات الخدمات والبناء والتشييد والنقل والمواصلات، وينسجم ذلك مع واقع التنمية الزراعية عموماً في العديد من البلدان العربية، حيث تواجه تحديات كبيرة تؤدي إلى ضعف قاعلة الإنتاج الزراعي وعدم نموها، مما ينتج عنه اتساع الفجوة الغذائية وتكريس علاقات التبعية مع العالم الخارجي، وتتفاوت التحديات بين العوامل الطبيعية والفنية وكذلك الأسباب الاقتصادية والمالية والتنظيمية.

وتعود أسباب انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي في الأردن وتدني مشاركته في التنمية الاقتصادية نتيجة عدة عوامل، يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

- محدودية حجم الحيازة الزراعية وعدم توفر المصادر المائية بصورة كافية، وازدياد المنافسة عليها من القطاعات الأخرى.
- انخفاض كفاءة النظام التسويقي للمنتجات الزراعية.
- التخلف في مؤسسات البحث والإرشاد اللازمة لتطوير قاعلة الإنتاج الزراعي وفقاً للأسس والأساليب العلمية.
- تدني فعالية المؤسسات التحويلية وعدم ملائمة التشريعات لاستقطاب الموارد المالية.
- العزوف العام لدى الفئة العاملة المحلية عن العمل في القطاع الزراعي، واعتماد هذا القطاع على العمالة الوافدة.
- وقد تأثر الوقف في الأردن في مجال القطاع الزراعي بالتحديات القائمة

- إن تصنيف القطاع الزراعي للوقف إلى ثلاثة أصناف: زراعي ومزرعة وزراعة أشجار مثمرة هو بحسب طبيعة الاستخدام الأمثل للأرض الوقفية وليس بحسب الحالة الراهنة لأراضي الوقف لأنها جامدة ومعطلة عن الانتفاع باستثناء مساحات محدودة ليس لها أهمية نسبية في التحليل الإحصائي.

- إن النسبة الإجمالية لإمكانية مشاركة الوقف في القطاع الزراعي الأردني لا تتجاوز (٠,٣٨%) وهي نسبة طفيفة ولا تتناسب مع إمكانيات الوقف الكبيرة في استيعاب وتفعيل النشاط الزراعي بوجه خاص.

- تحتل مدينة عجلون أعلى نسبة مشاركة ممكنة بواقع (١,٢٥%) تليها الطفيلة بواقع (٠,٧%) ثم جرش بواقع (٠,٥٣%)، بينما تحتل معان أدنى نسبة مشاركة ممكنة بواقع (٠,١١%) تليها الزرقاء بواقع (٠,١٧%) ثم الكرك (٠,٢١%).

التي يواجهها القطاع الزراعي ككل، وبالتالي لم يسهم بأية نشاطات تنموية كافية على المستوى الوطني ولم تتوافر برامج عمل لقطاع الزراعة لدى وزارة الأوقاف سواء في المجالات الفنية أو التنظيمية أو التمويلية بالرغم من إحداث أقسام وكوادر إدارية متخصصة في المجال الزراعي.

يشير الجدول رقم (١٦) إلى أن إمكانية الوقف للمشاركة في القطاع الزراعي لا تتجاوز نسبة (٣,٣٨%) من المساحة الإجمالية على المستوى الوطني، ولكن هذه المشاركة يمكن تفعيلها والاستفادة منها في مجالات التطوير الزراعي من خلال إنتاج المحاصيل الحقلية والخضراوات والأشجار المثمرة.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أهمية توظيف القطاع الزراعي للوقف ضمن أهداف التنمية ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الإنتاج الإجمالي ومراعاة الأهمية النسبية للتوزيع النسبي للأرض الزراعية الوقفية بين مختلف مناطق المملكة، ولذا يجب التركيز على علة أمور أساسية تخدم أغراض التحليل، وهي:

- إن حجم المحاصيل الحقلية في الأردن حققت مشاركة إيجابية في الميزان التجاري ما عدا سلعتي القمح والشعير، والمعروف أن الأردن يواجه حالة انكشاف اقتصادي في هاتين السلعتين، حيث اعتمد بشكل كلي على الاستيراد إلى جانب المنتج محليا، وقد وصل حجم الاستيراد من القمح في عام ١٩٩٩ ما يعادل (٣٩٣٥٠٥,٨) طن، بقيمة (٣٩٧٥٠١٧٠) مليون دينار أردني، ووصل حجم الاستيراد من مادة الشعير لنفس العام ما يعادل (٧٤٤٦٣٨,٣) طن، بقيمة (٥٦,٢٠٤٨٤٨) مليون دينار أردني^(١).

- يوضح الجدول رقم (١٧) إجمالي المساحة المزروعة بالقمح والشعير لعام ١٩٩٩ بين مختلف مدن المملكة، ويظهر أن المساحة الإجمالية للقمح تصل إلى

(١) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، ١٩٩٩، العدد ٥٠.

(٤٥٤٢١٦,٣) دوغما، بمعدل إنتاج يساوي (٤٨٢٠,٩) طن، بينما تصل المساحة الإجمالية للشعير إلى (٩٥٠١٠١) دوغما، بمعدل إنتاج يساوي (٤٨٣٥,٧) طن.

- وبذلك ذلك بوضوح على أن حجم استيراد الأردن من القمح يزيد بمقدار (٨٢) ضعفا عن المنتج محليا، بينما يزيد حجم المستورد من الشعير بمقدار (١٥٤) ضعفا عن المنتج محليا. وواضح أن الدولة تواجه تحديا كبيرا في إنتاج هذا النوع من السلع الاستراتيجية مما يستتبعه وجود فجوة غذائية هائلة وانكشاف اقتصادي وتبعية للعالم الخارجي.

- ويتضح من نفس الجدول أن الكرك تضم أكبر مساحة إجمالية صالحة لزراعة القمح بواقع (١١٤٥١١,٥) دوغما، تليها المرق بواقع (٩٨٧٣٣,٩) دوغما، ولكن تحقق الأغوار الشمالية أعلى معدل إنتاج للدونم الواحد بنسبة (١٠,٤%) ثم معان بنسبة (٤,٦%).

- وأما مادة الشعير فتحتل المرق أعلى مساحة إجمالية بواقع (٢٨٩٩٦٥) دوغما، يليها إقليم الشمال (أربد، الكورة، والرمثا) بواقع (٢٨٨٣٤٣,٧) دوغما، ثم الكرك (١٣٥٦٣٢,٦) دوغما، وأما بالنسبة لمعدل إنتاج الدونم الواحد فإن الأغوار الشمالية تحقق معدل إنتاج بنسبة (٣,٢%) تليها معان بنسبة (٣,٤%).

- يبين الجدول رقم (١٨) المساحة الإجمالية للقطاع الزراعي في الأردن لعام ١٩٩٩، ويتضح أن إقليم الشمال يضم أكبر مساحة إجمالية بواقع (٦٣٢٥٣٥,٢) دوغما، تشكل المساحة المزروعة بمحاصيل حقلية النصيب الأكبر منها بواقع (٤١٧٨١٦,٧) دوغما، وبنسبة (٦٦%)، وتأتي مدينة المرق في الترتيب الثاني بمساحة إجمالية (٥٥١٧٠٠,٥) دوغما، تشكل المساحة المزروعة بمحاصيل حقلية النصيب الأكبر منها بواقع (٤٠٣٧٥٧,٥) دوغما، بنسبة (٧٣,٢%)، ثم الكرك بمساحة إجمالية (٢٩٤١١٣,٩) دوغما، ونصيب المساحة الحقلية منها (٢٥٩١٦٧,٢) دوغما، بنسبة (٨٨,١%).

- ويشير الجدول رقم (١٩) إلى احتياجات الأردن من مادة القمح للفترة ٨٩-١٩٩٨ وذلك بالإشارة إلى كميات القمح المنتجة محليا والمستوردة والمخصصة للبذار والدقيق، ويظهر وجود فجوة غذائية على مدى السلسلة الزمنية.

وقد سجل عام ١٩٩٨ أعلى زيادة في القمح المستورد بواقع فجوة غذائية تساوي (٨٢١,٢) ألف طن. وسجل عام ١٩٩٦ أعلى زيادة من احتياجات الأردن من الدقيق المستورد بواقع (٢٧,٢) ألف طن، وسجل عام ١٩٩٧ أعلى زيادة من القمح المخصص للبذار بواقع (٥,٧) ألف طن.

ونتيجة لذلك يتبين أن الأردن يواجه تحديات كبيرة في المنتج محليا من مادتي القمح والشعير، وأنه يعتمد بشكل أساسي على مناطق جغرافية لزراعة هذين المحصولين، موزعة بين الأقاليم الثلاثة الشمال والوسط والجنوب، وأهمها المفرق، ومدن الشمال مجتمعة، والكرك.

إن هذه المعطيات تساعد في تنظيم قاعدة معلومات هامة لتوجيه مشروعات الوقف، وبالتحديد كيفية التخطيط لإنتاج المحاصيل (القمح والشعير) وتحقيق أعلى كفاءة ممكنة في استخدامات القطاع الزراعي للوقف، وبالتالي تحقيق ميزة نسبية لمشاركة مشروعات الوقف في الإنتاج المحلي الإجمالي وتقليص الفجوة الغذائية في الميزان التجاري الأردني.

المبحث الثالث

تفعيل دور الوقف في قطاع الزراعة

إن الاختلالات الهيكلية في قطاع الزراعة في الأردن تعتبر من أهم التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد الوطني، بسبب ما يترتب عليها من تشوهات في النشاط الاقتصادي والعملية التنموية مثل الأمن الغذائي واحتياجات الدولة من النقد الأجنبي والهيمنة الاقتصادية الخارجية.

يوضح الجدول رقم (٢٠) اتجاهات توزيع الأملاك الوقفية حسب الدخل العام ١٩٩٩ بين محافظات المملكة والذي يظهر من خلاله بعض المؤشرات الاقتصادية، مثل:

- يصل إجمالي المساحة الوقفية المستغلة إلى (١٢٨٢,٧٨٧) دونما، أي بنسبة مشاركة (٥,٤%) فقط من المساحة الوقفية الكلية والتي تبلغ (٢٣٨٣٧,٦٤) دونما.

- تحتل الأغوار الشمالية أعلى نسبة مشاركة للأرض الوقفية حيث تصل إلى (٣٩,٢%) بينما تنخفض نسبة مشاركة الكرك إلى أدنى مستوى، وتصل إلى (١,١%). وواضح أن الأغوار الشمالية تسهم بأعلى نسبة مشاركة نتيجة عدم إخضاع الأرض الوقفية لشرط الواقف حيث أن نسبة إجمالي المساحة المشروطة من الواقف في الأغوار الشمالية تساوي الصفر.

- إن العقارات الوقفية المستغلة حققت دخلا نقديا بمقدار (٣٩٨٨٤٨) دينارا أردنيا، بمعدل دخل (٣١٠,٢) دينارا أردنيا للدونم الواحد. وبما أن المساحة الوقفية غير المستغلة تساوي (٢١١٦٣,٧٥٣)، وهو الفرق بين المساحة الكلية والمستغلة، فإن نسبة الفاقد الاستثماري يزيد بمقدار (١٦) مرة عن المساحة المستغلة.

- إن معدل الدخل للأرض المستغلة في الكرك يساوي (٨٥٥٢,٩) ديناراً أردنياً للدونم الواحد، وبما أن المساحة غير المستغلة في الكرك تساوي (٨٣٩,٦٤٣) دونماً، فإن نسبة الفاقد تزيد حوالي (٦٦) مرة عن المساحة المستغلة.

أما في الأغوار الشمالية فإن معدل دخل الدونم الواحد للأرض المستغلة يعادل (١٢,٨) ديناراً أردنياً، وبما أن المساحة غير المستغلة تساوي (٤٤٦,٥٢) دونماً، فإن نسبة الفاقد الاستثماري لا تتجاوز (٢,٥) مرة عن الأرض المستغلة.

ولكن كيف يمكن تفعيل دور الوقف في القطاع الزراعي؟

لنأخذ المثال التالي للدلالة على قدرة الاستثمار الوقفي على المشاركة الفاعلة للتخفيف من التحديات التي تواجه الدولة في مجال القطاع الزراعي:

- إن محافظة المفرق تشكل أكبر مساحة وقفية في المملكة كما يشير الجدول رقم (١٦)، بواقع (٢٦٠٦,٢) دونماً، وتضم (٧٠) قطعة زراعة صالحة لإنتاج المحاصيل الحقلية ومنها القمح والشعير بمساحة إجمالية (٢٣٣٦,٥) دونماً، أي أن نسبة زراعة المحاصيل الحقلية في المفرق لأراضي الوقف تساوي (٨٩,٤٪) من إجمالي المساحة الزراعية، ولكن يشير الجدول رقم (٢٠) إلى أن المساحة الوقفية المستغلة في المفرق تساوي (١٣٦,٤٢٩) دونماً وعلى المستوى القطاعي الكلي بنسبة (١,٤٪).

إذن يتضح أن هناك فاقداً استثمارياً في الأراضي الوقفية الصالحة لزراعة المحاصيل الحقلية في المفرق تزيد عن (٢٢٠٠) دونماً، ولكن ما هي تقديرات القيمة النقدية لهذا الفاقد؟؟

يشير الجدول نفسه إلى أن المساحة الوقفية المستغلة في المفرق وهي (١٣٦,٤٢٩) دونماً تحقق دخلاً يساوي (٦٨٩٤٢) ديناراً أردنياً. وبافتراض أن المساحة الوقفية في المفرق متجانسة من الناحية القطاعية، فإن معدل إنتاج الدونم الواحد يساوي (٥٢٥) ديناراً أردنياً، وعلى أساس ذلك ينتج عن الفاقد الاستثماري

للأرض الوقفية الحقلية والتي تساوي (٢٢٠٠) دونماً، استنزاف عملة صعبة تقدر بـ (١,١٥٥) مليون دينار أردني.

ويوضح الجدول رقم (٢١) مساحة وإنتاج محصولي القمح والشعير للفترة (١٩٩٨/٨٩)، ويتبين أن مشاركة الوقف في تنمية القطاع الزراعي وتوجيه المحاصيل الحقلية يشكل نسبة مقبولة من الناتج المحلي الإجمالي حيث يهبط الإنتاج في بعض السنوات إلى معدلات أقل من المعدلات المتوقعة لأراضي الوقف (٢٢٠٠) دونماً، إن هذه الحالة لأراضي الوقف الزراعية في المفرق يمكن تعميمها من عدة وجوه:

- وجود فاقد استثماري لأراضي الوقف في كل مدينة، يختلف باختلاف المساحة الإجمالية للأراضي الوقفية المتاحة.

- وجود فاقد استثماري لأراضي الوقف في كل مدينة، يعتمد على الأهمية النسبية لأولويات الاستثمار في المدينة نفسها.

- وجود فاقد استثماري لأراضي الوقف يختلف تبعاً للتوزيع القطاعي الاستثماري والذي يتضمن قطاعات الزراعة، والبناء والتشييد، والسكني والتجاري.

- وجود فاقد استثماري لأراضي الوقف بحسب مكونات كل قطاع على حدة، فمثلاً هناك فاقد استثماري في القطاع الزراعي في مجال إنتاج المحاصيل الحقلية، ومجال إنتاج الخضروات، ومجال زراعة الأشجار المثمرة.

ونتيجة لذلك فإن المثال الإحصائي لحالة المفرق يستوعب المزيد من التدخلات والمحاوالت التطبيقية، مما يؤكد أن وزارة الأوقاف في الأردن تحتاج إلى دراسات مسحية ودراسات الجدوى الاقتصادية وربط منجزات الأوقاف بأهداف التنمية الوطنية إلى جانب تفعيل دور الوقف واعتماده كأداة استراتيجية لمواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد الوطني والنهوض بالمسؤوليات المشتركة لمصلحة المجتمع.

الفصل السادس

الوقف ومشكلة الفقر

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الوقف والفقر في إطار الاقتصاد الوطني

المبحث الثاني: الوقف والقطاع الصحي

المبحث الثالث: الخصائص التنموية للوقف

الفصل السادس

الوقف ومشكلة الفقر

تعد مشكلة الفقر من أهم المشكلات التي تهدد استقرار المجتمع ومصلح الجماعة. وقد عني الإسلام في تشريعاته السامية بوضع آليات عديدة لمواجهة مشكلة الفقر باعتبارها إحدى الآفات والأمراض الاجتماعية التي يجب التخلص منها.

والواقع أن مشكلة الفقر تمتد كثيراً في حياة الإنسان لتشمل الجوانب الصحية والعقلية والنفسية والاجتماعية إضافة إلى الجوانب المادية. وهناك العديد من مخرجات بيت المال تعالج مشكلة الفقر إلى جانب إسهامات المجتمع عبر صور التكافل الاجتماعي العام.

وتأتي أهمية الوقف في معالجة مشكلة الفقر باعتباره أداة فاعلة في خلق مشروعات البر والإحسان والخير العام، والذي عبر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم بمصطلح الصدقة الجارية.

وسيحاول هذا الفصل التركيز على أبعاد علاقة الوقف بمشكلة الفقر من خلال ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: الوقف والفقر في إطار الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: الوقف والقطاع الصحي.

المبحث الثالث: الخصائص التنموية للوقف.

المبحث الأول

الوقف والفقر في إطار الاقتصاد الوطني

إن حياة الإنسان لا تستقيم إلا بإشباع الحاجات الأساسية للأفراد وضمن الضروريات ويسهم الوقف إلى حد كبير في ضمان العيش الكريم للإنسان. وقد قرر الفقهاء حق الفقير في غلة الوقف دون الغني، فقالوا: " إذا سرق فقير من غلة وقف على الفقراء، لم يقطع، لأن له فيه حقا، وإن سرق منها غني قطع، لأنه لا حق له فيها" ^(١).

وطبقا لهذه القاعدة ذهب جمهور الفقهاء بأنه لا يحل تجريد أو تعطيل مشروعات الوقف وعدم الاستفادة منها حينما تقع الجماعة وتعم البلوى وإنما ينبغي استبدال أو بيع الأرض المحبسة على الفقراء عملا بالمصالح والمقاصد العامة في الشريعة الإسلامية وذلك لأن المحافظة على النفس الإنسانية وصيانتها من الهلاك أولى عند الله تعالى وأقرب إلى الصواب من استمرارية الأرض وبقائها بعد هلاك أصحابها أو فنائهم ^(٢).

والواقع أن مؤسسة الوقف تمتلك القدرات والمقومات الكافية للإسهام في الحد من مشكلة الفقر وعدم تفاقمها في المجتمع. ويعود ذلك إلى نظام الوقف الذي يعتمد بشكل أساسي على العقارات وأهمها الأراضي، والمعروف أن عنصر

الأرض من أهم عناصر الإنتاج في النشاط الاقتصادي، وتبعاً لذلك تستطيع مؤسسة الوقف استثمار قوة العمل من شريحة الفقراء (العاطلين عن العمل) في مشروعات إنتاجية لأراضي الوقف غير المستغلة والتي تقدر بمساحات شاسعة.

ويدون شك إن إجراءات مؤسسة الوقف في التصدي لمشكلة الفقر لم ترق إلى المستوى المطلوب، وتعتمد على الأساليب البيروقراطية المعقدة، وتنحصر ضمن أداء عملي غير قادر على مجازة التطور الهائل في خطط التنمية الاقتصادية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية تقسيم العمل لمؤسسة الوقف حتى يكون في إطار مهني ممنهج حسب النشاطات المتوقعة والأهداف الفعلية للوقف في دعم خطط التنمية وتحقيق مشاركة إيجابية فيها، ويعني ذلك توزيع قطاع العاملين في مؤسسة الوقف وفقاً للاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل من الفنيين والخبراء والمهندسين والمقاولين والقانونيين وغيرهم.

ويقتضي ذلك أيضاً إجراء دراسات مسحية أو الاستفادة من الدراسات المتوفرة عن سوق العمل ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للعاطلين عن العمل ومدى استيعاب مشروعات الوقف لهم، وضمن الفرص المعيشية الكريمة لشريحة الفقراء بشكل عام.

وهنا لا بد من مراعاة عدة أمور، منها:

أولاً- أن العديد من مشاريع الوقف أصابها الجمود نتيجة إخضاعها للأشراف العشائري أو القبلي دون الاستفادة منها، ولذا فإنه من أجل إعادة تحريك النشاط الإنتاجي لهذه المشروعات لا بد من مراعاة حقوق المجتمع في مصالح الوقف، ومن ثم تفعيل دور الوقف عن طريق استثمار قوة العمل للشرائح الفقيرة.

(١) وهبه الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الطبعة الثالثة، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٩، ١٢٠/٦.

(٢) أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، الرباط، دار الغرب الإسلامي، ٣٣٢/٧.

ثانياً- إن العديد من مشروعات الوقف لا تحقق أية عوائد نتيجة إلحاقها بمظاهر اجتماعية غير مقبولة كالزوايا والتكايا مثلاً، والتي تشكل فاقد استثمار كبير بسبب ازدياد إعدادها ومراكزها، إضافة إلى وجود عقارات وقفية لا تحقق سوى عائدات هامشية بسيطة، مما يؤكد أهمية دور الأوقاف في إعادة تخطيط المشروعات وفق أهداف التنمية، وإعادة النظر بكيفية استثمارها حتى تكون ملائمة لظروف العصر ومعطياته الحضارية الجديدة.

ثالثاً- وهناك أعباء متزايدة على مشروعات الوقف نتيجة قيام الدولة بفرض ضرائب إضافية على هذه المشروعات، غير أن التخطيط لمشروعات الوقف لاستثمار قوة العمل للشرائح الفقيرة من شأنه أن يلغي مثل هذا النوع من الضرائب بسبب أنه يحقق أهداف مشتركة للدولة وللأوقاف معاً حيث يدعم الخطط التنموية بتخفيض معدلات البطالة في المجتمع وزيادة نسبة التشغيل.

رابعاً- ونتيجة للقصور في أداء القطاع العام الذي تمثله مؤسسة الوقف في خدمة الشرائح الفقيرة سمح للعديد من المنظمات والمؤسسات بالعمل الخيري لرعاية حقوق الفقراء، وواضح أن وجود جمعيات كثيرة في المجتمع يعكس حالة اعتراف ضمني بواقع الحرمان الذي يعيشه الفقراء، مما سمح لكل الجمعيات بممارسة العمل الخيري سواء كانت داخلية أو خارجية، من خلال تشغيل الأيدي العاملة والعاطلين عن العمل في مشاريع تنموية صغيرة وتوفير فرص للأسر المنتجة في مجالات التدريب والتأهيل لمختلف فئات الشرائح الفقيرة وتلبية احتياجاتها حسب طبيعة الإمكانات المادية والظروف المتاحة.

خامساً- ينبغي مراعاة الأهمية النسبية لتلبية حاجات الأفراد، بحيث يتم توجيه مشروعات الوقف ودعم أشكال البر والإحسان في المجتمع وفق أهداف المصلحة العامة والأولويات الاجتماعية وترتيب الأهداف. فمثلاً، قرر الفقهاء أن

علاج الفقراء وبناء مستشفيات لهم أولى من بناء بيوت للعبادة، إذا كان المكان يتسع لأداء شعائر العبادة ويزيد عن حاجته من المساجد^(١)، ويمكن اعتماد قاعدة "الميزة النسبية" في كل بلد بإنشاء وحدات وقف ذات أهداف مشتركة من أجل زيادة المردود والعائد الاجتماعي والاقتصادي بأقل التكاليف الممكنة.

وأما فيما يتعلق بتطبيق هذه الأسس والمبادئ في مشروعات الوقف في الأردن، وإعادة تخطيطها وفقاً للأهداف التنموية، فإنه يمكن إجمال بعض النقاط الجوهرية، مثل:

* الإسهام في الحد من معدلات البطالة من خلال استغلال مشروعات الوقف وفق خطط التنمية الوطنية واحتياجات كل محافظة (مدينة) على حدة، ويمكن النظر في هذه الحالة إلى جانبين أساسيين:

الأول- الخصائص الديمغرافية للعاطلين عن العمل مثل عدد سكان المحافظة، ونسبة البطالة فيها والتركيب العمري للعاطلين عن العمل وغير ذلك للمستوى التعليمي وطبيعة التخصصات العلمية والاتجاهات المهنية.

الثاني- التوزيع القطاعي للأراضي الوقفية وطبيعة المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بها، وللمثال على ذلك^(٢):

مدينة الزرقاء- يصل عدد السكان في الزرقاء إلى (٧٤٧٨٦٠) نسمة وتحتل

(١) عبد الرحمن حسن ومحمد أبو زهرة وعبد الوهاب خلاف، " الزكاة والوقف ونفقات الأقارب كمصدر لتمويل مشروعات التكافل الاجتماعي"، حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية، كتاب الدورة الثالثة ١٩٥٢، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٥٥، ص ٢٦٠.

(٢) اعتمد الباحث في الحصول على الإحصائيات الواردة في الأمثلة على دراسات مسحية مختلفة قامت بها دائرة الإحصاءات العامة حول التوزيع النسبي للسكان الأردنيين ومعدلات البطالة وظروف المعيشة وغيرها.

المرتبة الثانية في الأردن سكانيا بعد العاصمة ، ونسبة البطالة فيها (١٠,٢٤٪) للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن (١٥) عاما، وتزداد معدلات البطالة للفئات العمرية (٢٠-٢٤) عاما بنسبة (٣,٣٦٪) ، تليها الفئة العمرية (٢٥-٢٩) عاما بنسبة (٣,٣٥٪) ثم الفئة العمرية (١٥-١٩) عاما بنسبة (١,٨٥٪)....

ويبلغ إجمالي المساحة الوقفية في الزرقاء (١٣٥٧,٦) دونما، تشكل المساحة الصالحة لقطاع البناء والتشييد أعلى نسبة فيها بواقع (٧١٧,٦) دونما، بينما المساحة المستغلة من المساحة الكلية في الزرقاء لا تتجاوز (٨,٥٪) ولا تحقق سوى دخل استثماري يعادل (٤٣٩٥١) ديناراً أردنياً^(١).

إذن، يمكن الاستفادة من العاطلين عن العمل في الزرقاء وفقاً لخصائصهم المهنية والتعليمية وفئاتهم العمرية ويتم تشغيلهم في قطاع البناء والتشييد ضمن برامج مختلفة (تدريب، تأهيل، إنعاش...) وتمنح لهم أجور وحوافز تشجيعية تضمن لهم فرص العيش الكريم.

مدينة اربد - يصل عدد السكان في اربد إلى (٨٤٨٣٤٠) نسمة، وتحتل المرتبة الثالثة سكانيا بعد العاصمة والزرقاء، ونسبة البطالة فيها (١١,٨٪) للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن (١٥) عاما، وتزداد معدلات البطالة للفئات العمرية (٢٠-٢٤) عاما بنسبة (٤١,٢٨٪) ، تليها الفئة العمرية (٢٥-٢٩) بنسبة (٢٢,١١٪) ثم الفئة العمرية (١٥-١٩) بنسبة (١٦,٤٦٪).

ويبلغ إجمالي المساحة الوقفية في اربد (٢٤٦٣,٤٢) دونما، تشكل مساحة القطاع الزراعي أعلى نسبة فيها بواقع (١٣٣٨,٨) دونما، بينما المساحة المستغلة من

المساحة الكلية في اربد لا تتجاوز (٦,٧٪) ولا تحقق سوى دخل استثماري يعادل (٢٤٦٣,٤٢) ديناراً أردنياً^(١)....

ومن هنا، يمكن تفعيل دور العاطلين عن العمل في اربد بتشغيلهم في القطاع الزراعي وفقاً لخبراتهم واتجاهاتهم المهنية ومنحهم الأجور العادلة لضمان العيش الكريم.

وبنفس منهجية التحليل ودلالة البيانات يمكن توزيع العاطلين عن العمل في بقية محافظات المملكة والاستفادة من الأراضي الوقفية المعطلة والتي تصل إلى (٩٤,٦٪) من المساحة الوقفية الإجمالية حسب معطيات الجدول رقم (٢٠)، بحيث تراعى في عملية التوزيع شروط الجدوى الاقتصادية وأولويات التنمية الوطنية وإمكانات الوقف المتاحة وغير ذلك من المعايير الكثيرة التي تضبط السلوك الاقتصادي وفق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع المختلفة.

* يمكن لوزارة الأوقاف اللجوء إلى الاقتراض الحكومي من الدولة لإقامة مشروعات محدودة دون أن يخضع الاقتراض لأية زيادة محتملة، وتستطيع الدولة أن تحدد طبيعة المشروعات المقترحة حسب الأهداف المخططة للتخلص من آفة الفقر، وذلك عن طريق تحديد سلة السلع والخدمات التي يجب النهوض بها لتحقيق الإشباع المطلوب، وعلى سبيل المثال يتم التنسيق بين الدولة ووزارة الأوقاف لإقامة مشروعات سكنية (قطاع البناء والتشييد) للشرائح الاجتماعية الأقل حظاً، أو للفئات المحرومة التي لا تتجاوز مداخيلها خط الفقر المطلق، والذي يقدر بقيمة (٢٣٠) دينار أردني تقريباً حسب سلة السلع والخدمات ومؤشر

(١) انظر جداول قطاعات الوقف، الأرقام: (١٣)، (١٤)، (٢٠).

(١) انظر الجداول الوقفية التي أعدها الباحث، الأرقام: (١٣)، (١٤)، (٢٠).

الأسعار^(١)، وبهذه الآلية تتحقق أهداف مشتركة بين وزارة الأوقاف والدولة والمجتمع ككل، ومنها:

١- تحريك عجلة النشاط الاقتصادي وتعزيز القدرة الإنتاجية في كثير من الصناعات لأن قطاع الإسكان لوحده يستوعب (٧٢) صناعة محلية حسب تقديرات وزارة التخطيط، أي أن إقامة مشروع إسكاني واحد يولد تيار دخل للعاملين في جميع هذه الصناعات بسبب احتياجات قطاع الإسكان إلى المواد المنتجة فيها.

٢- الحد من مشكلة الفقر وضمان فرص العيش الكريم للكثير من الأفراد وتوفير المأوى والسكن للفئات المحرومة في المجتمع.

٣- استغلال الأرض الوقفية واستثمارها بدلا من استبقائها معطلة عن المنفعة وخدمة المجتمع.

ويمكن أن يتخذ مجال التنسيق بين الدولة ووزارة الأوقاف شكلا آخر من "المجال المشترك" غير المشروعات الإسكانية مثل المشروعات الزراعية وبخاصة التي تضم مساحات وقفية شاسعة والتي تعتمد على مزايا الإنتاج الكبير لأنه كلما ازدادت المساحات الإجمالية للمشروع انخفضت التكاليف وارتفع العائد والمردود

(١) يتم تحديد خط الفقر تبعاً للاحتياجات الإنسانية من العناصر الغذائية أو السعرات الحرارية التي تترجم إلى سلة من السلع الغذائية إضافة إلى السكن والملبس وكذلك الاحتياجات الإنسانية للصحة والأمن والتعليم وغيرها والتي تترجم إلى سلة من الخدمات وبالتالي يعبر عن خط الفقر وهو مجموع السلتين بأنه مستوى الدخل النقدي الذي يعجز عن تحقيق مستوى إشباع الكفاية للفرد من السلع والخدمات كما يعكسه الرقم القياسي لتكاليف المعيشة. انظر: ياسر عبد الكريم الحوراني، اقتصاديات الفقر في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٤، ص ٨ وما بعدها.

الاقتصادي وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتزويد وزارة الأوقاف ببعض الأصول الرأسمالية والسيولة اللازمة للمضي في تنفيذ المشروعات الزراعية وذلك ضمن برامج تنمية تعاونية تشترك فيها شريحة الفقراء كقوة فاعلة غير خاملة أو كليلية في المجتمع، وبطبيعة الحال فإن مفاهيم "المجال المشترك" بين الدولة ونظام الوقف بشكل عام (وزارة الأوقاف ومؤسسات الوقف غير الخاضعة للدولة) يمكن أن يتسع بينهما للمزيد من أشكال الاستثمار وبرامج التنمية المحلية حسب دراسات الجدوى الاقتصادية وإمكانات الوقف المتاحة وظروف كل منطقة على حدة.

* ويمكن التركيز على جانب محوري آخر وهو أن الفقراء عموماً بحاجة إلى تيار دخل متدفق (دوري) وليس بحاجة إلى ثروة جامدة، لأن تيار الدخل يضمن لهم استمرارية العمل والإنتاج والعيش الكريم بينما الثروة غير النامية تفضي بهم إلى الوقوع في مصيدة الفقر مرة أخرى.

ومن هنا ينبغي للفقراء استملاك جزء من حصص رأس المال في إطار العمل في المشروعات التعاونية الكبيرة، أي ضمان الأدوات ورأس المال الإنتاجي كملكية لهم للإسهام في المشروعات طويلة المدى، وقبل أن تؤول ملكية المشروع برمته إلى مؤسسة الوقف، والواقع أن فكرة تمليك الفقير لرأس المال الإنتاجي موجودة أصلاً في تشريع الزكاة، حيث أن الزكاة تسهم بإيجاد مورد إنتاجي للفقراء وليس مورداً استهلاكياً^(١)، لأن الغرض من الزكاة هو نقل الفقير من خط الكفاف إلى خط الكفاية ليستغني بها، وهذا متحقق في الاستثمار والإنتاج، ولا فرق بين الزكاة والوقف من حيث أهداف كل منهما في ضرورة التخلص من

(١) محي الدين النوي، المجموع، دار الفكر، دت، ١٩٤٦، علي بن سليمان المرادوي، الإنصاف، تحقيق محمد حامد الفقي، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٠، ٣٢٨/٣.

الفقر، وذلك حسب المعادلة التالية:

دخل الكفاية العام للفقراء = الزكاة + الوقف + موارد بيت المال الأخرى +

مدخلات الإحسان الفردي

ووفقاً لهذه المعادلة يمكن تقدير نسبة مشاركة مشروعات الوقف للشرائح الفقيرة العاطلة عن العمل وملئ قدرتها وإسهامها في الحد من مشكلة الفقر على المستوى الوطني وذلك بتتبع الخطوات التالية:

١- تحديد مستوى الكفاية للفرد الواحد، من خلال تقدير الدخل اللازم لإشباع حاجات الفرد من الضروريات التي تدخل في كل من سلة السلع الغذائية وسلة الخدمات من صحة وتعليم ونحو ذلك.

٢- تحديد عدد الفقراء في المجتمع، وهم جميع الأفراد الذين يعيشون دون مستوى الكفاية.

٣- معرفة دخل الكفاية العام، وهو يساوي مجاميع مستويات دخول الكفاية اللازمة لمجموع الفقراء.

٤- تقدير أموال الزكاة وموارد بيت المال الأخرى غير الزكاة والتي يتعلق بها حق الفقراء، وكذلك تقدير المدخلات المالية من وسائل الإحسان الخاص.

٥- حساب المردود الاستثماري لمشاريع الوقف وتقدير نسبة مشاركة هذه المشاريع في البرنامج الوطني للحد من مشكلة الفقر في ضوء معطيات المعادلة السابقة.

* تفعيل فكرة " المجال المشترك " لتتعدى العلاقة بين نظام الوقف والدولة إلى العلاقة بين نظام الوقف وقطاع العمل الأهلي، والمعروف أن قطاع العمل الأهلي يضم عددا كبيرا من الجمعيات الخيرية ومراكز العمل التطوعي يصل

مجموعها في الأردن إلى (٧٣٨) جمعية حتى أواخر عام ١٩٩٩^(١). وتستطيع وزارة الأوقاف تحديد إطار عام للعمل المشترك مع الجمعيات الخيرية ضمن تقاطع كل منهما في مساعدة الفقراء وخدمة الشرائح الاجتماعية الأقل حظاً، ويتم توظيف الخبرة الطويلة للجمعيات الخيرية في مجال مكافحة الفقر ورعاية الفقراء من أجل النهوض بهم ضمن مشروعات الوقف، كما تقوم الجمعيات الخيرية المتخصصة في مجالات محددة في قضايا الفقر بتوفير قاعدة بيانات ومعلومات عن الفئات السكانية الفقيرة تقدم إلى وزارة الأوقاف وتشمل معايير مختلفة عن الخصائص الاجتماعية للفقراء وتكوينهم الثقافي ونوع الخدمات التي يحتاجونها وتركيبهم العمري وأنواع عجزهم وغير ذلك.

(١) ياسر عبد الكريم الحوراني، مؤسسة الوقف وقطاعات العمل الأهلي: التنسيق المشترك ووسائله ومجالاته التنموية المعاصرة، بحث مقدم إلى مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف لعام ١٩٩٩، ص ٤٥.

المبحث الثاني

الوقف والقطاع الصحي

إن نظام الوقف يسهم بتوفير الضمانات الأساسية لقطاع الخدمات بشكل عام، ومنها قطاع الصحة.

وقد شهدت تجربة الوقف في التاريخ الإسلامي نماذج كثيرة ومتنوعة في الرعاية الصحية سواء بتشديد المستشفيات أو توفير الأدوية والعقاقير اللازمة للمرضى، واشتهر صلاح الدين الأيوبي بوقف الوقوف على البيمارستانات التي أقامها لخدمة مصالح المسلمين^(١). وفي مصر كذلك أنشأ بعض المالكين مستشفى قلاوون وهو من الإنجازات العظيمة التي شاركت على نطاق واسع في مداواة مرضى المسلمين ومنحهم العلاج والرعاية الصحية اللازمة لهم^(٢).

والواقع أنه بسبب الحالة الصحية التي يعيشها الفقير في بؤس وحرمان ينتج تفاقم للحالة الصحية التي تؤدي به إلى حلقة مفرغة، وذلك أن الفقير يواجه مستوى متدن من الدخل، وبسبب ذلك لا يتمكن من الإنفاق على حالته الصحية، ثم يستتبع ذلك انخفاض في كفاءته الإنتاجية فينخفض دخله من جديد وهكذا في حلقة مفرغة^(٣). ونظرا لوجود حالة فقر متزايدة في المجتمعات فإن

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مرجع سابق، ٨٧/١٢.

(٢) يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف علجها الإسلام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥، ص ١٣٦، ١٣٧.

(٣) نبيل صبحي الطويل، الحرمان والتخلف في ديار المسلمين، سلسلة كتاب الأمة، رقم: (٧)، الطبعة الأولى، قطر، رئاسة المحاكم الشرعية، ١٤٠٤ هـ ص ٧٢، ٧٣.

النشاط الاقتصادي يتجه فيها بصورة حتمية نحو المزيد من التخلف والهيمنة والتبعية للقوى أو التحالفات الاقتصادية الكبيرة.

ومن هنا يوجه تمويل الأوقاف لخدمة القطاع الصحي لمصلحة الفقراء في المجتمعات التي تواجه صعوبات إنسانية، مثل تلك الصعوبات التي تؤثر على المواليد الجدد وتزيد من نسبة الوفيات لفقدان الرعاية الصحية للفقراء، وبسبب ذلك تأتي أهمية تمويل الوقف كدعم لدخول الفقراء، لأن هذه الدخول لا تكفي للحصول على العناصر الغذائية المطلوبة لممارسة الحياة الكريمة مما يؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن الغذائي ومن ثم انهيار الجسم وانتشار الأمراض كما تقدم.

ومن هنا يمكن لنظام الوقف أن يلعب دورا حيويا في تحقيق أهداف الرعاية الصحية للمجتمع وبخاصة الشرائح الفقيرة.

إن وزارة الأوقاف تحتاج إلى برامج واضحة في المجال الصحي قادرة على خلق نشاطات اجتماعية في هذا المجال. إلا أن القطاع الأهلي يلعب دورا مهما في مجال الرعاية الصحية، وبالتحديد المؤسسة الخيرية الإسلامية في مجال الخير العام حيث تزيد قيمة الموارد فيها عن (٣٠٠) مليون دولار، بل أنها تسهم في تمويل المشروعات الاجتماعية بمعدلات استثمار عالية تزيد في بعض الأحيان عن مشاركات القطاع الحكومي والأجنبي والصناديق الخيرية العامة.

وتعتبر جمعية المركز الإسلامي الخيرية من أهم مؤسسات الوقف الخيرية الفاعلة في المجتمع والتي تعتمد على برامج رعاية صحية إضافة إلى برامجها الأخرى، وتستمد قوتها الاجتماعية من خلال العلاقة الإيجابية المتبادلة مع الأطراف الخيرية والطوعية في المجتمع، والتي تضمن لها مصادر تمويل عالية من

التبرعات والهبات إضافة إلى مصادر الدخل الأخرى التي توجه نحو القيام بأعباء التكاليف الباهظة للقطاع الصحي.

وقد أسهمت جمعية المركز الإسلامي الخيرية بتوظيف بعض الأموال الوقفية لمصلحة إنشاء صندوق الفقير المريض في المستشفى الإسلامي الذي يخضع لإدارة وإشراف جمعية المركز، ووصل المجموع الإجمالي للمساعدات التي قدمها صندوق الفقير المريض من مصادر الوقف نحو (٣,٩) مليون دولار، حتى مطلع عام ١٩٩٦ وقد استفادت منه (٣٠٥٩٠) حالة علاجية، وتغطي الخدمات الصحية التي تقدمها جمعية المركز الإسلامي جميع أنحاء المملكة بواقع (١٥) مركزاً، بتوزيع نسبي يصل إلى (٤٦,٦٦٪) في الزرقاء، و(٤٠٪) في عمان، و (١٣,٣٤٪) في العقبة والبلقاء^(١).

هذا، ويمكن لوزارة الأوقاف أن تلعب نفس الدور الريادي الذي تقوم به جمعية المركز الإسلامي وتحقق إنجازات مهمة على الصعيد الوطني وتخفف من معاناة الشرائح الفقيرة في المجتمع وتسهم في التصدي لأهم التحديات التي تواجه الدولة سيما وأن الشرائح الفقيرة هي من أكثر الفئات الاجتماعية التي تتعرض للأمراض كما مر آنفاً بسبب انخفاض الدخل والافتقار إلى العناصر الغذائية الأساسية، ومن جهة أخرى يمكن لوزارة الأوقاف أن تحقق نجاحات عظيمة في المجال الصحي خصوصاً أنها تقوم بدعم هيئة الإغاثة الإسلامية وتوجيه الرأي العام لتقديم المعونات الطارئة في حالات الكوارث التي تقع للمسلمين في مناطق مختلفة كما في البوسنة والسودان وغيرهما.

(١) ياسر عبد الكريم الخوراني، مؤسسة الوقف وقطاعات العمل الأهلي، ص ٦١.

المبحث الثالث

الخصائص التنموية للوقف

تتبع أهم المسؤوليات المشتركة لتحقيق الأهداف الوطنية لمشروعات الوقف من عدة مظاهر وخصائص عامة يمكن استنباطها والوقوف عليها من خلال تتبع الإطار العام للمفاهيم والأفكار التي تناولها هذا المبحث وأهمها: الاستدامة، والإنسانية، والتوازن.

أولاً- الاستدامة:

يظهر مفهوم الاستدامة في مشروعات الوقف التنموية من عدة جوانب، هي:

- يتصف نظام الوقف بصفة التأييد عند جمهور الفقهاء، وتبعاً لذلك توجه عمليات الإنفاق الوقفي للمحافظة على العقارات الوقفية والعناصر الإنتاجية من أجل ضمان استمرارية التأييد^(١)، وتحقيق المردود والعائد الوقفي بشكل دوري.

- يعتمد نظام الوقف على العقارات وبخاصة الأراضي، والمعروف أن عنصر الأرض من عناصر الإنتاج الثابتة. وبالتالي يمكن توجيه الاستثمار نحو مشروعات إنتاجية طويلة المدى.

(١) أنس الزرقاء، الوسائل الحديثة للتمويل والاستثمار، إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٩٩٤، ص ١٨٤.

- إن الاستثمار في مشروعات الوقف وتحويلها من عقارات أو أراضي جامدة ومعطلة عن الانتفاع إلى مشروعات نامية ومنتجة من شأنه أن يولد تيار دخل متدفق ويضمن استمرارية الرخاء على مستوى المجتمع ككل إضافة إلى استبقاء العقارات الوقفية وتحريك فاعليتها في النشاط الاقتصادي.
- إن استدامة مشروعات الأوقاف مرهون باستدامة عنصر العمل، وهو عنصر مهم في عملية الإنتاج، وتعتمد مشروعات الأوقاف على الاكتفاء الذاتي من العمالة الفقيرة إلى حد ما وذلك لإقامة مشروعات إنتاجية على نطاق واسع، حيث يضمن الوقف لهذه الشريحة الاجتماعية عدم الوقوع في مصيدة الفقر والجوع والمرض مرة أخرى. ولذا يسهم الوقف في ضمان منظومة استبقاء الحياة (الصحة، التعليم،...) للشرائح الفقيرة.

ثانياً- التوازن:

- تحقق مشروعات الوقف أبعاداً مهمة في التوازن الاجتماعي وخطط التنمية الوطنية، ويظهر ذلك في الجوانب التالية:
- إن فكرة " المجال المشترك " بين الدولة ومؤسسة الوقف تدعم أهداف التوازن في الخطط التنموية الوطنية، كما أن مفهوم " المجال المشترك " يستوعب علاقات جديدة أخرى بين مؤسسة الوقف والجمعيات الأهلية، الأمر الذي يدعم شروط التوازن في إقامة المشروعات والنهوض بالاحتياجات المجتمع.
- وتحقق مشروعات الوقف أهدافاً مشتركة بين الدولة والوقف والمجتمع ككل على نحو توازني يضمن مزايا نسبية لجميع القطاعات.
- تقوم مشروعات الوقف بدعم مجالات البر والإحسان وفق أهداف المصلحة العامة والأولويات الاجتماعية وترتيب الأهداف.

- يمكن إدارة وحدات وقف مستقلة في كل بلد على حدة من أجل تحقيق أعلى قدر من التوازن والعائد الاجتماعي والاقتصادي.
- يسهم الوقف بتحقيق التوازن الجزئي إضافة إلى التوازن الكلي العام من خلال تحريك عجلة النشاط الاقتصادي كما في حالة قطاع البناء والتشييد الذي يستوعب (٧٢) صناعة، ويولد تيار دخل للعاملين بشكل دوري.
- يسهم الوقف بدعم الأسر الفقيرة بشكل متوازن بين الحاجات الروحية (المساجد) والحاجات المادية (مشروعات إنتاجية)، وكذلك بين الاحتياجات الصحية والغذائية وغيرها.
- يعمل نظام الوقف على تخفيف الفجوة الاجتماعية بين شرائح المجتمع والحد من الفوارق الطبقة القائمة على أسس اقتصادية غير عادلة.

ثالثاً- الإنسانية:

- وهناك أبعاد إنسانية عديدة يشارك بها نظام الوقف في عمليات التنمية الوطنية ومكافحة الفقر، مثل:
- تحرير الشرائح الفقيرة من أوهاق الفقر والجوع والمرض والجهل وغير ذلك.
- تأمين فرص العمل للفقراء في مشروعات تعاونية كبيرة تضمن لهم حق استملاك بعض الحصص من رأس المال الإنتاجي.
- مراعاة فرص العمل للفقراء وفق ظروف عادلة غير استغلالية، وذلك انسجاماً مع خصائصهم المهنية والتعليمية وفئاتهم العمرية وخبراتهم العملية وتشغيلهم في قطاعات ملائمة ومتنوعة حسب مواهبهم وكفاءتهم في الإنجاز.

الفصل السابع

استراتيجية الاستثمار الوقفي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: صيغة عقد الإيجار

المبحث الثاني: صيغة عقد المزارعة والمساقاة والمغارسة

المبحث الثالث: أدوات سندات المقارضة (المضاربة)

المبحث الرابع: صيغة المراجعة

- منح الفقراء أجورا عادلة تضمن لهم فرص العيش الكريم وإعطائهم حوافز تشجيعية.

- تحرير المجتمع من الهيمنة الخارجية والاعتماد على الدول الأخرى.

- توجيه الاستثمارات الوقفية نحو الاحتياجات الأساسية للمجتمع وأولوياتها النسبية مثل بناء المساكن وتشديد المزارع والطرق ومتطلبات الحياة الكريمة.

- الارتقاء بالمجتمع من حالة الجمود والتعطل إلى حالة الإنتاج والعطاء واستثمار كافة الموارد البشرية والمادية وتفعيل دورها في الحياة الاجتماعية.

استراتيجية الاستثمار الوقفي

لقد قامت مؤسسة الوقف في الأردن بعدة تجارب استثمارية للأراضي الوقفية، وتستند في هذه التجارب إلى إمكانية تأسيس بعض الصيغ الشرعية لتفعيل دور الوقف في المجال التنموي، وبالرغم من أن أداء وكفاءة الدور الاستثماري للوقف ما يزال في طور محدود وضعيف، إلا أنه ينطلق من قواعد شرعية قابلة لاستيعاب الأهداف الاقتصادية الوطنية، وقادرة على مواجهة جوانب العجز والقصور في مجال التخطيط والتطبيق الفعلي لمشروعات الوقف.

ويستعرض هذا الفصل أهم الصيغ الشرعية التي تتخذ منها وزارة الأوقاف الأردنية استراتيجية واضحة للنهوض بالمشروعات الاستثمارية الوقفية، مبينة أربعة مطالب، وهي :

المبحث الأول: صيغة عقد الإيجار

المبحث الثاني: صيغة عقد المزارعة والمساقاة والمغارسة

المبحث الثالث: أدوات سندات المقارضة (المضاربة)

المبحث الرابع: صيغة المراجعة

المبحث الأول صيغة عقد الإيجار

يعتمد عقد الإيجار على شروط شرعية تحددها وزارة الأوقاف كإطار تنظيمي بينها وبين الطرف المستأجر برضى وموافقة الطرفين، ويستهدف عقد الإيجار استثمار الأراضي الوقفية الزراعية وخصوصا في مجال الزراعات الموسمية وذلك لمدة سنتين بأجرة معلومة للوحلة الواحدة (الدونم) ، كما يتضمن مجالات استثمارية أخرى كالسكن والمباني العامة والمخازن وما شابهها.

وتقدم وزارة الأوقاف بموجب صيغة عقد الإيجار بإجراء اتفاقيات مختلفة المدى، مثل عقد الإيجار قصير الأجل، وعقد الإيجار طويل الأجل وخصوصا في مجال الأراضي المزروعة والملاء، وتقوم بإجراء اتفاقيات في مجال عقد الحكر.

والمعروف أن التحكير هو عقد إجارة يقصد به استبقاء الأرض الموقوفة تحت يد المحتكر للبناء أو الغراس، ما دام يدفع أجر المثل، وتتغير قيمة الأجرة حسب الأحوال^(١).

وأما أهم الشروط التي تفرضها وزارة الأوقاف في مجال صيغة عقد الإجارة، فتتضمن الأمور التالية:

- يلتزم المستأجر ببذل الإيجار كاملا دون المطالبة بتعويض عن ضرر يصيب المحصولات أو بذل تسهيلات الحكومة بخفض الضرائب أو الإعفاء منها.

(١) عبد الستار أبو غدة وحسين شحاتة، الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، ص ٨٨.

- لا يحق للمستأجر المطالبة عند تسليم المأجور بأية نفقات إضافية قام بها مثل حراثة الأرض، كما لا يحق له تحويل الإجارة للغير إلا بإذن من وزارة الأوقاف بصفتها الطرف المؤجر، ويقوم بتسليم المأجور بعد انقضاء مدة الإيجار ويتحمل أي ضرر أو خسارة تنتج بسبب التأخير.

- في حالة مخالفة المستأجر لشروط العقد يقوم بتسليم المأجور للمؤجر خاليا من الموانع أو العوائق ومشتملا على كافة المحصولات.

- لا يحق للمستأجر إجراء أية إصلاحات في الأرض الوقفية وبخاصة الشجر المؤجر له إلا بموافقة وزارة الأوقاف، وفي حالة مخالفة ذلك يتحمل أي عطل أو ضرر ينتج بسبب المخالفة.

- يتحمل المستأجر مسؤولية المحافظة على بقاء الشجر سليما، ويضمن كل عطل أو ضرر يصيب الأوقاف.

إن تطبيق عقد الإجارة لدى وزارة الأوقاف ينتظم قطاع البناء والتشييد في المجال التجاري ومجال السكن، ولم يتضح من واقع الدراسة وجود أشكال لعقد الإجارة في المجال الزراعي على مستوى واسع النطاق بالرغم من أن معظم الشروط تدور حول استخدامات القطاع الزراعي، غير أنه بدون شك يوجد استثمارات في القطاع الزراعي وخصوصا في الزراعات الموسمية ولكن بمساحة إجمالية محدودة، قياسا إلى المساحة الكبيرة.

وقد انطلقت مسيرة التجربة الاستثمارية للأوقاف باستخدام أسلوب الإيجار طويل الأجل في القدس حيث تم إبرام عقد طويل الأجل مع أحد المستثمرين من أجل استثمار أرض وقفية وإقامة أبنية تجارية عليها في باب الساهرة بالقدس لمدة عشرين سنة اعتبارا من عام ١٩٧٨ وقد آل العقار الآن إلى

مؤسسة الوقف بعد انتهاء مدة الإيجار^(١).

كما قامت الوزارة منذ عهد قريب بتأجير (٤) قطع أراضي وقفية إيجارة طويلة لمدة (١٠) سنوات لبعض الأفراد بهدف إقامة البناء عليها واستثمارها لأجل مسمى تؤول بعدها جميع الأبنية والمنشآت لوزارة الأوقاف.

وفي جانب القطاع الزراعي تم تأجير (٣) مشاريع زراعية و (٢) قطعة للاستثمار الزراعي، كما تم تأجير أحد المستثمرين أكشاك (محلات تجارية مركزية صغيرة) في الساحات الداخلية للأراضي الوقفية، وتأجير أراضي وقف لاستخدامها كمواقف سيارات.^(٢)

أما في مجال القطاع التجاري فيشير الجدول رقم (١٤) إلى تطبيق عقد الإيجار في جوانب محدودة (مخازن ومكاتب مؤجرة) و (أرض مؤجرة)، موضحة كما يلي:

- تسجل أربد أعلى مستوى لتطبيق عقد الإيجار بمساحة إجمالية تساوي (٢٧,٧) دونما، بواقع (٦) قطع، بنسبة (٥٧%) من إجمالي مساحة القطاع التجاري المستثمر فيها.

- تسجل الفرق المرتبة الثانية بمساحة إجمالية (٤,٢) دونما، بواقع (٦) قطع، بنسبة (٢%) من إجمالي مساحة القطاع التجاري المستثمر فيها.
- وهناك مدن لم يوجد فيها أية صيغ استثمارية لعقد الإيجار مثل الأغوار

(١) محمد علي لطفي وأحمد سعيد بيوض، ورقة ميدانية إلى الحلقة الدراسية لثمير ممتلكات الأوقاف التي عقدت في جلة، للفترة ٨٣/١٢/٢٤ - ١٩٨٤/١/٥، إدارة وثمرير ممتلكات الأوقاف، جلة، البنك الإسلامي للتنمية، ١٩٩٤، ص ٣٦.

(٢) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، واقع وتطلعات، ١٩٩٩، ص ١٩٨-١٩٩.

الشمالية والرمثا والطفيلة ومعان ومأدبا، وما عدا ذلك من المدن الأخرى فتشمل استثمارات محدودة وضيقة.

وأما في مجال تطبيق عقد الإيجار في مجال السكن، فيظهر من الجدول رقم (١٤) أن هناك إسهامات ضئيلة لنشاط الوقف وتطبيقاته الاستثمارية على أساس الإجارة، ويمكن بيان ذلك بالنقاط التالية:

- تحتل معان المرتبة الأولى في استثمار السكن للإيجار بمساحة إجمالية (٢,٨) دونما، بواقع (٥) قطع، بنسبة (٧%) من إجمالي مساحة قطاع السكن فيها.
- تحتل السلط المرتبة الثانية بمساحة إجمالية (١,٧) دونما، بواقع قطعتين، بنسبة (١%) من إجمالي مساحة قطاع السكن فيها.
- تحتل أربد المرتبة الثالثة بمساحة إجمالية (١,٦) دونما، بواقع (٥) قطع، بنسبة (٠,٣%) من إجمالي مساحة قطاع السكن فيها.
- وهناك مدن لم تشملها أية صيغة استثمارية لعقد الإيجار في مجال السكن مثل الكورة والأغوار الشمالية والرمثا والفرق وعجلون وجرش والطفيلة، وما عدا ذلك من المدن الأخرى فتشملها استثمارات محدودة وضيقة.
- وتصل المساحة الإجمالية للتطبيق الفعلي لعقد الإيجار في المجال السكني إلى (٧,٧) دونما، بواقع (١٦) قطعة، بنسبة (٠,٢%) من إجمالي مساحة القطاع السكني.

وواضح أن الصيغة الاستثمارية لعقد الإجارة تزيد في المجال التجاري (٣٩,٩) دونما، عن المجال السكني (٧,٧) دونما، بمساحة إجمالية تساوي (٣٢,٢) دونما. وبوجه عام، يحتاج عقد الإيجار إلى تفعيل وتطبيق عملي واسع بسبب وجود

فأكد كبير إذا ما علمنا أن المساحة الإجمالية للقطاع التجاري تساوي (٦٧٣,٥) دونما،
والمساحة الإجمالية للقطاع السكني تساوي (٣٣٣,٥) دونما ، والمساحة الإجمالية
للقطاع السكني والتجاري معا تساوي (٤١٦,٦) دونما.

المبحث الثاني

صيغة عقد المزارعة والمساقاة والمغارسة

تعتمد وزارة الأوقاف على بعض الصيغ الاستثمارية في مجال القطاع
الزراعي، مثل عقد المزارعة والمساقاة، وعقد المغارسة، وتقوم الوزارة بتأجير
الأرض الزراعية بموجب أحد هذين العقدين مقابل حصة شائعة من ناتج
الأرض ، ويشتمل كل عقد على شروط خاصة منظمة للاتفاقية المبرمة بين
الطرفين، وهذه الشروط هي:

أولاً - عقد المزارعة والمساقاة:

يتضمن العقد اتفاقية تضمين للأرض الزراعية لمدة سنتين زراعتين مقابل
نصف الناتج، وفقا لما يلي:

- يلتزم الفريق الثاني بحراثة الأرض مرتين كحد أدنى على نفقته الخاصة.
- يمكن للفريق الثاني أن يستغل الأرض الزراعية من خلال زراعتها بالمحاصيل
الشتوية والصيفية.
- يلتزم الفريق الثاني بالعمل على مكافحة الأمراض والآفات التي تضر
بزراعة الأشجار المثمرة ومنها الزيتون.
- يتحمل الفريق الثاني سائر التكاليف المترتبة على قيامه بإجراءات قطف
وجمع الآثار في عبوات معلة لذلك ومنها الزيتون.

- تلتزم وزارة الأوقاف بالإشراف على الواجبات المطلوبة من الفريق الثاني بموجب الاتفاقية المبرمة بينهما وذلك عن طريق القسم الزراعي في الوزارة، كما تقوم بحراسة الأرض الزراعية وحمايتها من أية تعديات خارجية.
 - تحصل وزارة الأوقاف على حصة مناسبة مقابل قيامها بالأعمال المطلوبة منها بما يعادل (٥٠%) من ناتج الأرض والزيتون.
 - في حالة مخالفة الفريق الثاني للشروط بين الطرفين أو تقصيره فيها فإنه يتحمل قيمة الأضرار الناتجة بسبب ذلك.
 - يتعهد الفريق الثاني برفع يده عن الأرض والزيتون ويتخلى عنها عند طلب وزارة الأوقاف ذلك منه.
- ثانياً - عقد المغارسة:**
- مدة العقد عشر سنوات.
 - يقوم الفريق الثاني بزراعة قطعة الأرض الوقفي بالأشجار المثمرة أو الزيتون ضمن حد أدنى من الغراس يتفق عليه، وعلى نفقته الخاصة.
 - يلزم الطرف الثاني القيام بكافة أشكال الرعاية الزراعية والتعهد بتقديم الخدمات واللوازم الزراعية وأجور العمال والحفاظة على الأرض والغراس من التعديات الخارجية، وعلى نفقته الخاصة.
 - يقسم العائد المالي حسب مدة العقد إلى قسمين:
- الأول - لا يعود للطرف الأول (وزارة الأوقاف) أي عوائد أو بدل إيجار ولمدة أربع سنوات تبدأ من بداية فترة العقد.
- الثاني - يعود للطرف الأول (وزارة الأوقاف) ربع الناتج من غراس

- الأشجار المثمرة أو الزيتون أو أية أشجار أخرى يزرعها الفريق الثاني في الأرض الوقفية المتفق عليها وذلك للمدة المتبقية من زمن العقد وقدرها ست سنوات.
- يمكن للفريق الثاني الاستفادة من المزايا والتسهيلات التي تقدمها الحكومة للاستثمار في زراعة الأشجار المثمرة في المناطق المرتفعة، وإذ يفوض الفريق الأول الفريق الثاني للقيام بإجراءات الدخول بمشروع تطوير الأراضي المرتفعة وتحمل أية تكاليف على نفقته الخاصة واستلام المساعدات المقررة للمشروع فإنه لا يعود للفريق الأول أية عوائد مادية ولا يتحمل أي ضرر قد ينتج سبب عدم دخول الأرض المتفق عليها في مشروع تطوير الأراضي المرتفعة.
- يلتزم الفريق الثاني بتعليمات القسم الزراعي التابع للطرف الأول (وزارة الأوقاف) فيما يتعلق بكيفية زراعة الغراس والحفاظة عليها ومنع انجراف التربة أو أية أمور أخرى، وفي حال عدم التزام الفريق الثاني بالتعليمات وورود ثلاثة تقارير متتالية تؤكد وقوع مخالفة التعليمات فإن الفريق الثاني يكون ملزماً بدفع ضعف بدل الإيجار.
- لا يحق للفريق الثاني التصرف بالاستثمار بطريقة شخصية مثل إقامة أبنية على قطعة الأرض المتفق عليها أو إنشاء حظائر مخالفة للتعليمات.
- إذا تقاعس الفريق الثاني عن القيام بزراعة الأرض خلال سنتين من توقيع العقد بالغراس المتفق عليها يتم سحب الأرض منه ويدفع ضعف بدل الإيجار السائد للأرض في نفس المنطقة.
- وتصل المساحة الإجمالية للتطبيق الفعلي لعقد الإيجار في المجال التجاري إلى

(٣٩,٩) دوغماً، بواقع (٢٦) قطعة، وبنسبة (٥,٩%) من إجمالي مساحة القطاع التجاري.

إن عقد المزارعة والمساقاة يشتمل على مجالات الاستثمار في القطاع الزراعي للوقف حسب الجدول رقم (١٦) في بند (زراعي ومزرعة)، وأما عقد المغارسة فيدخل في بند (زراعة أشجار مثمرة).

وإن إمكانيات الاستثمار في مجال المزارعة والمساقاة تزيد بنسبة عالية على مجال الاستثمار في مجال المغارسة، ففي حين تعادل المساحة الإجمالية لبند (زراعي) (٨٨٤٢,٥) دوغماً، وتعادل المساحة الإجمالية لبند (مزرعة) (٨٥٠,٤) دوغماً، بمجموع إجمالي يساوي (٩٦٩٢,٩) دوغماً، فإن بند (زراعة أشجار مثمرة) لا يتجاوز مساحته الإجمالية (٢٥٣,٩) دوغماً، أي أن نسبة المساحة الإجمالية للاستثمار في مجال المزارعة والمساقاة تزيد بمقدار (٣٨) ضعفاً عن المساحة الإجمالية للاستثمار في مجال المغارسة، كما أن عدد القطع للأراضي القابلة للاستثمار في مجال المزارعة والمساقاة يساوي (٤٦٤) قطعة، بينما عدد القطع للاستثمار في مجال المغارسة لا يتجاوز (٢٧) قطعة، أي بزيادة (٤٣٧) قطعة.

ولا تختلف الأهمية النسبية بشكل جوهري حين النظر إلى الاستثمار من الوجهة الاعتبارية لعقلي المزارعة والمساقاة، والمغارسة. وبالرغم من سهولة ووضوح البيانات المعروضة للقطاع الزراعي الوقفي حسب المعطيات الإحصائية لعام ١٩٩٩، إلا أنه من العسير معرفة مساحات الأراضي الزراعية المستغلة على وجه دقيق، وذلك أن قاعدة المعلومات لدى وزارة الأوقاف تفتقر إلى إعطاء صورة تفصيلية لطبيعة الأراضي المستغلة في القطاع الزراعي وأوجه استخداماتها ومساحاتها وارتباطاتها بالتغيرات الاقتصادية الأخرى.

وقد قامت وزارة الأوقاف بمشروعات تشجير للأراضي الزراعية ولكن ليس بهدف الاستثمار وإنما للمحافظة على الأراضي الوقفية ورصد ريعها لتغطية التكاليف المترتبة عليها، مع وجود توقع زيادة الإنتاج ثم زيادة العائد المتحقق في المستقبل، ومن أبرز هذه المشاريع:

- مشروع سحم الكفارات في اربد، والذي تم فيه زرع (١٣٤٦) شجرة زيتون وعناب وتفاحيات ولوزيات، ووصلت مساحته الإجمالية إلى (٧٩) دوغماً.
- مشروع صويلح بالقرب من عمان والذي تم فيه زرع (٢٦٠٠) شجرة زيتون وعناب وتفاحيات ولوزيات، ووصلت مساحته الإجمالية إلى (٨٤) دوغماً.
- مشروع حسيان الزراعي بالقرب من عمان، والذي تم فيه زرع (٢٣٠٠) شجرة زيتون وعناب وتفاحيات ولوزيات، ووصلت مساحته الإجمالية إلى (١٢٢) دوغماً.
- مشروع المزار الجنوبي في الكرك، والذي تم فيه زرع (٣٥٠) شجرة زيتون كمرحلة أولية قابلة للزيادة الكبيرة، ووصلت مساحته الإجمالية إلى (١٢٢) دوغماً.

وكذلك هناك مشروعات زراعية أخرى في الضفة الغربية، ففي الخليل وحدها أقامت وزارة الأوقاف (٤) مشروعات قبل عملية التخلي عن مسؤولياتها فيها عام ١٩٩٤، وهذه المشروعات تم فيها زراعة أشجار الزيتون وهي المشروع الزراعي في أرض نوبا بمساحة (٨٠) دوغماً والمشروع الزراعي بأرض طولكرم بمساحة (٨٠) دوغماً، والمشروع الزراعي في أرض نابلس بمساحة (٥٠) دوغماً، والمشروع الزراعي في أرض جنين بمساحة (٤٠) دوغماً.

والواقع أن الاستثمار في المشروعات الزراعية يركز على الأنماط الإنتاجية

كثيفة العمالة، ووفقا لذلك ينبغي مراعاة عنصر العمل ومدى إمكانية توجيهه في مشروعات الوقف الزراعية في إطار خطط التنمية الوطنية، بحيث يتأتى ذلك عن طريق تحديث النماذج المصممة لعقلي المزارعة والمساقاة، والمغارة، وبخاصة العقد الأول، من أجل استثمار مساحات كبيرة قدر الإمكان، واستقطاب العمالة المناسبة لها.

المبحث الثالث

أدوات سندات المقارضة (المضاربة)

تعتبر سندات المقارضة من الأدوات الاقتصادية المعاصرة التي تلجأ مؤسسة الوقف من خلالها إلى تفعيل صيغة المضاربة بصورتها المعروفة. وقد عملت وزارة الأوقاف الأردنية على تدعيم فكرة سندات المضاربة وتداول جوانبها الشرعية ومناقشتها في المحافل العلمية^(١)، وذلك باعتبار أنها أداة استثمارية حديثة ذات كفاءة وفعالية عالية في تمويل مشروعات الوقف.

وقد قامت وزارة الأوقاف بإصدار سندات المقارضة بموجب قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨١، وتم مراعاة بنود القانون في أول نشرة إصدار، ويمكن إجمال أهم النقاط في قانون ونشرة الإصدار بالأمور الآتية:

(١) وقد أقام مجمع الفقه الإسلامي بمجلة ندوة علمية متخصصة حول سندات المقارضة للفترة ٨٣٠ - ١٩٨٧/٩/٢، كما تم مناقشة الجوانب الشرعية للسندات مرة أخرى في الدورة الرابعة لمجمع الفقه الإسلامي في جلة للفترة ٦ - ١٩٨٧/٢/١١. واشتملت مجلة المجمع على كافة الأبحاث المتعلقة بالسندات وذلك في العدد الرابع، الجزء الثالث. ولكن تم عرض مشروع سندات المقارضة لأول مرة في الحلقة الدراسية لتثمين ممتلكات الأوقاف للفترة ٨٣/١٢/٢٤ - ١٩٨٤/١/٥، وقد ألقى الأستاذ وليد خير الله محاضرة بعنوان " سندات المقارضة مع حالة تطبيقه " مندوبا عن وزارة الأوقاف، وتم تكييف الكثير من أفكار المحاضرة مع المبادئ الشرعية فيما بعد.

أولاً - أوصاف سندات المقارضة:

- تعني سندات المقارضة تلك الوثائق المخلدة القيمة التي تصور بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لتنفيذ مشروع بقصد استغلاله وتحقيق الربح منه وأن مسؤولية مالك السند تحدد فقط بالمبالغ المبينة في متن السند.
- يحصل مالك السند على نسبة محددة من قيمة أرباح المشروع كما هي موضحة في شروط الإصدار، ولا يتولد أية فوائد عن السندات.
- يتضمن كل سند قيمة اسمية تمثل جزء من القيمة الإجمالية للإصدار، ويجوز للسندات ذات القيمة الاسمية العالية تجزئتها إلى قيمة اسمية دنيا، وتدفع القيمة الاسمية للسند كاملة عند الاكتتاب ولا يجوز التقسيط.
- ويتضمن السند بالإضافة إلى القيمة الاسمية ونسبة توزيع أرباح المشروع كفالة مشفوعة بتعهد من الحكومة الأردنية بالوفاء الكامل للقيمة الاسمية للسند في الموعد المحدد، وتصبح كفالة الحكومة واجبة التنفيذ إذا تخلفت وزارة الأوقاف عن دفع القيمة الاسمية في الموعد المحدد.

ثانياً - شروط الإصدار:

- لا تعترف وزارة الأوقاف إلا بوجود مالك واحد للسند.
- تقوم وزارة الأوقاف بتوزيع الأرباح الصافية بعد تحقق الأرباح في نهاية السنة المالية، بحصتين: حصة تمثل نسبة من الأرباح لمالكي السندات وحصة من الأرباح الصافية كمخصص لإطفاء السندات. وتحل وزارة الأوقاف محل مالكي السندات المطفأة في الحصول على الأرباح المتحققة لهم.
- وإذا زادت مخصصات إطفاء السندات في نسبة توزيع الأرباح الصافية

المقررة عن القيمة الاسمية للسندات المقرر إطفائها فإن هذه الزيادة تبقى رصيда للمشروع وتدر للسنه الماليه التاليه :

- تعفى الأرباح المتحققة والقيمة الاسمية للسند من ضريبة الدخل وأية رسوم حكومية.
- يجري تداول سندات المقارضة في سوق عمان المالي وفقاً لأحكام قانون السوق، ويجوز لوزارة الأوقاف شراء سندات الإصدار من سوق عمان المالي دون قيد أو شرط.

ثالثاً - استغلال حصيلة الإصدار لسندات المقارضة:

- يتم توجيه حصيلة الإصدار لسندات المقارضة للاستثمار في تمويل مشروع معين، ويشترط في المشروع أن يكون ذا جدوى اقتصادية مجزية، وأن يكون مستقلاً عن مشروعات وزارة الأوقاف الأخرى، وأن يدار مالياً كوحدة مستقلة.
- إذا زادت كلفة المشروع عن القيمة الفعلية للسندات المصدرة تقوم وزارة الأوقاف بتحمل الزيادة بحيث تخضع لاستحقاق الأرباح من السندات.
- إذا تعذر قيام المشروع لأسباب طارئة فإن الحكومة تكفل تسديد القيمة الاسمية لمالكي السندات في الموعد المحدد لاستحقاقها.

وفي الواقع، واجهت وزارة الأوقاف مشكلة في تطبيق مفهوم عملي للسندات يقوم على تكييف شرعي متفق عليه لدى ذوي الاختصاص ولا سيما المستثمرين والمهتمين في القضايا المصرفية الإسلامية. وقد كان هنالك مداورات سائخة بين العلماء في مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الذي عقد في جلة، وقد تمحورت المناقشات حول محورين أساسيين؛ هل السندات من باب الشركة التي يدخل فيها العائد بمفهوم الأرباح أم هي من باب القرض الذي يجز الربا، ونتيجة

لذلك ذهب فريق من العلماء إلى عدم شرعية السندات وعدم جواز العمل بها باعتبارها شكل من أشكال الربا، ومن هؤلاء الدكتور علي السالوس في بحثه "سندات المقارضة و الاستثمار"، والدكتور رفيق المصري في بحثه "سندات المقارضة"^(١).

وقد انتهى المجمع إلى إقرار شروط منظمة للعلاقة الشرعية بين المضارب وصاحب رأس المال في إصدار السندات، وتحديد طبيعة ملكية السندات وشروط التعاقد وقابلية التداول والتصرف بحصيلة الاكتتاب وتوزيع الأرباح وغير ذلك^(٢).

وهناك حالة تطبيقية لسندات المقارضة لإقامة مشروع تجاري بمساحة إجمالية (١٠) آلاف متر مربع، ويتضمن (٢٠) مخزناً مساحة كل منها (٤٠) متراً مربعاً والباقي لأغراض المكاتب التجارية، أما عائدات المشروع فتم تخطيطها على الوجه التالي^(٣):

- بدل خلو للمخازن بمعدل وسطي (٥٠٠٠) دينار لكل مخزن.
- الأجرة السنوية للمخزن الواحد (٢٠٠٠) دينار، بواقع (٥٠) دينار للمتر المربع الواحد.
- الأجرة السنوية للمتر المربع الواحد من المكاتب (٣٥) دينار.

(١) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد ٤، الجزء ٣، ص ١٨٢١-١٨٣٦، ص ١٩٤٥، ١٩٦٠.
(٢) نزيه حاك أساليب استثمار الأوقاف وأسس إدارتها، "أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف"، ص ١٨٨، ١٩١.

(٣) وليد خير الله، سندات المقارضة مع حالة تطبيقه، بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية لثمير ممتلكات الأوقاف التي عقدت بمجلة للفترة ٨٣/٢/٢٤-١٩٨٤/٧/٥، إدارة وثمرات ممتلكات الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، ١٩٩٤، ص ١٦٦، ١٦٧.

- يخصص (٢٥%) من الأرباح كعائد للممولين، ويشغل رصيد الأرباح المتبقي (٧٥%) لإطفاء السندات بشكل دوري.

وقد واجهت هذه الحالة التطبيقية لسندات المقارضة بعض المخالفات الشرعية التي تم تكييفها فيما بعد وهي^(١):

- أن بدل الخلو من مالك العقار لا يجوز لعدم مشروعية العوض المقابل ولكن يجوز للمستأجر الذي يتنازل عن حقه في استخدام العقار لمصلحة المستأجر الجديد لأنه في هذه الحالة يمثل بدل المنفعة وهي جائزة شرعاً.
- لم يحدد المعنى المراد بالإطفاء للسندات هل هو شراء عدد منها سنوياً حتى تنتهي ملكيتها بعد انتهاء المدة المقررة للإطفاء لمصلحة الجهة المصدرة أم أن المراد بالإطفاء انخفاض القيمة الحقيقية للسندات بشكل تدريجي حتى تؤول إلى الجهة المصدرة، وعلى كلتا الحالتين لا يجوز شرعاً أن تبقى أرباح السندات ثابتة من السنة الثالثة وحتى السنة السادسة.
- أن الحالة التطبيقية تتضمن فترة سماح حتى تنفيذ المشروع، والمعروف أن فترة السماح شائعة في القروض المصاحبة للفوائض الربوية.

(١) حسن عبد الله الأمين، ملحوظات وتصويبات على بحث الحالة التطبيقية لسندات المقارضة، المصدر السابق، ص ١٧٨، ١٧٩.

المبحث الرابع

صيغة المراجعة

تعتمد التجربة الاستثمارية لوزارة الأوقاف على صيغة المراجعة ، وهي "نوع من البيع، يقوم المصرف فيه بالشراء، ويقوم بعد ذلك بالبيع، بحيث يكون الشراء نقداً، والبيع نسيئة" ^(١)، أو هي "قيام المصرف بشراء السلعة المطلوبة، سواء أكانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية نقداً، وبيعها للعميل بسعر مؤجل" ^(٢)، وهناك تعاريف متعددة لصيغة المراجعة ^(٣). وأما كيفية قيام وزارة الأوقاف بالتعامل وفق صيغة المراجعة فإن الوزارة تلجأ إلى تنظيم خطط المشروعات المقترحة، بحيث يتم تخصيص كلفة أجور الأيدي العاملة اللازمة للمشروع من الموازنة الذاتية للوزارة بينما يتم تمويل مواد البناء عن طريق المؤسسات المالية الإسلامية كالبنك الإسلامي الأردني ومؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام حيث يتم تسديد قروض التمويل والأرباح المترتبة عليها

(١) جمال الدين عطية، " البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، مجلة الأمة، العدد ٥٦، ص ٥٠.

(٢) محمد بدوي، " تطوير وسائل التمويل المصرفي في البنوك اللاربوية"، المسلم المعاصر، العدد ٢١، ص ١٠.

(٣) انظر: محمد سليمان الأشقر، بيع المراجعة كما تجرّب البنوك الإسلامية، الكويت، مكتبة الفلاح، ص ٧٦. علي أحمد السالوس، معاملات البنوك الحديثة في ضوء الإسلام. قطر، دار الحرمين، ص ٩٠. رفيق المصري، " بيع المراجعة للأمر بالشراء كما تجرّب المصارف الإسلامية"، مجلة الأمة، العدد ٦١، ص ٣٦.

للمؤسسات من عائدات المشروعات المقترحة. ^(١)

وهنا لا بد من الإشارة إلى وجود مشكلات أساسية تواجهها وزارة الأوقاف في جدوى تحويل المشروعات وفقاً لصيغة المراجعة من مؤسسات التمويل الإسلامية، وهي:

- إن البنك الإسلامي الأردني يشترط فترة زمنية لا تزيد عن (٥) سنوات لاسترداد رأس المال في أي مشروع، وألا تقل عائدات البنك عن (١٠٪)، مما يعني أن عائدات المشروع ينبغي أن تكون عالية جداً لتغطية حصة البنك، وهذا مجد ذاته يقلل من فرص الاستفادة من تمويل البنك.
- وتنتهج مؤسسة الأيتام نفس آلية التمويل ولكن بمعدلات أعلى، حيث تشترط فترة سداد لا تزيد عن (٨) سنوات، وأرباح محققة لا تقل عن (١٢٪)، مما يؤدي إلى النتيجة السابقة وضياع فرص الاستفادة من التمويل لارتفاع حصة العائدات لمؤسسة الأيتام.
- وبسبب أن قيمة المراجعة السنوية مرتفعة بالقياس إلى رأس المال المستثمر وأن الجدوى الاقتصادية لمعظم المشاريع الإسكانية تقل عن (٨٪) فإن هذا الاستثمار غير مرغوب فيه لدى الأوقاف.

ولكن هناك خطوات عملية مقترحة يمكن أن تسهم في إعانة تصويب واقع التمويل لمشروعات الأوقاف وبالتالي تؤدي إلى تفعيل الأداء الاستثماري وزيادة الجدوى الاقتصادية وتحقيق الأهداف الوقفية المرجوة، ومن أهم هذه الخطوات:

(١) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، " دراسة ميدانية حول الأوقاف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية"، بحث مقدم إلى ندوة تطوير الأوقاف الإسلامية وتنميتها، نواكشوط، موريتانيا، ١٢-١٥/٧/١٩٩٧، ص ٣٠.

١- قيام مؤسسات استثمارية متخصصة في إدارة وتنمية أموال الوقف، وذات استقلالية في الجوانب المالية والإدارية، وهناك أفكار طموحة في الأردن لإنشاء مؤسسة استثمارية تعنى بإدارة وتنمية أموال الوقف^(١)، ومنذ فترة وجيزة أكد وزير الأوقاف على نية الوزارة لإنشاء مؤسسة لتنمية الاستثمارات الوقفية لزيادة دخل الوقف ودعم التزامات الوزارة نحو المساجد وتأهيل الأئمة وفتح المراكز الثقافية ودور القرآن الكريم، وبطبيعة الحال فإن هذه المؤسسة الاستثمارية ليس لها علاقة بمديرية التنمية والاستثمارات الوقفية التي تباشر أعمالها حالياً ضمن كواحد الوزارة.

٢- تعزيز الخطاب الإعلامي للمسلمين لتوجيه ودائعهم الاستثمارية في البنوك الإسلامية وتوظيفها لمصلحة مشروعات الوقف الإسلامي بحيث توزع كحسابات جارية بدون أرباح والدعوة إلى تأكيد أهمية تنمية الأموال الوقفية وفقاً لمبادئ التكافل الاجتماعي، وفي هذه الحالة يتم التوضيح من بعض المستثمرين في سبيل دعم وإحياء منشآت الوقف ومرافقه المختلفة.

٣- التنسيق مع المؤسسات المالية الإسلامية في بعض الدول الإسلامية لإقامة مشروعات استثمارية واسعة النطاق في أراضي الوقف واستخدام الصيغ الاستثمارية والقطاعات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الجدوى الاقتصادية والعائدات المتوقعة.

٤- الاستفادة من السيولة الفائضة لدى البنوك المركزية والتي تنتج بسبب احتياطات البنوك الإسلامية التي تمتنع عن تداولها أو أخذها بحجة أنها من

(١) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، دراسة ميدانية حول الأوقاف في المملكة الأردنية الهاشمية، ص ٣٥.

الربا المحرم.

٥- وثمة أراضي وقفية معطلة عن الانتفاع والاستثمار وهي كثيرة نسبياً وذات مساحات إجمالية واسعة، ولذا يجب على وزارة الأوقاف تفعيل الاستفادة من هذه العقارات من خلال تبني استراتيجية مدنية يتم بها عرض العقارات على المستثمرين بمعدلات ربحية منخفضة تعود بالنفع والعائد الكبير على الوزارة على مدى الأجل الطويل.

٦- ولكن هناك صعوبات حقيقية تواجه وزارة الأوقاف في أغلب المشروعات الاستثمارية المركزية والتي تعتمد بشكل خاص على الإيجارة طويلة المدى، وتتعلق هذه الصعوبات بالارتفاع المستمر للأسعار (التضخم)، مما يعني ضرورة البحث عن وسائل تشريعية تقوم بها الدولة ولو بشكل جزئي لدعم مصلحة الوقف.

٧- ويمكن لوزارة الأوقاف تبني إقامة مشاريع ذات جدوى اجتماعية واقتصادية من وجهة نظر الدولة، على أن تقوم الدولة بمنح قروض خالية من الربح لوزارة الأوقاف، مما يجنب مشروعات الوقف اللجوء إلى مؤسسات التمويل ذات الربحية العالية ويخفف من اعتماد مصلحة الوقف على الموازنة العامة.

الخاتمة

وقد توصل البحث إلى أهم النتائج والتوصيات التالية:

أولاً- النتائج:

- ١- لقد حفل التاريخ الإسلامي بتجربة فريدة بنشر العلوم عن طريق الكتاتيب، وكانت هذه المؤسسة تمارس صلاحياتها في نطاق استقلالي عن إرادة الدولة، وامتدت الاستقلالية لتشمل المدرسين في منح الإجازات وتحديد الكفاءات العلمية.
- ٢- وبقدر ما كانت المؤسسة الوقفية شاملة للعلوم المختلفة فإنها كانت شاملة على نحو مماثل لاستيعاب جميع شرائح المجتمع دون تفرقة أو تمييز.
- ٣- تختص مؤسسة الوقف بالعمل النافع غير الضار باعتبار أن الفكرة التي تقوم عليها هي فكرة "الصدقة الجارية"، وتعتمد مبدأ الاستمرارية والتجديد.
- ٤- يوصف سلوك الوقف بأنه سلوك إصلاحية لأنه معني بإنتاج الطيبات وتقديم أشكال البر والإحسان للمجتمع.
- ٥- تعتبر المشروعات الوقفية غير ربحية على الأصل ولكنها توجه لتحقيق العائد والمردود المادي كوسيلة للقيام بنفقات الوقف وإعادة صيانه وعمارته.
- ٦- يسهم الوقف بدور فاعل لتنمية الثروة الوطنية في مجالات الاستثمار.

والإنتاج غير أن هذا الدور يأخذ منحى آخر حين تعطيل ثروة الوقف وتجميدها بحيث يتحول الوقف إلى طاقة معطلة.

- ٧- يزداد حجم العقارات في المؤسسة الوقفية، ولكنها تفتقر إلى الحجم الكافي من عنصر العمل، وذلك من حيث الإمكانيات التنظيمية والإدارية والمالية والقدرة على الإشراف والمتابعة لمشروعات الوقف حسب دراسات الجدوى والجوانب الفنية.
- ٨- ترتبط القيمة الحقيقية للعقارات الوقفية بارتفاع معدلات التضخم إلى جانب الاستهلاك الرأسمالي للأصول الإنتاجية مما يعني تآكل حقوق الوقف وأعيانه والمخفاضات العائدات.
- ٩- هناك عقارات وقفية خالية خصوصاً في مجال القطاع السكني، أو المساجد القديمة في مساحات مهجورة.
- ١٠- تخضع الأملاك الوقفية لشرط الواقف بنسبة عالية تصل إلى (٤٠,٣%) من المساحة الوقفية الكلية، موزعة بين شرط الواقف في بناء مسجد وإنشاء مقبرة.
- ١١- يواجه قطاع الأوقاف تحدياً كبيراً في مجال تنظيم قواعد للمعلومات، وحصر الأراضي الوقفية وتحديد مجالات الاستثمار ضمن الأهداف الاقتصادية الرشيدة.
- ١٢- ينخفض معدل الإنتاجية في الأوقاف تبعاً لانخفاض الكفاءة التعليمية والثقافية لدى الجهاز الإداري إضافة إلى تدني الأجور الحقيقية ونقص السيولة.

ثانياً- التوصيات:

- ١- ضرورة الاستفادة من الأراضي الوقفية المعطلة وإعادة استثمارها في مجالات حيوية وخصوصاً الأراضي الواقعة في منطقة المفرق للاستفادة منها بإنشاء جامعة وقفية.
- ٢- ربط مشروعات الوقف بأهداف التنمية والخطط الوطنية ومتابعة المنجزات المتحققة ضمن معايير الكفاءة والإنجاز، وبخاصة ضرورة تجسير فجوة الاختلالات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد الوطني، مع التركيز على قطاع التعليم العالي المجاني.
- ٣- العمل على استنباط تشريعات جديدة في قوانين وأنظمة الأوقاف تسمح لاستخدام الأصول الوقفية على نحو مواكب للتطور الاجتماعي والاقتصادي في الحياة المعاصرة، وبخاصة في مجال البيع والاستبدال ومواجهة التضخم والاستثمار في أسهم شركات وما شابه ذلك، والأهم من ذلك كله إمكانية استنباط مخارج تشريعية جديدة لتكييف شرط الواقف.
- ٤- البحث عن وسائل تمويل بديلة ذات صبغة دولية سواء من الدول الإسلامية أو المؤسسات المالية الإسلامية وذلك بهدف استثمار الأملاك الوقفية ضمن مشروعات إنتاجية واسعة النطاق تعود بالنفع على جميع الأطراف.
- ٥- صياغة الخطط الوقفية في ضوء الموارد المتاحة وظروف الاستخدام في مشروعات ذات مردود مالي وعائد اجتماعي على السواء.
- ٦- ضرورة اعتماد وزارة الأوقاف على التمويل الذاتي من الدولة والحصول على الاقتراض العام غير الربحي كدعم تمويلي يساهم في تعزيز قدرة

الأوقاف على الاستثمار وإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية لمصلحة المجتمع.

- ٧- العزوف عن أساليب المراجعة والتمويل من المؤسسات المصرفية الإسلامية إلا بشروط ربحية مخفضة تحد من ارتفاع تكاليف مشروعات الوقف خدمة لأغراض الخير العام.
- ٨- الاستفادة من تفعيل دور أدوات سندقات المقارضة لإقامة منشآت ومشاريع وقفية حسب الجدوى والأهمية الاقتصادية للمجتمع.
- ٩- استحداث مؤسسة وقفية تعنى بالجانب التنموي للاستثمارات الوقفية، وذات استقلال مالي وإداري، بحيث تقوم بإعادة برمجة الأراضي الوقفية وتخطيط الاستثمار وحصر استخدامات المشروعات حسب معايير الجدوى الاقتصادية وتحقيق أعلى كفاءة وفعالية إدارية ممكنة.
- ١٠- التنسيق المشترك مع الجمعيات الأهلية والاستفادة من تجاربها وإمكانياتها الفنية والتنظيمية والإدارية والمالية وتعزيز دورها في بناء قاعدة معومات وبيانات عن احتياجات المجتمع ضمن الحقوق الاجتماعية المختلفة بحيث يتم تزويدها إلى وزارة الأوقاف ورصدها ضمن أولويات الاستثمار الوقفي.
- ١١- إن تحسين أداء الاستثمار في الأوقاف وتطوير عنصر العمل بجوانبه الإدارية والمالية والتنظيمية يحقق صافي أرباح في المشروعات الاستثمارية أكثر من التكاليف المطلوبة في عملية التطوير.
- ١٢- تعزيز قطاع الصناعة الزراعية والاستفادة من الصناعة التحويلية في هذا المجال، مثل زراعة الزيتون واستخراج الصابون والزيت والاستفادة من الجفت المستخرج.

١٣- إحياء فكرة التكامل والعمل الجماعي التعاوني بين وزارة الأوقاف وقطاعات المجتمع المختلفة.

١٤- ضرورة الأخذ بفتاوى جواز الاستبدال من أجل إحلال العناصر الإنتاجية الصالحة بدلا من العناصر الإنتاجية عديمة الجدوى.

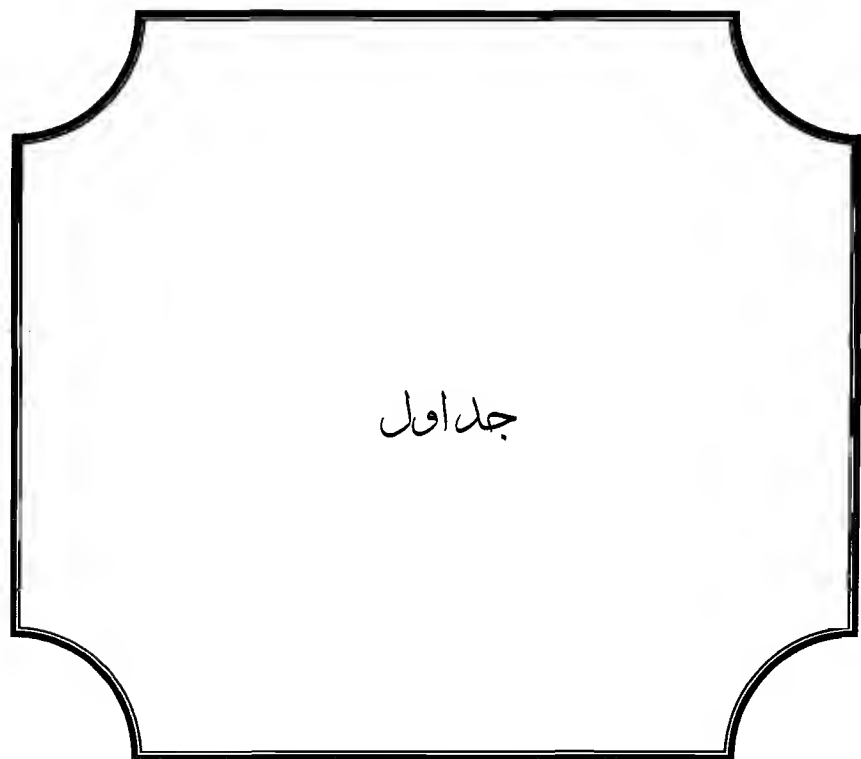
الملخص

لقد برزت الحاجة إلى مؤسسة الوقف في المجتمع المعاصر بصورة أكثر إلحاحاً كنتيجة طبيعية للتطور الكبير الذي واکب تنظيم المجتمع المدني، وتضم مؤسسة الوقف كلاً من القطاع العام ممثلاً بدور وزارة الأوقاف والقطاع الخاص ممثلاً بدور بعض المؤسسات الخيرية الطوعية الفاعلة في المجتمع.

ولربما يعد الجانب التنموي من أهم الجوانب الاجتماعية التي تحتاج إلى إعادة بناء وتطوير في نطق الخطط الوطنية العامة، ويأتي دور الوقف كأداة لا يمكن الاستغناء عنها في تفعيل طاقات المجتمع والاستفادة من جميع الموارد المتاحة، وذلك أن العديد من الأفراد يسهمون في التنازل عن موارد استراتيجية لمصلحة جهاز الوقف انطلاقاً من مواقف دينية وإنسانية وإحساساً بالمسؤولية الاجتماعية مع الفئات الفقيرة والأقل حظاً.

وهناك آفاق عديدة ومتنوعة للتنمية، وهي لا تنحصر بالضرورة بالجوانب الاقتصادية بحسب وإنما تشمل كافة الجوانب الاجتماعية وأهمها الجوانب الإنسانية، وقد جاء هذا البحث كمحاولة أولية لاستكشاف آفاق علاقة الوقف بالتنمية من خلال الجوانب التعليمية والثقافية والعلاقات الاقتصادية بكافة قطاعاتها الأساسية في الإطار الوطني.

وقد انتهى إلى أهمية دور الوقف في معالجة الكثير من الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وخصوصاً في مجال الزراعة وإحياء الأرض الوقفية الموات والاستفادة من طاقة العمل المعطلة وتخفيف حدة العجز التجاري والانكشاف للعالم الخارجي، ما يؤكد وجود الحاجة القصوى إلى تخطيط موارد الوقف وفق الأساليب العلمية وتوظيفها بشكل فعال مع أهداف التنمية الوطنية.



جد اول

جدول رقم (١)

المدارس الوقفية القديمة ومواقعها وسنوات تأسيسها وأسماء مؤسسيها^(١)

الرقم	المدرسة	الموقع	أسم مؤسسها	سنة التأسيس	حالتها اليوم
١	السيفية	السلط	الأمير سيف الدين بكتمر	٧٢٤هـ	
٢	الخثنية	المسجد الأقصى	صلاح الدين	١١٩١/٥٨٧	سكن موظفي المسجد الأقصى
٢	الصلاحية	ط. باب الأسباط	صلاح الدين	١١٩٢/٥٨٨	مدرسة ومتحف وكنيسة
٤	الأفضلية/ القبة	حارة المغاربة	الملك الأفضل نور الدين	١١٩٣/٥٨٩	سكن فقراء المغاربة
٥-	الميمونة	باب الساهرة	الأمير ميمون القصري	١١٩٦/٥٩٣	مدرسة
٥-	الجراحية	طريق نابلس	الأمير حسام الدين الجراحي	١٢٠١/٥٩٨	مسكن
٧-	النحوية	صحن الصخرة	الملك المعظم عيسى	١٢٠٧/٦٠٤	قائمة على صحن الصخرة
٩-	النصرية/ الغزالية	شرقي الحرم	الشيخ نصر المقدسي	١٢١٣/٦١٠	منذرة
٩-	للبدرية	حارة الواد	الأمير بدر الدين الهكاري	١٢١٣/٦١٠	سكن
١٠-	المعظمية/ الحنفية	باب العتم	الملك المعظم عيسى بن أبي بكر	١٢١٧/٦١٤	خراب وسكن
١١-	دار الحديث	باب السلسلة	الأمير شرف الدين الهكاري	١٢٦٧/٦٦٦	سكن
١١-	الأباصيرية	باب الناظر	الأمير علاء الدين آيد غدي	١٢٦١/٦٦٦	سكن
١٤-	السلامية	باب العتم	الخوaja مجد الدين السلامي	١٣٠٠/٧٠٠	سكن
١٤-	الوجيهية	باب الغوانمة	الشيخ وجيه الدين الحنبلي	١٣٠٠/٧٠٠	دار وسكن
١٥-	الموصلية	باب العتم	الخوaja فخر الدين الموصلية		سكن
١٦-	الجالقية	باب السلسلة	ركن الدين بيبرس	١٣٠٧/٧٠٧	سكن

(١) وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، التقرير السنوي، ١٩٧٧، ص ٣٧، ٣٨.

تابع جدول رقم (١)

الرقم	المدرسة	الموقع	أسم مؤسسها	سنة التأسيس	حالتها اليوم
١٧-	الجادلية	شمال الحرم	الأمير علم الدين الجادلي	١٣١٥/٧١٥	المدرسة البكرية
١٨-	الدوادرية	باب العتم	الأمير علم الدين التجمي	١٢٩٥/٦٩٥	مدرسة للبنات
١٩-	الكريمة	باب حطة	الصاحب كريم الدين بن مكائس	١٣١٩/٧١٨	مسكن
٢٠-	التكيزية	باب السلسلة	الأمير تنكز الناصري	١٣٢٨/٧٢٩	
٢١-	الأمينية	باب العتم	الصاحب أمين الدين عبد الله	١٣٢٩/٧٣٠	سكن
٢٢-	الملكية/ الجوكندار	شمال الحرم	الحاج ملك الجوكندار	١٣٤٠/٧٤١	سكن
٢٣-	الفارسية	شمال الحرم	الأمير فارس بن عبد الله	١٣٥٤/٧٥٥	سكن
٢٤-	الأرغونية	باب الحديد	الأمير أرغون الكاملي	١٣٥٧/٧٥٨	سكن وضريح
٢٥-	التشتمرية	باب الناظر	الأمير تشتمر السيفي	١٣٥٧/٧٥٩	جزء من دائرة الأوقاف
٢٦-	الأسعدية	شمال الحرم	الخوaja مجد الدين الأسعدي	١٣٦٨/٧٦٠	مسكن
٢٧-	دار السلام القرآنية	باب السلسلة	سراج الدين السلامي	١٣٩٥/٧٦١	
٢٨-	المنجكية	غربي الحرم	الأمير سيف الدين منجك	١٣٦٠/٧٦٢	مقر دائرة الأوقاف
٢٩-	المحدثية	باب الغوانمة	عز الدين الأردسلي	١٣٦٠/٧٦٢	جزء من المدرسة وسكن
٣٠-	الحسنية	باب الأسباط	شاهين الحسيني الطواسي	١٣٦٠/٧٦٢	مسكن
٣١-	الطازية	باب السلسلة	الأمير طاز	١٣٦٢/٧٦٣	سكن
٣٢-	البارودية	باب الناظر	الست سفري خاتون البارودي	١٣٦٦/٧٦٨	سكن
٣٣-	الحنبلية	باب الحديد	الأمير بيدمر	١٣٩٧/٧٨١	سكن
٣٤-	للؤلؤية	باب الحديد	الأمير لؤلؤ غازي	١٣٧٩/٧٨١	
٣٥-	المدرسة الخاتونية	باب الحديد	خاتون البغدادة	١٣٥٤/٧٥٥	سكن وضريح
٣٦-	المدرسة البلدية	باب السلسلة	الأمير سيف الدين الأحمدى	١٣٨٠/٧٨٢	
٣٧-	الطشتمرية	باب السلسلة	الأمير طشتمر العلاتي	١٣٨٢/٧٨٤	سكن
٣٨-	الجهاركية		الأمير جهار كس الخليلي	١٣٨٨/٧٩٠	جوار الزاوية اليونسية
الرقم	المدرسة	الموقع	أسم مؤسسها	سنة التأسيس	حالتها اليوم
٣٩-	دار الست/الست الكبرى	القدس	الست طنش المطغرية	١٣٩٨	عامرة مدرسة الامام الإسلامية

تابع جدول رقم (١)

الرقم	المدرسة	الموقع	أسم مؤسسها	سنة التأسيس	حالتها اليوم
٤٠-	النصيبية	شمال الحرم	الأمير علاء الدين محمد	١٤٠٦/٨٠٩	جزء من المدرسة البكرية
٤١-	الغنوية	باب الأسباط	شهاب الدين الطولوني	١٤١٢/٨١٥	سكن
٤٢-	الكاملية	باب حطة	الحاج كامل	١٤١٣/٨١٦	سكن
٤٣-	الباسطية	باب العتم	القاضي زين الدين دمشقي	١٤٣٠/٨٣٤	سكن
٤٤-	القادرية	باب حطة	مصر خاتون القادر	٨٣٦	خربة
٤٥-	الحسنية	باب الناظر	الأمير حسن الكشكيل	١٤٣٣/٨٣٧	سكن
٤٦-	العثمانية	باب القطانين	أصفهان شاه خاتون	١٤٣٧/٨٤٠	سكن
٤٧-	الجوهريه	باب الحديد	الصفدي جوهري	١٤٤٠/٨٤٤	سكن
٤٨-	المزهرية	باب الحديد	أبو بكر بن مزهر الأنصاري	١٤٨٠/٨٨٥	سكن
٤٩-	الزمنية	باب القطامين	محمد بن الزمر دخان	١٤٨١/٨٨٦	سكن
٥٠-	القرقشدية	باب الأسباط			
٥١-	السلطانية/ الأشرفية	باب السلسلة	الملك الأشرف قايتباي	١٤٨٢/٨٨٧	
٥٢-	الطولونية	باب الأسباط	شهاب الدين الطولوني	١٣٩٧/٨٠٠	
٥٣-	المدرسة الرصاصية	عقبة المفتي	العثمانيون	١٥٤٠	مدرسة
٥٤-	المدرسة الرشيدية	باب الساهرة	العثمانيون	١٩٠٦	عامرة بالرشيدية
٥٥-	الناصر حسن	الخليل	الملك الناصر بن قلاوون	١٣٦١	أزالها الاحتلال
٥٦-	الفخرية	نابلس	فخر الدين محمد بن عبد الله	١٣٣١/٧٣٢	
٥٧-	العماد	نابلس	عبد الحافظ بدران	١٢٩٨/٦٩٨	دكاكين
٥٨-	الغزالية	نابلس	العثمانيون	١٣١٨	عامرة بالغزالية
٥٩-	الرشادية الشرقية	نابلس	العثمانيون		عامرة بالمدرسة الصلاحية
٦٠-	الرشادية الغربية	نابلس	العثمانيون		عامر بالمدرسة الفاطمية

جدول رقم (٢)

(١) المدارس والكليات الوقفية في الأردن (عينة منتقاة)

للفترة ١٩٩٨/١٩٩٠

المكان	المدارس والكليات	١٩٩٠		١٩٩٨		التغير للفترة المعطاة	
		موظفون	مجموع	موظفون	مجموع	موظفون	مجموع
		جامعيون	الوظائف	جامعيون	الوظائف	جامعيون	الوظائف
الضفة	كلية الدعوة وأصول الدين/عمان	٣	٩	-	-	انفصلت عن الاوقاف	
الشرقية	مدرسة أبو بكر الصديق/عمان	٦	١١	٣	٨	٣-	٣-
	مدرسة عمر بن الخطاب /اربد	٣	٩	٥	١٠	٢	١
	مدرسة عثمان بن عفان/ الكرك	٣	٨	٢	٥	١-	٣-
الضفة الغربية	مدرسة علي بن أبي طالب/ السلط	٤	٨	٤	٥	-	٣-
	كلية العلوم الإسلامية /القدس	٦	١٥	٧	١٨	١	٣
	كلية العلوم الإسلامية/ قلقيلية	١١	١٩	-	-	انفصلت عن الأوقاف	
	دار الأيتام الإسلامية	١٢	٩٧	٢	٥٧	١٠-	٤٠-
	المدرسة الشرعية للبنين/ القدس	٨	٩	١٠	١٢	٢	٣
	المدرسة الشرعية للبنات/ القدس	٦	٧	١٢	١٣	٦	٦
	المدرسة الشرعية/ البيرة	٨	٩	-	-	انفصلت عن الأوقاف	

جدول رقم (٣)

توزيع المؤهلات العلمية للعاملين في قطاع الوقف في الأردن

للفترة ١٩٩٨/١٩٩٠

مستوى المؤهلات العلمية	أعداد العاملين في الوقف للعام ١٩٩٠	أعداد العاملين في الوقف للعام ١٩٩٨	التغير (النمو)
جامعيون	٤١٨	٥١٤	٩٦
دبلوم بعد التوجيهي	٢٨٤	٥٢٥	٢٤١
توجيهي	١٧٣	٥٨١	٤٠٨
أقل من توجيهي	٢٣٦٢	٢٠٠٢	٣٦٠-
الإجمالي	٣٣٣٧	٣٦٢٢	٢٨٥

(١) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، المملكة الأردنية الهاشمية، النشرات الإحصائية

للعوام ١٩٩٠، ١٩٩٨.

جدول رقم (٤)

تطور دور القرآن الكريم في الأردن (الضفة الشرقية)

للفترة ١٩٨٩-١٩٩٨^(١)

المدينة	١٩٨٩	١٩٩٨	التغير للفترة المعطاة
عمان	٣٤	١١٦	٨٢
الزرقاء	١٠	٢٣	١٣
مادبا	٢	١	١-
السلط	٤	١٠	٦
إربد	-	٢	٢
الكورة	٢	٢	-
الاغوار	-	-	-
الرمثا	٢	٢	-
المفرق	٣	٥	٢
عجلون	٢	٢	-
جرش	٣	٤	١
الكرك	١	٣	٢
الطفيلة	٢	٢	-
معان	١	٤	٣
العقبة	٢	٣	١
المجموع	٦٨	١٧٩	١١١

(١) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، المملكة الأردنية الهاشمية، النشرات الإحصائية للأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٨م (التغير والمجموع من حساب الباحث).

جدول رقم (٥)

تطور دور القرآن الكريم في الأردن (الضفة الغربية)

للفترة ١٩٨٩/١٩٩٣^(١)

المدينة	القدس	بيت لحم	رام الله	الخليل	نابلس	طولكرم	جنين	المجموع
١٩٨٩	١٠	٣	٨	٨	١٠	١٠	٧	٥٦
١٩٩٣	١١	٣	٦	١١	١٥	١٨	٧	٧١
التغير للفترة المعطاة	١	-	٢-	٣	٥	٨	-	١٥

(١) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، المملكة الأردنية الهاشمية، النشرات الإحصائية للأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٣، (التغير والمجموع من حساب الباحث)

جدول الخدمات التعليمية لجمعية المركز الإسلامي الخيرية

جدول رقم (٦)

النسبة المئوية	عدد المراكز	المكان
٣٧,٥%	١٥	العاصمة
١٧,٥%	٧	الزرقاء
١٧,٥%	٧	إربد
١٢,٥%	٥	الكرك
٧,٥%	٣	المفرق
٥%	٢	البلقاء
٢,٥%	١	معان
١٠٠%	٤٠	المجموع

جدول رقم (٧)

تطور المراكز الثقافية الوقفية في الأردن للفترة ١٩٨٩/١٩٩٨^(١)

المراكز الثقافية الإسلامية عام ١٩٩٨			المراكز الثقافية الإسلامية عام ١٩٨٩			التغير للفترة المعطاة ١٩٨٩-١٩٩٨			المدينة
رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	
١	٥	٦	١	٤	٥	-	١-	١-	عمان
-	-	-	١	٢	٣	١	٢	٣	الزرقاء
١	-	١	١	-	١	-	-	-	مادبا
-	-	-	-	١	١	-	١	-	السلط
٢	١	٣	٣	١	٤	-	-	١	إربد
١	-	١	١	-	١	-	-	-	الكورة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الأغوار
-	-	-	١	-	١	-	-	١	الرمثا
٢	١	٣	٢	١	٣	-	-	-	المفرق
-	-	-	-	١	١	-	١	-	عجلون
١	-	١	١	-	١	-	-	-	جرش
١	٢	٣	١	٢	٣	-	-	-	الكرك
١	-	١	١	-	١	-	-	-	الطفيلة
١	-	١	-	١	١	١-	١	-	معان
١	١	٢	١	١	٢	-	-	-	العقبة
١٢	١٠	٢٢	١٤	١٤	٢٨	٢	٤	٦	المجموع

(١) وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، المملكة الأردنية الهاشمية، النشرات الإحصائية للأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٨م، (التغير والجميع من حساب الباحث).

جدول رقم (٨)

(١) الجمعيات الخيرية الإسلامية في الأردن

الرقم	الجمعية	المركز	سنة التأسيس	الأهداف العلمية والثقافية
١-	الجمعية الخيرية للتربية الإسلامية	الزرقاء	١٩٦٠	إنشاء مدارس ورياض أطفال للذكور والإناث، الإنفاق على طلاب مدارسها المحتاجين، إنشاء أقسام مهنية لتدريس الطلبة، تأمين الطلاب بالمساكن الداخلية
٢-	جمعية السلط الخيرية الإسلامية	السلط	١٩٦١	نشر العلم وفتح المدارس والمعاهد ورياض الأطفال، تقديم مساعدات وقروض للطلبة، تعليم الخياطة والأشغال اليدوية وفتح مراكز إنتاجية.
٣-	جمعية المركز الإسلامي الخيرية	عمان	١٩٦١	إنشاء رياض أطفال، إنشاء مدارس وكلليات وجامعات، إنشاء مشاريع تدريبية وإنتاجية تشمل مراكز خياطة وتريكو.
٤-	جمعية العروة الوثقى	عمان	١٩٦٥	نشر الثقافة الإسلامية، الاتصال بالمراكز الثقافية في العالم، الاشتراك في المؤتمرات والبحوث الإسلامية، دعوة الحكام لدعم المراكز الإسلامية، إصدار الدوريات والكتب والترجمات.
٥-	جمعية الثقافة الإسلامية	عمان	١٩٦٥	إنشاء مدارس الكلية العلمية الإسلامية، رعاية الموهوبين والمتفوقين من الطلبة، تشجيع الحركة التعليمية والثقافية.
٦-	جمعية رابطة العلوم الإسلامية	عمان	١٩٦٥	نشر العلوم الإسلامية واللغة العربية، إنشاء المدارس ومراكز محو الأمية، مساعدة الطلبة المحتاجين.
٧-	الجمعية الإسلامية الخيرية	إربد	١٩٦٥	إنشاء رياض أطفال، تقديم مساعدات نقدية وعينية للطلبة.

(١) مقابلات ميدانية أجراها الباحث مع مسؤولين في الجمعيات الخيرية الإسلامية.

تابع جدول رقم (٨)

الرقم	الجمعية	المركز	سنة التأسيس	الأهداف العلمية والثقافية
٨-	جمعية العقبة الخيرية الإسلامية	العقبة	١٩٦٥	إنشاء رياض أطفال، تدريب وتأهيل ومكافحة الأمية.
٩-	الجمعية الثقافية الإسلامية	الزرقاء	١٩٦٧	مساعدة للطلبة الفقراء نقدياً وعينياً، فتح مراكز مهنية للتعليم، إنشاء مدارس للتأهيل وتنمية الثقافة.
١٠-	جمعية دار العلوم والآداب الإسلامية لرعاية أطفال الشهداء والأيتام والمعوذين	عمان	١٩٧٧	تقديم الخدمات التعليمية للأيتام وأبناء الشهداء والفقراء، دعم وتطوير لمشاريع العلمية الثانوية في فلسطين.
١١-	جمعية الحصن الخيرية الإسلامية	إربد	١٩٧٣	تقديم خدمات تعليمية وتأهيلية للمعوقين، إنشاء رياض أطفال ومراكز خياطة.
١٢-	جمعية أنوار الهدى الإسلامية	عمان	١٩٨٢	توعية المرأة ثقافياً، منح حوافز ومساعدات للطلبات المتفوقات، تأسيس مراكز مهنية مختلفة.
١٣-	جمعية دوقرة الخيرية الإسلامية	إربد	١٩٨٧	الاهتمام بالتدريب المهني ورياض الأطفال
١٤-	جمعية عباد الرحمن للثقافة الإسلامية	عمان	١٩٩٠	تأسيس مدرسة ثانوية للعلوم الإسلامية وكلية دعوة لمساعدة للطلاب المحتاجين.
١٥-	جمعية حمزة بن عبد المطلب الثقافية الإسلامية	عمان	١٩٩٤	إيجاد مركز ثقافي، إقامة مراكز للتدريب المهني، فتح رياض أطفال.
١٦-	الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للإغاثة.	عمان	١٩٩٠	نشر الثقافة العربية، المساعدات العلمية للشعوب العربية الإسلامية، إنشاء المراكز الثقافية وعقد الدورات، إعداد الكتب وإصدار النشرات وتوزيعها.
١٧-	جمعية الهلال الأخضر	عمان	١٩٩١	تقديم المساعدات ومنح القروض للطلاب المحتاجين، إقامة ندوات ومحاضرات طبية من أجل التوعية الصحية.
١٨-	جمعية الروضة الإسلامية الخيرية	عمان	١٩٩١	فتح مراكز تدريب مهني، فتح مكتبة عامة ومراكز محو أمية، منح قروض.

تابع جدول رقم (٨)

الرقم	الجمعية	المركز	سنة التأسيس	الأهداف العلمية والثقافية
١٩-	جمعية الإحسان الخيرية	الزرقاء	١٩٩١	تأهيل المرأة مهنيًا، فتح مراكز محو أمية، فتح مكتبة عامة ونادي طفل، منح قروض للطلبة، فتح مركز دروس تقوية للطلبات.
٢٠-	جمعية بني حسن الإسلامية	الزرقاء	١٩٩١	فتح رياض أطفال ومدارس.
٢١-	جمعية بنتر السبع الخيرية الإسلامية	الزرقاء	١٩٩١	فتح مدارس ورياض أطفال
٢٢-	الهيئة الإسلامية العالمية للإغاثة الطبية	عمان	١٩٩١	التدريب على أسس الإغاثة الطبية والإسعافات الأولية.
٢٣-	جمعية عمر بن الخطاب الخيرية	الزرقاء	١٩٧٢	فتح مركز مهني لتعليم المصنوعات الخيرية، تقديم المساعدات للطلاب الجامعيين.
٢٤-	جمعية زيد بن حارثة لرعاية الأيتام	الطفيلة	١٩٩٢	إعطاء قروض تعليمية للأيتام، تأهيل وتدريب أسر الأيتام بإنشاء مشاريع أو إعطاء قروض.
٢٥-	جمعية الصالحية لتحفيظ القرآن	عمان	١٩٩٣	إنشاء مدارس لتعليم القرآن
٢٦-	جمعية العفاف الخيرية	عمان	١٩٩٣	القيام بدراسات وبحوث اجتماعية وإجراء لقاءات وندوات حول مشاكل الأسرة والزواج ووضع الحلول.
٢٧-	جمعية الثقافة العربية الإسلامية (أتباع الشيخ عبد الله الحبشي)	عمان	١٩٩٤	تعليم العقيدة الإسلامية على مذهب الإمام الأشعري، افتتاح مدارس دينية، إنشاء فرقة للمديح الإسلامي.
٢٨-	جمعية الشابات المسلمات	عمان	١٩٧٢	تقديم مساعدات مالية للطلاب المحتاجين والمنفوقين، مكافحة الأمية والنهوض بالمستوى الثقافي، إيجاد مشاريع تأهيل مهني، رعاية المرأة في الجوانب التعليمية والثقافية.

جدول رقم (٩)

(١) المقامات الأثرية في الأردن لعام ١٩٩٨

المجموع	المقامات		مديرية الأوقاف
	غير العاملة	العاملة	
١	١	-	مديرية أوقاف محافظة عمان
١	-	١	مديرية أوقاف محافظة الزرقاء
١	١	-	مديرية أوقاف محافظة مادبا
٨	٤	٤	مديرية أوقاف محافظة البلقاء
١٦	١١	٥	مديرية أوقاف محافظة إربد
٦	٦	-	مديرية أوقاف الكورة
٣	-	٣	مديرية أوقاف الأغوار الشمالية
٢	٢	-	مديرية أوقاف الرمثا
٢	٢	-	مديرية أوقاف محافظة المفرق
١١	٩	٢	مديرية أوقاف محافظة عجلون
٥	٤	١	مديرية أوقاف محافظة جرش
٩	٦	٣	مديرية أوقاف محافظة الكرك
٢	١	١	مديرية أوقاف محافظة الطفيلة
٦	٤	٢	مديرية أوقاف محافظة معان
-	-	-	مديرية أوقاف محافظة العقبة
٧٣	٥١	٢٢	المجموع
٣	-	٣	مديرية أوقاف القدس

(١) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، المملكة الأردنية الهاشمية، النشرة الإحصائية لعام ١٩٩٨.

المقامات الأثرية في الأردن

الرقم المتسلسل	الشهرة	الموقع	الرقم المتسلسل	الشهرة	الموقع
١-	بلال بن رباح	بلال/ عمان	١٩-	الباعونية	باعون
٢-	كهف أهل الكهف	الرجيب/ عمان	٢٠-	مقام المهني	نادرة/جرش
٣-	النبي جاد	السلط	٢١-	النبي هود	النبي هود/جرش
٤-	النبي يوشع	السلط	٢٢-	للنبي نوح	اللكرك
٥-	النبي شعيب	وادي شعيب	٢٣-	جعفر بن أبي طالب	المزار/ الكرك
٦-	حزير	وادي السلط	٢٤-	زيد بن حارثة	المزار/ الكرك
٧-	أبو عبيدة بن الجراح	أبو عبيدة	٢٥-	عبد الله بن رواحه	المزار/ الكرك
٨-	ضرار بن الأزور	ضرار	٢٦-	زيد بن علي بن الحسين	الربة/ الكرك
٩-	ميسرة	ميسرة/ مثلث المعري	٢٧-	الولي فياض	عي/ الكرك
١٠-	دامس أبو الهول	معدي	٢٨-	للنبي شيث	بصيرا/ الطفيلة
١١-	سلمى وسليم	شفا بدران	٢٩-	الحارث بن عمير الأزدي	بصيرا/ الطفيلة
١٢-	شرحبيل بن حسنة	وادي اليابس	٣٠-	جابر الأنصاري	الطفيلة
١٣-	سعد بن أبي وقاص	وقاص	٣١-	النبي هارون	هارون/ معان
١٤-	الخضر	بيت راس/ إربد	٣٢-	الأمير شرف الدين عيسى	الشوبك/ معان
١٥-	أبي الدرداء	سوم/ إربد	٣٣-	مقام الفقراء	وادي موسى
١٦-	مقام النبي داود	المزار الشمالي	٣٤-	الشيخ العجمي	تبنة/ إربد
١٧-	علي المشهد	فارة	٣٥-	السيد بدر	عجلون
١٨-	مزار عكرمة	خربة الوهادنة	٣٦-	أبي حجير	العوجا الجنوبية

توزيع الأراضي الواقعة بين المملكة والصفة الغربية حسب المساحة ومعدل النمو النسبي للفترة ١٩٨٩-١٩٩٨

جدول رقم (۱۱)

[illegible]

توزيع الأراضي الواقع بين المملكة والنفقة العربية حسب المساحة ومعدل النمو النسبي للفترة ١٩٨٩-١٩٩٨

تابع جدول رقم (۱۱)

السنة	الفرق			مطلوبات			مخزف			الكرك			الطاقة			موان		
	عدد	المساحة (دورق)	معدل	عدد	المساحة (دورق)	معدل	عدد	المساحة (دورق)	معدل	عدد	المساحة (دورق)	معدل	عدد	المساحة (دورق)	معدل	عدد	المساحة (دورق)	معدل
١٩٨٩	١٨٥	٧٧٠,١٠٠	٢٥٤	١٣٥	٥٧٥,٥٣٣	-	٢٠٠	٢١٥٨,٨١	-	١١	٤٠٩,٤٤٢	-	١٥٦	٨٨٧,٧٨٦	١٥٦	٨٨٧,٧٨٦	١٥٦	٨٨٧,٧٨٦
١٩٩٠	٢١٧	٧٥٧,٥٥٤	٢١٣	١٤٠	٥٨٧,٠٨٨	٢٧,٤٥	٢٠٦	٢١٥٠,٧٠٤	٢٠,٣٥	٦٥	٤٦٦,٢١٩	٢١٣,٨٧	١٦١	٨٩١,١٨٦	١٦١	٨٩١,١٨٦	١٦١	٨٩١,١٨٦
١٩٩١	٢٤٣	٣٢٦,٨٧٦	٢٧٧	١٤٤	٥٩٠,٠٨٠	٢٩,٠١	٢١٤	٢١٩٠,٨١٥	٢١,٤	٧٠	٤٧٠,٨٦٥	٢١	١١٧	٩٦٥,٣٨٦	١١٧	٩٦٥,٣٨٦	١١٧	٩٦٥,٣٨٦
١٩٩٢	٣١٧	٣٢٦,٨٧٦	٢٩٨	١٤٨	٥٩٤,٦٧٨	٢٧,٨	٢٥٨	٢٧٨٧,٢١٣	٢٥,٤	٧٨	٤٤٠,٢١٠	٢٥٨,٢٦	١٧٢	١٠٣٣,٢٩٥	١٧٢	١٠٣٣,٢٩٥	١٧٢	١٠٣٣,٢٩٥
١٩٩٣	٣٨٢	٣٨٥,٩٦١	٣١٣	١١٢,٦٢٧	٦١,١١	١١٢,٦٢٧	٢٧٧	٢٣٤١,٦٨٦	٢٧,٣٨	٨١	٤٢٥,٨٥٢	٢٧٣,٣٠٩	١٨٣	١١٢٢,٢٢٤	١٨٣	١١٢٢,٢٢٤	١٨٣	١١٢٢,٢٢٤
١٩٩٤	٤٣٥	٤١٠,٢٨٠	٣٢٠	١١٤٧,٢٠٩	١٠٤	٩٨,٧١	٢٧٧	٢٣٤١,٤٢٨	٢٣٥,٤٢	٨٨	٧٨٦,٢٦٦	٢٣٥,٤٢	١٩٢	١١٦٦,٣٠١	١٩٢	١١٦٦,٣٠١	١٩٢	١١٦٦,٣٠١
١٩٩٥	٤٩٤	٣٢٦,٢٢٦	٢٥٣	١٥٩,٢٩٦	١٠٠٥,٤٧٠	٢٧٣	٢١٩	١٩٩٨,٠٦٠	٢٠٠,٣٠	١٠٠	٦٨٨,٠٦١	٢١٥,٤٤٠	١٥٣	١٢٠٢,٧٨٨	١٥٣	١٢٠٢,٧٨٨	١٥٣	١٢٠٢,٧٨٨
١٩٩٦	٥٢٥	٣٣٩,٥٣	٢٥٦	٦١١,٤٥٠	١٠٧,٠١٣	٢٣٨	٢٢٣	٢٠٠٥,٤٠٠	٢٠,٣٧	١٠٣	٦٨٨,٧١٤	٢٠,٣٧	١٦٦	١٢٣٩,٠٤٤	١٦٦	١٢٣٩,٠٤٤	١٦٦	١٢٣٩,٠٤٤
١٩٩٧	٥٧٠	٤١٥,٧٠٨	٢٥٧	٦٦٨,٧٩٣	١٢٠,١١	٢٧٠	٢٤١	٢٠١٢,٨٠٦	٢٠,٣٧	١١١	٨٠٠,٤٢٩	٢٠,٣٧	١٧٤	١٧٨٤,٢١٥	١٧٤	١٧٨٤,٢١٥	١٧٤	١٧٨٤,٢١٥
١٩٩٨	٥٩٦	٤١٧,٩٩٠	٢١٢	٦٧١,٢١٦	١٢١,٣٦	٢٩١	٢٥٦	٢٠٣٤,٤٥٥	٢٠,٣٦	١١٧	٧١٣,١٦٨	٢٠,٣٦	١٧٦	١٧٩٢,٢٧٩	١٧٦	١٧٩٢,٢٧٩	١٧٦	١٧٩٢,٢٧٩

187

توزيع الأراضي الرقمية لمدن المملكة والضفة الغربية حسب المساحة ومعدل النمو النسبي للفترة ١٩٨٩-١٩٩٨

تابع جدول رقم (۱۱)

[illegible]

قطاع البناء والتشييد للوقف (سكن + تجاري) لعام ١٩٩٩م

تابع جدول رقم (١٤)

المدينة	السكن + تجاري	السكن ب	تجاري	السكن ج + تجاري	السكن د + تجاري	الاجمالي		نسبة اجمالي المساحة والتشييد للوقف (سكن) و (تجاري) و (سكن + تجاري)
						عدد القطع	المساحة (دوم)	
الزرقاء		٥٣,٦	٢	١٠,١	٢	٢	٨,٢	٧
اربد		٣٥,٣	١٠	٣٥,٧	٥	٢,٦	٧٣,٦	٢٠
الكرورة				١,٥	١	١,٦	٣,١	٣
الأغوار الشمالية								
الرمثا	١		٠,٣	١	٠,٧		١,١	٣
الفرق	١						٩,٦	١
عجلون			٤,٩	١٠	٨	٢	١٢,٩	١٢
جرش				٥,٤	٢	١,٥	٦,٩	٣
الكرك					٣	٢٥,٤	١	١
الطفيلة					٨٦,٥		٨٦,٥	٣
معان		٣	١	٥,٤	٠,٦	٢	٩	٤
السلط				٦,٢	٢		٦,٢	٢
مادبا		٥٤,٧	٢	٦٤,٧	٢		١١٩,٤	٤
الاجمالي	٩,٧	١٤٦,٦	١٥	٢١١,٧	٣٠	٤٨,٦	١٦	٦٣

١٩٢

توزيع الاملاك الوقفية حسب شرط الوقف لعام ١٩٩٩م

جدول رقم (١٥)

المدينة	نسبة اجمالي المساحة والتشييد للوقف (سكن) و (تجاري) و (سكن + تجاري)	الاجمالي	حسب شرط الوقف		الاجمالي	حسب شرط الوقف (انشاء مقبرة)		الاجمالي	حسب شرط الوقف (بناء مسجدين)		الاجمالي	نسبة اجمالي المساحة والتشييد للوقف (سكن) و (تجاري) و (سكن + تجاري)
			عدد القطع	المساحة (دوم)		عدد القطع	المساحة (دوم)		عدد القطع	المساحة (دوم)		
الزرقاء		١٠٣,٨	١٠٩	٢٨١,٢		١٢	٢٩٩,٨					٢٩
اربد		٣٨١,٢	١٢٩			١٢	١١٨,٦					٢٠
الكرورة		١٠٣,٢	٤٩			٤٢	١٣٨,٢					٢٤
الأغوار الشمالية												
الرمثا		٤٣٢,٣	٣٤			١١	١٥٢,٣					٤١
الفرق		٤٢٤٥,٤	٩٧			٢٣	١١٥٩,٦					٥٧
عجلون		٢٢٢,٢	١٦			١٠	١٨٧,١					٢٩
جرش		٧٣٠,٦	١٠٩			٦٩	٣٢٨,٦					٥٦
الكرك		٢٨,٤	٦٤			٤٠	١٣٠,١					١٩
الطفيلة		٣١,٤	٢٤			٤	٢٠,٦					٧
معان		٢٧٠,٨	٥٢			١٠	٢٥٣,٤					٦٩
السلط												
مادبا		٢١١,٦	٣٣			١	٦,٥					٢٧
الاجمالي		٦٨٠٩,٩	٧٠٨			٢٢٤	٢٢٩٤,٨					٤٠

١٩٣

القطاع الزراعي للوقف لعام ١٩٩٩ م
جدول رقم (١٦)

نسبة مساحة الوقف في القطاع الزراعي الكلي	القطاع الزراعي الكلي المساحة (دونم)	القطاع الزراعي للوقف						المدينة		
		الاجمالي		زراعة النخيل مشجرة		زراعي				
		عدد القطع	المساحة (دونم)	عدد القطع	المساحة (دونم)	عدد القطع	المساحة (دونم)			
%٠,١٧	١٤٧٧٤٥,٢	٣٨	٢٥٤,٨			٥	٦٧,٢	٣٣	١٨٧,٦	الزرقاء
%٠,٤٣	٦٣٢٥٣٥,٢	٤٩	١٣٣٨,٨	١	٧٨,٩	٥	٨٣,٥	٤٣	١١٧٦,٤	اربد
		٢٢	٥٦٧,٩	٣	٩٥,٩	١	٠,٥	١٨	٤٧١,٥	الكورة
		٢٨	٧٨٨,٥			٢	٤٦,٣	٢٦	٧٤٢,٢	الرباط
%٠,٢٤	٢٨٥٣٦١	٢٦	٦٨٨,٦					٢٦	٦٨٨,٦	الأغوار الشمالية
%٠,٤٧	٥٥١٧٠٠,٥	٧٥	٢٦٠٦,٢			٥	٢٧٤,٧	٧٠	٢٣٣١,٥	الفرق
%١,٢٥	٧٣١٦٢,٢	٩٨	٩١٦,١	٢٣	٧٩,١	٣٣	٢٥٠,٦	٤٢	٥٨٦,٤	عصون
%٠,٥٣	١١٧١٩٣,٥	٣٣	٦٢٢,٢			غير معروف	٥٦,٩	٣٣	٥٦٥,٣	جرش
%٠,٢١	٢٩٤١٣١,٩	١٥	٦٠٤,٩			٤	٧,٣	١١	٥٩٧,٦	الكرك
%٠,٧	٧٧٧٣٤	٢٠	٥٤٦,٥			١	٢٣,٩	١٩	٥٢٢,٦	الطفيلة
%٠,١١	١٦٧٥٥٦,٣	١٥	١٧٩					١٥	١٧٩	معان
%٠,٣٩	١٥١٤٩٧	٥٢	٥٨٥,٨			١	٣٥,٨	٥١	٥٥٠	السلط
%٠,٢٧	٩١٣٥١,٤	٢٠	٢٤٧,٥			٣	٣,٧	١٧	٢٤٣,٨	مأدبا
%٠,٣٨	٢٥٨٩٩٦٨,٢	٤٩١	٩٩٤٦,٨	٢٧	٢٥٣,٩	٦٠	٨٥٠,٤	٤٠٤	٨٨٤٢,٥	الاجمالي

١٩٤

المساحة الاجمالية والانتاج خامس حقلية مختارة لعام ١٩٩٩
جدول رقم (١٧)

الانتاج (طن)	الانتاج		المدينة
	المساحة (دونغ)	الانتاج (طن)	
٦٣٨,٥	٥٩٢٠٨,١	٥٥,٧	الزرقاء
٤٤٠,٥	٢٨٨٣٤٢,٧	٤٤٤,٤	اريد والكورة والرمثا
١٨٧,١	٢٨٩٩٦٥	١١٠,٨	النفق
١,٥	٤٢١٧	٦,٨	عجلون
٥,٣	١٣٩٨٠,٢	١٦,٨	جرش
١٥٢,٢	١٣٥٦٣٢,٦	٢٢١,٦	الكرنك
٦,٣	٤٢٠٥٠,١	٠,٣	الطليعة
١٩٦٨,٨	٥٨٧٣٩,٦	٢٤٢٥,٣	معان
٠	٢٦٨٩٧,٤	٢٦,٦	السلط
٥٣,٣	٢٦٦٦٣,٢	٢٥,٨	مأدبا
١٣٨٢,٢	٤٤٣١,١	١٤٠٨٦,٨	الافوار الشمالية
٤٨٣٥,٧	٩٥٠١٠,١	٤٨٢٠,٩	الاجمالي

المساحة الاجمالية للقطاع الزراعي في الأردن لعام ١٩٩٩
جدول رقم (١٨)

المساحة الاجمالية للقطاع الزراعي (دونغ)	المختبرات (دونغ)		المساحة الزرورية	المساحة الزرورية حقلية	المدينة
	صيفي	شتوي			
١٤٧٧٤٥,٢	١٦٧٦٥,٦	٧٠٧٠,٤	٤٩٧٤٢,٧	٧٤١٦٦,٥	الزرقاء
٦٣٢٥٣٥,٢	١٧٤٦,٧	٤٥٣٩,١	٢٠٨٤٣٢,٧	٤١٧٨١٦,٧	اريد والكورة والرمثا
٥٥١٧٠٠,٥	٦١٧٩٨,٥	٨٠٣,٥	٨٥٣٤١	٤٠٣٧٥٧,٥	النفق
٧٣١٦٢,٢	٦١٤,٩	٢٩٠٥,٣	٥٣١٥٤,١	١٦٤٨٧,٩	عجلون
١١٧١٩٣,٥	١٠٤٨,٨	٢٧١٨,٤	٨٩٦٣٨,٢	٢٣٧٨٨,١	جرش
٢٩٤١٣١,٩	٦٨٢,٧	١٥٨٧,٥	٣٢١٩٤,٥	٢٥٩١٦٧,٢	الكرنك
٧٧٧٣٤	٦٠٥	٤٤٢,٣	١٩٦١٣,٥	٥٧٠٧٢,٢	الطليعة
١٦٧٥٥٦,٣	٨٣٠٥,٩	١٣٤٢٠	٢٨٦٥٨,٤	١١٧١٧٢	معان
١٥١٤٩٧	١٢٠٨٥,١	٢٣١١٨,٨	٥٦٦٧٠,٧	٥٩٦٢٢,٤	السلط
٩١٣٥١,٤	١٥٦٩٩,٢	٤٧٩٩,٢	٣١٥٩٦,٦	٣٩٢٥٦,٤	مأدبا
٢٨٥٣٦١	١٥١٧٩٣,٨		١٠٥٨٩٩,٢	٢٧٦٦٨	الافوار الشمالية
٢٥٨٩٦٨,٢	٣٣٢٥٥١,٧		٧٦١٤٤١,٦	١٤٩٥٩٧٤,٩	الاجمالي

١٩٥

احتياجات القمح في الأردن للفترة ١٩٨٩-١٩٩٨

جدول رقم (١٩)

القمح المتاح حالياً بالألف طن	القمح المستورد بالألف طن	القمح المخصص للذئار بالألف طن	الدقيق المستورد بالألف طن	الفجوة الغذائية بالألف طن	السنة
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥) - (٦)	
٥٤٥,٠	١٧٢,٤	٣,٨	٨,٧	١١٧,٩	١٩٨٩
٨٢,٩	٦١١	٢,٣	٩,٣	٥٢٨,١	١٩٩٠
٦١,٨	٧٥٩,٤	٢,٩	١٦,٣	٦٩٧,٦	١٩٩١
٧٥,٤	٥٥٣,١	٣,٩	٢	٤٧٧,٧	١٩٩٢
٥٧,١	٦٦٧,١	٣,٥	٧,٧	٦١٠	١٩٩٣
٤٦,٩	٥٠٨,١	٣,٤	٢,١	٤٦١,٢	١٩٩٤
٥٨,٥	٣٣٥,٤	٣,١	٥,٧	٢٧٦,٩	١٩٩٥
٤٢,٧	٥٨٤	٢,٥	٢٧,٢	٥٤١,٣	١٩٩٦
٤١,٨	٥٨٧,١	٥,٧	٤,٤	٥٤٥,٣	١٩٩٧
٣٦	٨٥٧,٢	٥	٥,١	٨٢١,٢	١٩٩٨

١٩٦

توزيع الأملاك الرقمية حسب الدخل لعام ١٩٩٩م

جدول رقم (٢٠)

المدينة	المساحة الرقمية المستغلة (دونم)	عدد القطع	الدخل الحالي (دينار أردني)	المساحة الرقمية الكلية	نسبة مشاركة المساحة المستغلة من المساحة الكلية
الزرقاء	١١٧,٣٥٠	١٤	٤٣٩٥١	١٣٧٥,١٦	%٨,٥
أربد	١٦٥,٧٩٥	٣٦	١٥٠,٦١٧	٢٤٦٣,٤٢	%٦,٧
الكررة	١٤١,٠٦٣	٧	١٧٣٣	١٠١١,٩٤	%١٣,٩
الأغوار الشمالية	٢٨٨,١٣٠	١٠	٣٦٧٤	٧٣٤,٦٥	%٣٩,٢
الرمثا	١٠٦,٠٩٣	٦	٢٢٧٧	١٤٤٠,٦	%٧,٤
المفرق	١٣١,٤٢٩	١١	٦٨٩٤٢	٩٤١٢,٨٣	%١,٤
عجلون	١٠٢,٢١٤	٧	٣٤٩٠	١٤٣٦,٧٦	%٧,١
جرش	٥١,٨٨٦	٧	٧١٦٤	١٨٨٩,٤٨	%٢,٧
الكرك	١.٢٥٧	٤	١٠٧٥١	٨٤٠,٩	%٠,١
الطفيلة	١١٠,٨٣٢	٥	٣٩٥٠٧	٧٦٨	%١٤,٤
معان	٥١,٧٦٩	١٣	٢١٤٨٣	٧٥٧	%٦,٨
السلط	٧,٠١٠	٩	٦٩٦١	٧٢٨,٩	%١
مادبا	٧,٩٥٩	٤	٣٨٢٩٨	٩٧٨	%٠,٨
الإجمالي	١٢٨٢,٧٨٧	١٣٣	٣٩٨٨٤٨	٢٣٨٣٧,٦٤	%٥,٤

مساحة وإنتاج القمح والشعير في الفرق للفترة ٨٩-١٩٩٨
جدول رقم (٢١)

السنة	القمح		الشعير	
	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)
١٩٨٩	٩٣٣٩١,٢	٤٩٩١,٥	٩٩٤٢٥,٥	٤٨٥٨,٧
١٩٩٠	٨١٧١١,١	٣٧٦٣,٦	١١٠٩٠,٢	٥٣٥٦,٨
١٩٩١	٩١٦٣٢	٥٤٨٣,٢	١٥٣٠٢٩,٢	٤٠٢٧,٤
١٩٩٢	٩٤١٧٦,٢	١٠٥٧٠	١٩٠٩٩٦,٨	١٢٦٣٥,٨
١٩٩٣	٩٢٧٨٥,٢	٥٦٤,٦	٢٦٠٧٥٥,٣	١٠٧٠,١
١٩٩٤	٧٦٨٤٢,٢	٥٢١,٥	١٥٣٤٥٢,٦	٣٨١,١
١٩٩٥	٨٢١٢٣,٥	٣٣٥٦,٧	٢٨٧٣١,٣	٩٢٣٩,٥
١٩٩٦	٤٧٣٧٤,١	٢٣٥٣,٢	٢٠١٠٢١,٧	٢٢٠٥,٦
١٩٩٧	٦٩٦,٢	١٤٥٩,٣	٢٥٦٨٢,١	١٤٥٣
١٩٩٨	٧٦٣٩٢,٢	٦٧٧,٦	٣٥١٨٨٥,٢	١٧٤٩,١

١٩٨

المصادر والمراجع

- ١- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم. الكامل في التاريخ، بيروت، دار صادر، ١٩٦٦.
- ٢- الأشقر، محمد سليمان. بيع المراجعة كما تجر به البنوك الإسلامية، الكويت، مكتبة الفلاح.
- ٣- أفندي، علي حيدر. ترتيب الصفوف في أحكام الوقوف، ترجمة أكرم عبد الجبار ومحمد العمر، بغداد، ١٩٥٠.
- ٤- الأمين، حسن عبد الله. "ملحوظات وتصويبات على بحث الحالة التطبيقية لسندات المقارضة"، إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٩٩٤.
- ٥- بدوي، محمد. "تطوير وسائل التمويل المصرفي في البنوك الإسلامية". المسلم المعاصر، العدد ٢١.
- ٦- ابن تغري بردي، جمال الدين أبي الحسن يوسف. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة.
- ٧- التل، أحمد، الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي أثرت في تطور التربية والتعليم في الأردن، ١٩٢١-١٩٧٧، عمان، وزارة الثقافة والشباب، ١٩٧٨.
- ٨- ابن جبير، محمد بن أحمد. رحلة ابن جبير، بيروت، دار صادر ودار بيروت.
- ٩- الجرجاني، علي بن محمد. التعريفات، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨.

- ١٠- ابن الجوزي، ابو الفرج عبد الرحمن بن علي. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عبد القادر عطا وشقيقه، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢.
- ١١- حسن، عبد الرحمن وآخرون. " الزكاة والوقف ونفقات الأقارب كمصدر لتمويل مشروعات التكافل الاجتماعي " ، حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية، كتاب الدورة الثالثة، ١٩٥٢، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٥٥.
- ١٢- الحصري، ساطع. حولية الثقافة العربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، الإدارة الثقافية، ١٩٤٩.
- ١٣- الحصفكي، محمد بن علي. الدر المختار، مصر، مطبعة البابي الحلبي.
- ١٤- حماد، نزيه. " أساليب استثمار الأوقاف وأسس إدارتها". أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٣.
- ١٥- الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، بيروت، دار المستشرق.
- ١٦- الحموي، ياقوت، معجم البلدان، بيروت، دار صادر ودار بيروت، ١٩٥٥.
- ١٧- الحوراني، ياسر عبد الكريم. اقتصاديات الفقر في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك، ١٩٩٤.
- ١٨- الخطيب، محب الدين. منهج الثقافة الإسلامية.
- ١٩- ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان، القاهرة، دار الطباعة الأميرية.
- ٢٠- خير الله، وليد. " سندات المقارضة مع حالة تطبيقه "، إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٩٩٤.
- ٢١- الدردير، أحمد بن محمد. الشرح الصغير، مصر، دار المعارف.

- ٢٢- الدغمي، محمد رakan. الأوقاف والمساجد، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، رقم ٤، عمان، لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩١.
- ٢٣- دمبر، مايكل. سياسة اسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين ١٩٤٨-١٩٨٨، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٢.
- ٢٤- اللموهي، حمزة الجميعي. عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
- ٢٥- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤.
- ٢٦- الزرقاء، أنس. " الوسائل الحديثة للتمويل والاستثمار "، إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٩٩٤.
- ٢٧- الزرنوجي، برهان الدين. تعليم المتعلم في طريق التعلم، الطبعة الأولى، بيروت- دمشق، دار ابن كثير.
- ٢٨- زيدان، عبد الكريم. المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، الطبعة التاسعة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.
- ٢٩- السالوس، علي أحمد. معاملات البنوك الحديثة في ضوء الإسلام، قطر، دار الحرمين.
- ٣٠- السالوس، علي أحمد. "سندات المقارضة والاستثمار"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الرابع، الجزء الثالث.
- ٣١- السباعي، مصطفى. من روائع حضارتنا، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٦٩.
- ٣٢- السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين. طبقات الشافعية الكبرى، الطبعة الثانية، بيروت، دار المعرفة.

- ٣٣- السيد عبد الملك أحمد. الدور الاجتماعي للوقف، ادارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، جلة، ١٩٩٤.
- ٣٤- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. حسن المحاضرة، القاهرة.
- ٣٥- الشرباصي، أحمد. المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، ١٩٨١.
- ٣٦- الشربيني، محمد بن أحمد. مغني المحتاج، مصر، مطبعة البابي الحلبي.
- ٣٧- الشيباني، محمد بن الحسن. الكسب، تحقيق سهيل زكار، الطبعة الأولى، دمشق، عبد الوهاب حرصوني، ١٩٨٠.
- ٣٨- الصلحي، محمد بن علي بن طولون. اللمعات البرقية في النكات التاريخية، تحقيق محمد خير رمضان، دار ابن حزم، ١٩٩٤.
- ٣٩- صحيفة الدستور الأردنية، العدد ١١٨٦٣، آب ٢٠٠٠.
- ٤٠- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، الطبعة الثانية، فيسبادن، فرانز شتاينر، ١٩٦١.
- ٤١- الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم. الإسعاف في أحكام الأوقاف، الطبعة الثانية، المطبعة الهندية، مصر، ١٩٠٢.
- ٤٢- الطويل، نبيل صبحي. الحرمان والتخلف في ديار المسلمين، سلسلة كتاب الأمة، رقم: (٧)، الطبعة الأولى، قطر، رئاسة المحاكم الشرعية، ١٤٠٤ هـ.
- ٤٣- العبادي، عبد السلام. إدارة الأوقاف الإسلامية في المجتمع المعاصر في الأردن وفلسطين، ندوة: أهمية الأوقاف الإسلامية في عالم اليوم، سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين، لندن، المملكة المتحدة، ١٩٩٦.
- ٤٤- عبد المنان، محمد. الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق، ترجمة منصور إبراهيم التركي، الاسكندرية، المكتب المصري الحديث.

- ٤٥- عطية، جمال الدين. " البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، مجلة الأمة، العدد ٥٦.
- ٤٦- ابن العماد الحنبلي، عبد الحي. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
- ٤٧- غانم، إبراهيم البيومي. " نحو إحياء دور الوقف في التنمية المستقلة"، حلقة الأوقاف والتنمية، القاهرة، ١٩٩٧، المستقبل العربي، العدد ٢٣٥.
- ٤٨- غانم، إبراهيم البيومي. الأوقاف والسياسة في مصر، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨.
- ٤٩- أبو غلة، عبد الستار وحسين شحاتة. الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، الكويت، الأمانة العامة للوقف، ١٩٩٨.
- ٥٠- الغزالي، أبو حامد. إحياء علوم الدين، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٥١- ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، تحقيق مصطفى جواد، بغداد، ١٣٥١ هـ.
- ٥٢- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد المغني، الرياض، مكتبة الرياض، ١٩٨١.
- ٥٣- قرارات مجلس الأوقاف الأعلى والهيئة العلمية الإسلامية، عمان.
- ٥٤- القرافي، أحمد بن إدريس. الفروق، مصر، مطبعة البابي الحلبي.
- ٥٥- القرضاوي، يوسف. مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.
- ٥٦- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. الجامع لأحكام القرآن، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٥.
- ٥٧- القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. القاهرة، وزارة

- ٦٨- مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج. مختصر صحيح مسلم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، لجنة إحياء السنة.
- ٦٩- المصري، رفيق. " بيع المراجعة للأمر بالشراء كما تجر به المصارف الإسلامية"، مجلة الأمة، العدد ٦١.
- ٧٠- المصري، رفيق. سندات المقارضة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الرابع، الجزء الثالث.
- ٧١- معروف، ناجي. أصالة حضارتنا العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٥.
- ٧٢- المقدسي، عبد الرحمن بن اسماعيل. الروضتين في أخبار الدولتين، بيروت، دار الجليل.
- ٧٣- المقرئ، أحمد بن محمد التلمساني. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق محمد محي الدين، الطبعة الأولى، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٤٩.
- ٧٤- المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي. المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار، طبعة بولاق، ١٢٧٠هـ.
- ٧٥- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- ٧٦- الميداني، عبد الغني. اللباب، مطبعة صبيح، القاهرة.
- ٧٧- النبهان، محمد فاروق. أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.
- ٧٨- النبهان، محمد فاروق. الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤.
- ٧٩- النعيمي، عبد القادر بن محمد. الدارس في تاريخ المدارس، الطبعة الأولى،

- الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة، ١٩٦٣.
- ٥٨- الكاساني، علاء الدين. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢.
- ٥٩- كامل، صالح. " دور الوقف في النمو الاقتصادي"، ندوة نحو دور تنموي للوقف، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٣.
- ٦٠- كمال، يوسف. الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، المنصورة، دار الوفاء، ١٩٨٦.
- ٦١- لطفي، محمد علي وأحمد سعيد بيوض. ورقة ميدانية مقدمة إلى الحلقة الدراسية لتثمين ممتلكات الأوقاف، إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، جدة، البنك الإسلامي للتنمية، ١٩٩٤.
- ٦٢- لي، سوزان. أمجدية علم الاقتصاد، ترجمة خضر حسان، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨.
- ٦٣- مارتين، هانس بيتر وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، تشرين أول ١٩٩٨.
- ٦٤- مانسفيلد، إدوين وناريمان بيهرافيش، علم الاقتصاد، ترجمة مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٨.
- ٦٥- المبارك، محمد. نظام الإسلام: الاقتصاد، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الفكر.
- ٦٦- المرتضى، يحيى. البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، صنعاء، دار الحكمة اليمنية، ١٩٤٧.
- ٦٧- المرادوي، علي بن سليمان. الإنصاف، تحقيق محمد حامد الفقهي، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٠.

- بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠.
- ٨٠- نوفل، أحمد وآخرون. في الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.
- ٨١- النوي، محيي الدين. المجموع، دار الفكر.
- ٨٢- هاشم، اسماعيل. الاقتصاد التحليلي، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٢.
- ٨٣- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد. فتح القدير شرح الهداية، القاهرة، مطبعة مصطفى محمد.
- ٨٤- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية. التقرير السنوي، عام ١٩٧١.
- ٨٥- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، التقرير السنوي، عام ١٩٧٧.
- ٨٦- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، نشرات إحصائية لأعوام مختلفة.
- ٨٧- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية (المملكة الأردنية الهاشمية). واقع وتطلعات، ١٩٩٩.
- ٨٨- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية. " دراسة ميدانية حول الأوقاف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية"، ندوة تطوير الأوقاف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية"، ندوة تطوير الأوقاف الإسلامية وتميبتها، نواكشوط، موريتانيا، ١٩٩٧.
- ٨٩- Michael Bradley. Macroeconomics, Second Edition.
- ٩٠- Gordon. Macroeconomics, Fourth Edition, Boston., Robert D. Brown and company.